

جامعة مولود معمري
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الاستراتيجية الأوروبية لمواجهة التحديات الأمنية الجديدة في المتوسط

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: دراسات متوسطة

إشراف الأستاذ:
د. سيد أحمد كبير

إعداد الطالبتين:
غنيمة صراح
ويزة عيبود

لجنة المناقشة:

أ. مهدي فتاك	رئيسا
د. سيد أحمد كبير	مشرفا ومقررا
أ. يمينه عطيش	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:

2015-2016م

جامعة مولود معمري
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الاستراتيجية الأوروبية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: دراسات متوسطة

إشراف الأستاذ:
د. سيد أحمد كبير

إعداد الطالبتين:
غنيمة صراح
ويزة عيبود

لجنة المناقشة:

أ. مهدي فتاك	رئيسا
د. سيد أحمد كبير	مشرفا ومقررا
أ. يمينه عطيش	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:

2015-2016م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقَدْ عَلِمْنَا

شكر وتقدير

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات لأن وفقني لإنجاز وإتمام هذا العمل .

أقدم بشكري أولاً إلى نروجي وأستاذي "الدكتور سيد أحمد كبير" على مساعدته و
توجيهاته ودعمه لي وصبره لغاية إتمام هذا العمل، وإلى والدي العزيزين الذين لا طالما كنا سند لي، و
إلى أخي الذي لم يخل علي بتشجيعاته ودعمه لي، وإلى جدتي العزيزة وإلى كل عائلتي وعائلة
نروجي كل باسمه .

كما أقدم بشكري إلى كل أساتذتي في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية في
جامعة مولود معمري، وإلى زميلتي ويزرة على الجهد المبذول طيلة فترة إنجازنا هذا العمل .

غنيمة

شكر و تقدير

بعد الجهود التي تم القيام بها لإنجاز هذا العمل، أتقدم بالشكر إلى الأستاذ المشرف "الدكتور سيد أحمد كبير" أولاً لقبوله تولى الإشراف على العمل، ثانياً الجهود التي قدمها لنا بنصائحه و ملاحظاته القيمة والتي ساعدتنا أنا وزميلي لإنجاز العمل.

وأتقدم أيضاً بالشكر إلى كافة أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة مولود معمري تيزي ونزو، كما أتقدم بالشكر إلى كافة عائلتي أمي، أبي، أخواتي وإخوتي الذين كانوا لي سنداً طيلة فترة إنجاز العمل.

ويزة

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
01.....	مقدمة
03.....	الإطار المنهجي المفهومي والنظري
17.....	الفصل الأول: جيوسياسية منطقة المتوسط
19.....	المبحث الأول: مفهوم منطقة المتوسط
22.....	المبحث الثاني: جغرافية منطقة المتوسط
24.....	المبحث الثالث: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المتوسط
28.....	الفصل 2: التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط
29.....	المبحث الأول: الإرهاب في المتوسط
37.....	المبحث الثاني: الجريمة المنظمة في المتوسط
48.....	المبحث الثالث: الهجرة غير الشرعية في المتوسط
52.....	المبحث الرابع: انعكاسات التهديدات على الشراكة الأوروبية-متوسطية
58.....	الفصل 3: السياسات الأوروبية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة
59.....	المبحث الأول: منتدى 5+5
66.....	المبحث الثاني: مسار برشلونة
70.....	المبحث الثالث: سياسة الجوار الأوروبي
72.....	المبحث الرابع: الاتحاد من أجل المتوسط
79.....	الخلاصة
81.....	الملاحق
97.....	قائمة المراجع

مقدمة :

برزت منطقة البحر الأبيض المتوسط كم منطقة استراتيجية، لما لها من أهمية عظيمة على العديد من المستويات والأصعدة، فهو واحد من أهم بقاع العالم. وقد زاد الاهتمام بهذه المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة، وما صاحبها من تطورات، ما اثار بشكل كبير على العلاقات الدولية، من خلال التحولات والتغيرات التي اتسمت بالسرعة والتشعب جراء انهيار الكتلة الاشتراكية، وبالتالي نهاية الثنائية القطبية ما أدى إلى إعادة التفكير في النظام الذي سيحكم وينظم العلاقات الدولية في مرحلة اختفت فيها معالم الحرب الباردة، لتترك المجال واسعا لصراعات من نوع جديد، ما جعل العالم يتعرض لحالة من اللأمن التي دفعت إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن الذي تغير مضمونه من الطابع العسكري التقليدي إلى الطابع الشامل المتعدد المضامين والذي يشمل القطاعات: الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والبيئية .

هذا التغير ارتبط أساسا بفعل تحول طبيعة التهديدات والمخاطر ضد أمن الدول، والتي ظهرت هي الأخرى بشكل جديد عابر للحدود والقارات كالإرهاب، الهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة، والتي يدخل في هذه الأخيرة تجارة المخدرات، التجارة في البشر، وتجارة الأسلحة غير المشروعة....الخ، والتي أصبحت لا حدود لها ولا يمكن التحكم فيها، ما جعل المفهوم التقليدي للأمن المبني على قدرة الدولة في حماية أراضيها وحدودها لمواجهة أي غزو خارجي غير قادر على احتواء هذه المخاطر الجديدة، وبالتالي العمل على تفسيرها وتوفير الوسائل والإمكانات لمواجهتها.

وبحكم طبيعة المتوسط وخصوصيته الجغرافية والجيوسياسية والحضارية، جعلت منه منطقة بالغة الحساسية لأي تهديد سواء لأمن دوله المشاطئة له أو لمصالح المجموعة الدولية في المنطقة.

ومن ثمة كانت الضرورة الملحة للاتصال والتواصل بين أطرافه الفاعلة عن طريق الحوار في مختلف المسائل السياسية، العسكرية، الاقتصادية، الاجتماعية

والثقافية.... الخ، للالتقاء حول القواسم المشتركة من أجل التعاون والشراكة لإحلال الأمن والاستقرار والرفاه في المنطقة.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي بحكم علاقاته التاريخية بالمنطقة المتوسطية من أكثر المتأثرين بهذه التحولات والذي ينعكس مباشرة على أمنه، ما جعله يتبنى سياسات عدة من أجل تقليص الهوة بين ضفتي المتوسط، بدءاً من منتدى 5+5، مروراً بمشروع الشراكة الأوروبية-متوسطية (مسار برشلونة)، ونهاية بمشروع الاتحاد من أجل المتوسط.

وعلى هذا الأساس، واستجابة لمقتضيات معالجة هذا الموضوع وتقصيه وتحليله قامت الدراسة ببناء خطة بحثية بداية من مقدمة إلى استنتاجات، مروراً بإطار منهجي حددت فيه مشكلتها الجوهرية، ومناهجها واقترباتها ومفاهيمها التي استعانت بها واعتمدتها كأساس للتحليل. وقسمت الموضوع إلى ثلاثة فصول:

اهتمت في فصلها الأول بعنوان " جيوسياسية منطقة المتوسط " بتاريخ وجغرافية وأهمية منطقة المتوسط على جميع الأصعدة، أما في فصلها الثاني بعنوان " التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط " فتطرق إلى مختلف التهديدات الأمنية التي تهدد أمن المنطقة من إرهاب وهجرة سرية وجريمة منظمة، ثم في فصلها الأخير بعنوان " السياسات الأوروبية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة " فتناولت مختلف السياسات التي طرحتها البلدان الأوروبية متمثلة في الاتحاد الأوروبي لمواجهة هذه التهديدات والحد من خطرهما، وحماية أمنها. ثم خلصت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات.

الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري

أولاً: الإطار المنهجي للدراسة:

1. المشكلة البحثية:

واجهت الدول الأوروبية عبر مراحل تطورها — منفردة أو على الصعيد الجماعي — جملة من التهديدات سواء التقليدية منها أو الجديدة: سياسية واقتصادية وأمنية، داخلية، وبعضها صادر من خارج المنطقة الأوروبية، ما جعلها تعمل على مواجهة هذه التهديدات من خلال سياسات واستراتيجيات مختلفة تنوعت واختلفت حسب الزمان والمكان، وعلى هذا الأساس تطرح الدراسة المشكلة البحثية التالية:

ما هي تأثيرات التهديدات الأمنية الجديدة على المنطقة المتوسطية؟ وفيما تتمثل أهم أسس ومرتكزات الاستراتيجية الأوروبية لمواجهتها؟

كما يمكن طرح جملة من الأسئلة الفرعية التي تمثل أبعاد هذه المشكلة البحثية وتتمثل فيما يلي:

1. هل لجغرافية المتوسط علاقة بالمخاطر التي تواجهه؟
2. فيما تتمثل التهديدات الأمنية الجديدة؟
3. ما هي السياسات التي تبنتها أوروبا لمواجهة هذه التهديدات؟

2. مجالات الدراسة: يعالج هذا الموضوع في ثلاث مجالات و هي:

أ. المجال المكاني:

يهتم هذا البحث بدراسة منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، والتي اعتبرت على مرور الزمن منطقة استراتيجية، خاصة حضارياً واقتصادياً،

ب. المجال الزماني:

اعتبرت هذه الدراسة سنة 1989م كنقطة أساسية في بداية استقصائها للموضوع، وهي سنة نهاية الحرب الباردة، وبداية عصر جديد بالنسبة للنظام الدولي الجديد الذي شهد تحولات جذرية خاصة في المجال الاقتصادي، متمثلة في الظواهر والقوى والمؤثرات

العابرة للحدود، والتي تقوم على اختزال عنصري الزمان والمكان، ويتمثل أبرزها في زيادة التدفق الإعلامي والمعلوماتي، وتنتمي حركة انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود، وتزايد انتشار القيم والسلوكيات الغربية وبخاصة الأمريكية، والشركات المتعددة الجنسيات العابرة لحدود الدول، مؤسسات التمويل الدولية... كل هذه المعطيات تتمثل في قوى ما يعرف بالعولمة.¹ ارتكز على الأحادية القطبية والهيمنة الأمريكية وما رافقها من عولمة وتكتلات إقليمية وبظهور العولمة ومخاطرها توجه العالم نحو تشكيل تكتلات اقتصادية وسياسية تكون بمثابة الدرع الواقعي لمواجهة أخطار التجارة الدولية والاعتماد المتبادل، ومنه أصبحت التكتلات الاقتصادية هي السمة المميزة لعالم ما بعد الحرب الباردة، لأنه لا يمكن لأي وحدة سياسية أن تضمن مصالحها خارج هذه التكتلات.²

يعتبر ظهور التكتلات الاقتصادية الكبرى على مستوى العالم أحد المتغيرات التي أثرت بقوة على مسيرة وحركة الإقليمية والتحول في مجموعة دول العالم الثالث عامة، والعالم العربي خاصة، فهي عبارة عن اتجاه عالمي نحو الإقليمية سواء على صعيد الدول النامية أو المتقدمة، ظهرت بعدما برزت ظاهرة ما سمي بمخاطر التنافسية وازدياد شدتها بين الشمال والجنوب. وتسعى (التكتلات) إلى الاستفادة من عوائد الكفاءات عن طريق إزالة العوائق التجارية، وعملها على تغيير هيكلها استجابة لأهداف التكتل، وبرامج التكامل الاقتصادي الذي تنشده الأقطار التي تسعى إلى تحقيقه.³

فقد أدت التغيرات التي طرأت على النظام الاقتصادي العالمي في السبعينيات، والتي تمثلت أساساً في انهيار نظام " بريتين وودز " لأسعار الصرف الثابتة لل عملات — وما صاحب ذلك من ارتفاع أسعار الطاقة (النفط)، وتقلبات أسعار العملات الرئيسية، وبلوغ

1 حسنين توفيق إبراهيم، *النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص. 316.

2 محمد بن أحمد بن إبراهيم السادة، *النظام الإقليمي العربي بعد حرب الخليج الثانية*، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 1997/1998)، ص. 145.

3 علي جلال حسين، أحمد سليمان علي العموش، " التكتلات الاقتصادية الكبرى ومسيرة التبعية والتكامل العربي، " في http://jps-dir.com/forum/forum_posts.asp?TID=3674، تاريخ الاطلاع: 2013/08/13.

أزمة المديونية ذروتها في بداية الثمانينيات – إلى ظهور موجة جديدة من السياسات الحمائية في الدول الصناعية، وشكل تحول التهديد والتحدى العالمي من الجانب الأمني إلى الجانب الاقتصادي نقطة أساس تحول ودفع الدول (متقدمة ونامية) إلى إنشاء تكتلات اقتصادية من أجل حماية نفسها واقتصادياتها غير القادرة على مواجهة التحديات الجديدة بمفردها.¹

ج. المجال الموضوعي:

تهتم الدراسة في مجالها الموضوعي هذا بدراسة وبحث مجموعة المواضيع المتصلة والمرتبطة بالتهديدات الأمنية في منطقة المتوسط، والاستراتيجية الأوروبية لمواجهتها من: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة المتوسط، التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط، هجرة في المتوسط، وإرهاب، وجريمة منظمة، أثار التهديدات على العلاقات الأوروبية والمتوسطية، ثم مختلف السياسات والمشاريع والاستراتيجيات الأوروبية لمواجهة هذه التهديدات. كون هذه المواضيع وثيقة الصلة بالجوانب الأمنية في منطقة المتوسط، وما نتج عنها من تأثيرات على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني للمنطقة الأوروبية.

3. الفروض العلمية:

تستدعي الإجابة عن المشكلة البحثية المطروحة صياغة جملة من الفروض العلمية هي كما يلي :

1. هناك ارتباط بين مدى تحقيق التنمية في الضفة الجنوبية، والقضاء على التهديدات.
2. يتوقف نجاح الاستراتيجية الأوروبية على مدى إشراكها لدول الجنوب في برامجها.
3. كلما توسعت الفجوة بين صفتي المتوسط، كلما زادت التهديدات ومخاطرها على أوروبا.

1 فوزية خدا كرم، " التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية،" مجلة العلوم السياسية – بغداد، ع.43 (تموز/كانون الأول 2011)، ص ص. 174، 175.

4. الأهمية العلمية والعملية:

حظي مفهوم الأمن في المتوسط باهتمام وافر في أدبيات وأبحاث علم السياسة، ومن ثم فإن الأهمية الأولى للدراسة تأتي من أهمية وطبيعة موضوعها، وكذا أهمية المنطقة محل الدراسة (إقليم المتوسط)، وثانيا ترجع أهميتها كذلك لعاملين أساسيين: أهمية علمية وعملية.

فمن الناحية العلمية يستفيد الباحث من اختبار الفروض العلمية، واستخدام المفاهيم الحديثة في التحليل السياسي، واستثمار المعارف المحصل عليها في إطار عملية البحث هذه، وكذا إثراء المكتبة العلمية بدراسة جديدة حاملة لمفاهيم جديدة في عملية التحليل السياسي، أما الأهمية العملية فتكمن في إفادة الباحثين والمهتمين بالموضوع والمقررين والسياسيين بنتائج هذا البحث، وكذا تحسين عملية التعامل مع التهديدات التي تواجه الإقليم، وتذليل المصاعب التي تواجه عمليات مجابهتها.

5. مناهج الدراسة و إقترابها:

تتطلب طبيعة المواضيع الأمنية وما تقتضيه دراسة مثل هذه المواضيع، استخدام تكاملا منهجيا من خلال اعتماد مركبا تحليليا متعدد المتغيرات والمستويات. كون تناول الدراسة للموضوع جاء على أساس المستويات التحليلية التالية: المستوى التاريخي، النظام السياسي، السياق الداخلي وما يشمله من بناء سياسي واقتصادي واجتماعي، وكذا السياق الإقليمي والدولي الذي تفاعلت فيه مختلف القوى السياسية والمجتمعية في إطار عمليات التحولات هذه.¹

كما تستخدم الدراسة اقتراب المركز والمحيط لـ: " يوهان غالتون" الذي ينطلق في تحليله على أساس أن لكل دولة مركز يمثل في النظام و السلطة، و محيط الذي يمثل المجتمع، هذا من جهة، و أن العلاقة بين الدول هي كذلك تقوم على هذا الاساس (مركز و محيط)، إذ تمثل الدول المقدمة المركز فيما تمثل الدول المتخلفة المحيط.

1 Laura Neack and Jeanne Hey," Generational change in Foreign Policy Analysis ," in Laura Neack and al. (eds), **Foreign Policy Analysis** (New jersey: Prentice Hall, 1995),p.10.

و أن مركز المحيط يحاول و يعمل دائما على الارتباط و إظهار الولاء للمركز و يخدم مصالحها من أجل البقاء و الإستمرارية في الحكم.

6. أدوات جمع البيانات:

تعتمد هذه الدراسة و غيرها من الدراسات العلمية الأخرى على أسلوب جمع البيانات، و تعتمد في هذا على التوثيق من كتب و مجلات و مقالات و دراسات و بحوث ووثائق رسمية و تقارير منظمات دولية و رسمية و رسائل جامعية، و كل ماله علاقة بالموضوع شريطة أن يكون علميا أكاديميا يستوفي شروط الدراسة و البحث العلمي.

ثانيا: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المفاهيم الأساسية: تقتضي هذه الدراسة تحديد المفاهيم الأساسية المستخدمة في الموضوع و هي: الأمن (بمستوياته)، الاستراتيجية، التهديد.

1. مفهوم الأمن :

يعتبر مفهوم الأمن من أكثر المصطلحات السياسية إثارة للجدل لارتباطه ببقاء الأفراد والشعوب والدول واستمرارها، وقد تعددت تعريفات الأمن من حيث المضمون أو مستوى التحليل أو الوسائل والأطراف المعنية به.

ويعرف الدكتور محمد مصالحة الأمن بأنه : " حالة من الإحساس بالطمأنينة والثقة التي تدعو بأن هناك ملاذاً من الخطر " . أو أنه : " يخل من وجود تهديد للقيم الرئيسية (سواء أكانت قيماً تتعلق بالفرد أو بالمجتمع).

ويعرفه شارل سلاينشر بأنه : " يشير إلى قيم مثل الحرية والرفاهية والسلام والعدالة والشرف وأسلوب الحياة، وهذه القيم هي أهداف الأمن، ومن ثمة يصبح الأمن مجرد أداة لحمايتها " ¹.

أما بوث Both و ويلر Wheeler فيؤكدان على أنه : " لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر".

أما باري بوزان Barry Buzan فيرى أنه : " في حالة الأمن يكون النقاش دائراً حول السعي للتحرر من التهديد " ².

أما هنري كيسنجر فيعرف الأمن بأنه : " أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء " ³.

ويضيف بادوين مصطلح المأزق المجتمعي الذي يعرفه بأنه : " تدني احتمالات الضرر بأي من القيم المكتسبة " ⁴.

فالأمن هو " القدرة على التحرر من تهديد رئيسي للقيم العليا الفردية والجماعية، وذلك من خلال جميع الوسائل الممكنة للحفاظ على حق البقاء على الأقل، أو هو غياب التهديد للقيم الأساسية ".

1 حسين محمد الظاهر، الأمن القومي العربي : مدخل نظري ، مجلة دراسات يمنية ، ع. 48 (صنعاء : 1992م) ، ص. 158.

² Barry Buzan , *People State And Fear : An Agenda For International Security Studies In The Post Cold War* (Bonlder : Lynne Rienner Publishers ,1991) , PP,18-19.

3 رفعت سيد أحمد، الأمن القومي العربي بعد حرب لبنان: دراسة في تطور المفهوم، مجلة شؤون عربية، ع. 35 (تونس : 1984م) ، ص. 80.

4 www.geocities.com/adeltzeggagh/recon/1/html

2. الاستراتيجية:

تعتبر الإستراتيجية من أقدم المفاهيم التي عرفت البشرية، حيث ظهرت في بداية الأمر في المجال العسكري، ثم انتشر استعمال كلمة إستراتيجية حتى دخلت جميع المجالات والأنشطة الإنسانية. وقد نشأت البذور الأولية للإستراتيجية كمفهوم وكفكر وكوسيلة وممارسة مع الصراع المسلح منذ كان في أشكاله الأولى، فقد عبرت عليها أقوال القادة الصينيين القدماء، ومرورا بالعصور القديمة والوسطى. ليبدأ مفهوم الإستراتيجية في التطور في مطلع عصر النهضة في أوروبا ليصبح جزءا من العلوم الاجتماعية و يرتبط بالنظريات الاقتصادية والقانونية والسياسية. وشهد القرن 18 تطورات في الأساليب الإستراتيجية ونشأة النظريات والخيارات الإستراتيجية التي ارتبطت بالعقائد الفلسفية والاجتماعية، وقد كان القرن العشرين عهد التحولات العميقة في هذا المفهوم الذي تكون كعلم من العلوم ساهمت في بلورته كثرة الحروب وتراكم الخبرات والتجارب.

يعد مصطلح الاستراتيجية من أكثر المصطلحات الشائعة والمتداولة. إلا أن الكثير ممن تداولوا هذه الكلمة كانوا يجهلون معناها الحقيقي. فاشتقت كلمة استراتيجية من الكلمة اليونانية (Strategos) ومعناها الحرفي قائد، وكانت تعني أيضا فن قيادة القوات وعرفت لمدة طويلة من الزمن على أنها فن كبار القادة العسكريين، ثم انتقلت معرفتها من جيل إلى آخر بحدود ضيقة. بما أن القائد العسكري كان في الغالب الامبراطور أو الملك، فمفهوم الاستراتيجية تباين لدى كل قائد أو مفكر تبعا لتباين التكوين الفلسفي والفكري لكل منهم، فكان فن قيادة القوات العسكرية هو المعنى الذي انسجم مع مفهوم الاستراتيجية في العصور القديمة ويعود تاريخ الاستراتيجية إلى كتابات المفكر الصيني سان تزو -الذي أرشد القادة العسكريين من خلال كتابه فن الحرب الى التخطيط في الحرب من أجل النصر، وقد صاغ رأيه في الاستراتيجية بعبارة ذات دلالات هي "تظاهر في الشرق واضرب في الغرب." وعرفها بكتابه الشهير بأنها "فن تنظيم الجيوش وتنسيق القوى

ووضع الخطط العسكرية في المعركة وهي الخطة الشاملة. وعرف "كارل فون كلاوزفيتز" الاستراتيجية بأنها استخدام الاشتباك وسيلة للوصول الى هدف الحرب¹.

وقد أصبح من الصعب تقديم تعريف شامل للإستراتيجية لأن الدلالات والمعطيات الظرفية متغيرة حسب المستجدات السياسية والعسكرية والاقتصادية في العالم وما تحكمه ساحة الصراع، ويشير أحد تعاريف الإستراتيجية الى أنها علم وفن توظيف القوى السياسية، والاقتصادية، والنفسية، وكذلك قوات الدولة العسكرية، أو مجموعة الدول لتقديم أقصى دعم للسياسات المتبناة أو المتخذة سواء في السلم أم في الحرب ويشير تعريف آخر لها بأنها فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف السياسة.

3. التهديد:

يرتبط مفهوم التهديد بصفة خاصة بمفهوم الأمن، فهو مرادف له ونقيض له في نفس الوقت، ويرتبط به لأن ذكر مصطلح التهديد يرفقه دائما الأمن، إذ نقول التهديد الأمني، وهو على النقيض له في الأصل والمفهوم، لأن التهديد يشير إلى وجود خطر وخوف، بينما الأمن يشير إلى الطمأنينة والاستقرار وعدم الخوف.

هذا وقد جرت العادة أن يفهم مصطلح التهديد على أنه " التحذير والوعيد وسعي طرف ما للتسبب بالشر والأذى" غير أنه وفي ظل طبيعة لا عسكرية أصبحت سمة التهديدات الأمنية الحالية منها والمتطورة أصبح من المستحيل أن يعرف التهديد على النحو الآنف الذكر ذلك أن " القصدية" المفترضة في التهديد من خلال الإقرار بأنه " سعي" " تحذير" و " وعيد" لم تعد متوفرة أمام الكثير من الفواعل التي تنتفي صفتها المادية ولكن قد يحضر أثرها المادي (التلوث البيئي، الاحتباس الحراري..) وغيرها من التهديدات التي أصبحت تتخذ طابعا أمنيا رغم صعوبة تحديد المسؤولين عن إحداثها سواء أكانوا دولاً، فواعل ضمن الدول فواعل عبر أو فوق الدول، كما أنها - التهديدات الأمنية -

1 صلاح نيوف، مدخل إلى الفكر الاستراتيجي (الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك: كلية العلوم السياسية، د.ت.ن)، ص ص. 7،6.

أصبحت ممتدة في الزمان بما لا يسمح برصدها، ومتسعة في امتدادها المكاني بما لا يدع مجالاً لحصرها.¹

تأسيساً على ما سبق ومحاولةً لتجنب الخوض فيما يثيره ضبط مصطلح التهديد من اختلاف - حتى أن البعض ينفي صفة التهديد عن كل ما لا يفترض المواجهة العسكرية - سنحاول مقارنة المفهوم طبقاً لما ورد عن مفكري العلاقات الدولية، التوسيعيين منهم على وجه الخصوص.

فضل باري بوازن وتوافقاً مع مقاربتة القطاعية للأمن أن يطرح تصنيفاً قطاعياً للتهديدات الأمنية:

- **تهديدات تستهدف القطاع العسكري:** تستهدف المساس بالقدرات العسكرية للدولة بما يهدد الوحدة الترابية للدولة.

- **تهديدات تستهدف القطاع السياسي:** وهنا تأخذ التهديدات الأمنية بعدين أو امتدادين أحدهما داخلي ويشمل كل ما يتعلق بالمساس بقيم الديمقراطية وكذا النشاطات المناهضة لمؤسسات الدولة ورموزها. أما البعد الخارجي فيتعلق بمدى تأثير النظام الدولي على الدولة كوحدة سياسية.

- **تهديدات تستهدف القطاع الاقتصادي:** ويتعلق الأمر هنا بمدى القدرة على توفير الموارد الطبيعية ومدى قدرة الدولة على تلبية متطلبات السكان بما يضمن لهم مستوى معيشة مقبول يجعلهم بمنأى عن البطالة والفقر.

- **تهديدات ذات طابع مجتمعي:** تستهدف التكامل الوحدوي الثقافي-الاجتماعي للعناصر الاجتماعية.

- **تهديدات تستهدف القطاع البيئي:** وترتبط خاصة بالنشاط الإنساني المدمر للطبيعة والمتسبب في تدهورها.

وفي جميع القطاعات آنفة الذكر والتي من الممكن أن تكون جميعها أو واحداً منها مستهدفاً بالتهديد، يفرّق " باري بوازن " بين الدول القوية Strong states والدول الضعيفة

1 يوسف شكري فرحات، معجم الطلاب (بيروت: دار الكتب العلمية، 2001)، ص. 22.

weak states خاصة وأن هذه الأخيرة قد تكون مصدر لا أمن عالمي فضلا عن إمكانية أن تكون هذه الدول في القطاعات الخمس للأمن - مصدرا لتهديد أمن مجتمعاتها state as source of threats اقتصاديا، سياسيا، مجتمعيا، بيئيا، وحتى عسكريا.¹

الإطار النظري للدراسة:

1. نظرية المباريات Game Theory: تستخدم الدراسة نظرية المباريات كإطار

تحليلي لتفسير ظاهرة التهديدات والعلاقات الأورومتوسطية، خاصة فيما يتعلق بإطار التعاون بين الضفتين الشمالية والجنوبية في إطار مكافحة التهديدات التي تواجههم.

تتعامل نظرية مع ما يحدث في الواقع ولا تتعامل مع ما نتصوره في الخيال، فطبقا للنظرية يتعامل الناس تبعا لما تمليه عليهم مصلحتهم المباشرة وغير المباشرة في الأجلين القصير والبعيد المدى، فهي تدرس وتهتم بالعلاقات والتعاملات بين الأطراف، وهي تتكون من ثلاثة عناصر:

. أطراف ولاعبون: وهم من يدخلون في علاقات وتعاملات مع غيرهم.

. خيارات وتحركات الأطراف: وهي عبارة عن المواقع التي يحتلها كل طرف خلال التفاعل.

. نتائج: وهي المحصلات والنتائج النهائية لكل مباراة من حيث حسابات المكسب والخسارة لكل طرف.²

1 أحمد فريجة، لدمية فريجة "الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة"، دفاثر السياسة والقانون، ع.14 (جانفي 2016)، ص.20.

2 جيمس ميللر، "نظرية المباريات في الإدارة والمفاوضات"، خلاصات كتب المدير ورجال الأعمال، س. 11، ع.13 (جويلية 2003)، ص ص. 1-8.

2. نظريات التكامل:

تستخدم الدراسة نظريات التكامل الدولي لتفسير طبيعة التعامل والتفاعل بين أطراف صفتي المتوسط، أي هل هناك تعاون واعتماد متبادل ومشارك من أجل مواجهة التهديدات التي تواجهها أم لا، وتفيد نظريات التكامل الموضوع من خلال الآراء التي تقدمها حول هدف التكامل وأنماطه وأهدافه، وهو ما عبر عنه كارل دويتش - أحد رواد ومنظري التكامل - في كتابه "تحليل العلاقات الدولية، بقوله: "أن يتكامل الشيء يعني بوجه عام أن يجعل الأجزاء كلاً واحداً، أي أن يحول وحدات كانت سابقاً منفصلة إلى مكونات لنظام أو جهاز متناسق، والخاصية الأساسية لأي نظام تكمن في وجود درجة معينة من الاعتماد المتبادل بين مكوناته. وعادة ما يكون للنظام ككل خواص مميزة له لا توجد في أي من وحداته أو مكونات منفصلة... فالتكامل إذن هو علاقة بين وحدات بينها اعتماد متبادل وتنتج معاً خواص تفتقر إليها في حالة وجودها منفصلة وأحياناً ما تستخدم كلمة التكامل لوصف العملية التكاملية التي نحصل بواسطتها على العلاقة أو الوضع المتكامل بين الوحدات التي كانت منفصلة سابقاً.

مفهوم التكامل هو من أكثر المفاهيم السياسية ارتباطاً بمعناه اللغوي الذي يعني توحيد الأجزاء في كل واحد، سعياً من أجل تحقيق الأهداف المشتركة والمصالح المشتركة في سبيل تحقيق الاندماج.

في الواقع لا توجد مقولات نظرية واحدة للتكامل ولكن هناك عديد النظريات التي تشرح بطرق مختلفة عملية التكامل وتختلف فيما بينها في تحديد المتغير أو المتغيرات المستقلة التي تفسر هذا المتغير التابع وهو التكامل، وتظهر هذه المقولات المختلفة لنظريات التكامل من مختلف الآراء التي انقسمت إلى نظريات جزئية فيها وهي: النظرية الاتحادية، النظرية الوظيفية، النظرية الوظيفية الجديدة، والنظرية الاتصالية.

الأدبيات السابقة:

هناك عديد المراجع المتنوعة التي تناولت موضوع التهديدات الأمنية في المتوسط ومختلف الاستراتيجيات لمواجهتها، نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر ما يلي:

1. دراسة " فيليب مارشيسان"، Philippe Marchesin بعنوان: « Les Nouvelles Menaces : les Relations Nord – Sud des Années 1980 a nos Jours » لسنة 2001، والتي تناول فيها تأثير المخاطر والتهديدات الأمنية على دول شمال المتوسط، مركزا على تهديدات المخدرات والهجرة والإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، وخلص الى أن سبب فشل معالجة هذه المخاطر يعود الى الفجوة والاختلاف الكبير بين ضفتي المتوسط في كافة المجالات، وكذا المصالح المتناقضة.

2. دراسة عثمان الحسن محمد نور، و ياسر عبد الكريم المبارك بعنوان: الهجرة غير المشروعة والجريمة، سنة 2008، تناولت موضوع الهجرة غير الشرعية كظاهرة عالمية، وأهم أسبابها، بالإضافة الى مختلف الاجراءات القانونية والأمنية لمواجهة هذه الظاهرة.

3. دراسة " ستيفن كاليا" Stephen . C. Calleya المتعلقة بمشروعات التعاون الإقليمي في المجالات الأمنية والاقتصادية في منطقة حوض المتوسط، وركز فيها على دور القوى المسيطرة على المنطقة المتوسطية، ووصلت الى نتيجة مفادها أن بعد انتهاء الحرب الباردة تراجع اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة المتوسط وتوجهت نحو الشرق الأدنى، كما ركز على التناقضات الداخلية بين مختلف مناطق المتوسط.

4. دراسة عبد النور بن عنتر: البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر وأوروبا والحلف الأطلسي، سنة 2005، والتي ركز فيها على العلاقات الأمنية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، بالتركيز على الترتيبات الأمنية للدول الأوروبية والجزائر، وكذا على الحوار المتوسطي.

5. دراسة مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة : دراسة في الرهانات والأهداف، لسنة 2006، ركز على علاقات الشراكة الأوروبية ومتوسطة في بعدها الاقتصادي، متوصلا إلى التناقض الموجود بين الواقع والأهداف، والذي أبرز الفوائد المتاحة لصالح الاتحاد الأوروبي الموحد على غرار تفكك دول جنوب المتوسط وخاصة دول المغرب العربي.

والملاحظ أن هذه الدراسات كل منها ركز على بعد أو جانب من جوانب وأبعاد العلاقات بين دول المتوسط خاصة بين ضفتيه الشمالية والجنوبية، فمنها من ركز على الجانب الاقتصادي ومنها من ركز على الجانب الأمني، ومنها على الجانب السياسي، معتمدين على مختلف المناهج والمقاربات التحليلية لتفسير ذلك، أما في ما يتعلق بدراستنا هذه والجديد الذي تحاول أن تقدمه فإنها ستحاول تناول الموضوع من جانب كلي، وهذا من خلال استخدام منهجية متكاملة من خلال اعتماد مركبا تحليليا متعدد المستويات والمتغيرات، وكذا محاولة الإلمام بكافة جوانب الموضوع، وهذا بالتطرق لكافة التهديدات ومختلف جوانب العلاقات بين الطرفين، بالإضافة الى الاستراتيجية الأوروبية لمواجهة هذه التهديدات والتغلب عليها.

وهناك عديد الدراسات الأخرى التي اهتمت بمواضيع الأمن والمنطقة المتوسطية باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية ولغات أخرى، نتيجة أهمية الموضوع وكذا أهمية المنطقة خاصة المرحلة التي تمر بها منذ نهاية الحرب الباردة، وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وتنامي خطر ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة والعابرة للحدود.

الفصل الأول: جيوسياسية منطقة المتوسط

تمهيد:

تشكل منطقة المتوسط موقعا استراتيجيا متميزا، إذ يعتبر مفترق لقاء الشمال بالجنوب ومركز عبور بين أوروبا وإفريقيا، حيث كان ولا يزال نقطة التقاء الحضارات والأديان والمصالح الإستراتيجية، وهذا ما جعل الحضور التجاري والعسكري للدول الكبرى منذ القدم في المنطقة حيويا، ليس فقط لنموها وتطورها وفرض سياساتها على المنطقة، بل للتحكم في مركز حيوي من مراكز الوجود الحضاري والتجاري .

إن الخصائص التي تتميز بها منطقة المتوسط من موقع وثروات وتاريخ وحضارة أضفى عليها – منذ القدم – أهمية واهتماما خاصين من طرف الدول والإمبراطوريات العظمى ، وحتى في أيامنا هذه، وهذا ما جعلها تكتسب كذلك أهمية بالغة في الدراسات والسياسة والإستراتيجية والجغرافية الدولية.

ومن هذا المنطلق جاء اهتمام الدراسة بهذه المنطقة واختيارها كمجال مكاني، أي أن الدراسة تكتسب أهميتها من أهمية مجالها المكاني، في حين أن هذا الأخير يكتسب أهميته بدوره من المميزات التي يحتويها من تنوع ثقافي وحضاري واجتماعي وسياسي، وارتباطه في نفس الوقت بعالمين هما العالم الإسلامي بحكم التاريخ والحضارة، وكذا بالعالم والقارة الأوروبية والآسيوية والإفريقية بحكم الامتداد الجغرافي.

وسيتناول هذا الفصل بالتقصي موضوع جيوسياسية المنطقة المتوسطية في ثلاثة مباحث هي: تاريخ منطقة المتوسط، ثم ثانيا خصوصيات منطقة المتوسط، وثالثاً وأخيرا الأهمية الاستراتيجية لمنطقة المتوسط.

المبحث الأول: مفهوم منطقة المتوسط

تقتضي عملية تفسير أي ظاهرة أو مشكلة بحثية ودراستها وتحليلها تحليلًا دقيقًا، إرجاعها ووضعها ضمن إطارها التاريخي الذي تبلورت فيه وفهمه، ومنه فإن ما شهدته وما تشهده المنطقة المتوسطية من تحولات وأحداث لا يمكن فهمها خارج إطارها التاريخي الذي كان له دور كبير في تشكيل هذه المنطقة وطبيعتها التي تميزها. ويتمثل هذا الأخير في المراحل التي عرفت بها المنطقة في مسار تطورها، والتي أعطتها بعدا جيوسياسيا خاصا، والتي سنتناولها الدراسة في هذا المبحث، وعليه نتناول الدراسة في هذا المبحث تاريخ ونشأة منطقة المتوسط، بالإضافة إلى مختلف التعريفات المقدمة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

لقد نمت على شواطئ البحر الأبيض المتوسط عدة حضارات، وهذا نظرا للظروف الملائمة التي ساعدتها على التطور، وذلك لما تتمتع به من مناخ معتدل، هدوء مياه البحر، والرياح المعتدلة طيلة أيام السنة، بالإضافة لوفرة الموانئ الطبيعية والجزر الكثيرة.¹ ومن بين أهم الحضارات التي نشأت على ضفاف شواطئ المتوسط نجد: الحضارة الفرعونية، اليونانية، الرومانية، العربية الإسلامية.²

تعتبر الحضارة الفرعونية (المصرية) أولى الحضارات التي تطورت في البحر الأبيض المتوسط، وقد عاش الفراعنة تحت وطأة حكومة وطنية موحدة طيلة 3100 سنة قبل الميلاد، أما أول حضارة أوروبية ظهرت في جزيرة كريت سنة 3000 قبل الميلاد هي حضارة المينوسية، كما ظهرت الحضارة اليونانية.

أما فيما يخص الفينيقيين بعد عام 1200 قبل الميلاد، فقد سيطروا على البحر الأبيض المتوسط، حيث أبحروا إلى كافة أنحاء المنطقة، كما سافروا إلى المحيط

1 "البحر الأبيض المتوسط"، في: <http://ency.Kacemb.com> تاريخ الإطلاع: 20/04/2016 .

2 وهيبه تبارني، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي، دراسة حالة: الإرهاب، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة تيزي وزو: قسم العلوم السياسية، جوان 2014)، ص، 46.

الأطلسي عن طريق المرور بمضيق جبل طارق، وأقاموا مستعمرة في قرطاج والتي أصبحت قوة بحرية مهمة بعد حوالي عام 600 قبل الميلاد.

أما بشأن الإمبراطورية الرومانية مع حلول القرن الثاني للميلاد، فقد سيطرت تقريبا على جميع الأراضي المحيطة بها بما فيها الأراضي القريبة للبحر الأبيض المتوسط،¹ حيث أطلقوا عليه في أوج قوتهم اسم "ماري نوستروم" والذي يعني باللغة العربية بحرنا.²

لقد كان البحر الأبيض المتوسط لقرون عدة أكبر وأعرق طريق بحري في العالم، فمن القرن الثاني عشر إلى القرن الخامس عشر ميلادي، عملت المراكز التجارية المطلة عليه مثل برشلونة والقسطنطينية، جنوده والبندقية على ربط أوروبا بآسيا، حيث كانت سفن هذه المدن تنقل البضائع من الهند والصين عبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا. أصبحت بعد ذلك كل السفن التجارية البحرية تستخدم هذا الطريق البحري المختصر للوصول إلى الشرق. وقد استمر الوضع على حاله حتى حلول القرن التاسع عشر ميلادي مع افتتاح قناة السويس عام 1869م حيث أصبح البحر الأبيض المتوسط اقصر طريق بحري بين أوروبا و آسيا، وكان لحوالي مائة عام واحدا من أكثر الخطوط البحرية انشغالا،³ ما جعله حتى يومنا هذا الممر المائي الهام الذي يتوسط العالم، ومن هنا فان الذي يسيطر عليه يؤثر في السياسة الدولية ويشارك في صنعائها.⁴

لقد كان البحر الأبيض المتوسط نقطة انطلاق للحملات العسكرية لكثير من الدول عبر سواحلها، إذ بين سنة 1505 و1830م تعرضت سواحلها إلى حوالي مائة (100) حملة عسكرية غربية (اسبانية، فرنسية، انجليزية، هولندية، فنلندية دانماركية).

1 "البحر الأبيض المتوسط"، مرجع سابق

2 فاطمة فيلا لي، مسار التعاون في حوض المتوسط - الشراكة الاورومغاربية نموذجا، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية، 2008/2009)، ص 11.

3 البحر الأبيض المتوسط، مرجع سابق.

4 فيلا لي، مرجع سابق، ص. 12.

كما يرى الباحث "كين بوث" الخبير البريطاني في الإستراتيجية البحرية بان السيطرة على البحر الأبيض المتوسط تحقق ثلاثة وظائف عسكرية، دبلوماسية والسياسية، فالوظيفة العسكرية تتحقق عن طريق تحكم الأساطيل البحرية العسكرية في مداخل البحر المتوسط عن طريق الردع والدفاع في أعالي البحار، أما الوظيفة الدبلوماسية فتتمثل في تمكين الدولة من التفاوض من مركز قوة، واستخدام المناورة، فيما تتمثل الوظيفة السياسية في حماية السواحل وبناء الأمة وتحقيق توازن النظام الدولي عن طريق توازن القوى.¹

1 لينده عكروم، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط: قراءة تصويبيه (جامعة محمد خيضر: دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، د.ت.ن)، ص ص. 36,37

المبحث الثاني: جغرافية منطقة المتوسط

يمثل البحر الأبيض المتوسط ذلك الفضاء الذي يتوسط القارات الثلاث، إفريقيا من الجنوب، أوروبا من الشمال وآسيا من الشرق، أو البحر الذي يتوسط الأراضي في العالم القديم، حيث عرف عند الرومان باسم "ماري نوستروم" أي بحرنا،¹ بينما يعرفه الكتاب المقدس بـ "البحر الكبير"، ويعرف في اللغة العربية بـ "هيم هتي كون" ويعني المتوسط، وقد أطلق عليه الأتراك "اكدينز" وهذا نظرا لمواجهة البيضاء.²

إن فالبحر الأبيض المتوسط عبارة عن مساحة مائية كبيرة، تنحصر جغرافيا بين جنوب أوروبا وشمال إفريقيا وكذا غرب آسيا، مشكلا شبه مستطيل بين خطي عرض 46 و 30° شمالا وخطي طول 50.5° غربا و 36° شرقا. وتبلغ مساحته تقريبا 2.510.000 كلم²

كما يتصل البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الأطلسي، بالإضافة إلى محيطات وبحار أخرى وذلك بواسطة مضيق جبل طارق وقناة السويس ومضيق البوسفور والدرديل، فالبحر المتوسط كما يلاحظ "فرنان بروديل": (مجمع من البحار، فيتفرع عن البحر المتوسط البحار التالية: "البحر الترانسي"، "البحر الادرياتيكي"، "البحر الأيوني"، "بحر ايجة"، و"البحر الأسود"، ويلاحظ أن البحر الأسود يتميز عن غيره من البحار لكونه ينفصل عن البحر المتوسط عبر مضيق البوسفور والدرديل، وتبين معظم المراجع مساحة البحر المتوسط منفصلة عن البحر الأسود).³

ونجد أن البحر الأبيض المتوسط يمتد جغرافيا من ساحل المغرب من جهة المحيط الأطلسي غربا إلى إيران شرقا، ومن آسيا الوسطى إلى القرن الإفريقي والساحل العربي الإفريقي والصحراء.

1 فيلاي، مرجع سابق، ص.11.

2 www.elwatanalarabi.com/news.php?extend.347، تاريخ الإطلاع: 2016/04/20.

3 تيباني، مرجع سابق، ص.48.

إن البحر الأبيض المتوسط كما قال الجغرافي "أورلاندو ريبّي رو" بحر واسع وسط أراضي أوروبا، آسيا وإفريقيا، مهد لحضارات يوحدها التاريخ، وتقسّمها الجغرافيا. بحر كان يبدو للغربيين والأفارقة الشماليين كمركز للعالم بالرغم من أن العالم يشكل كتلة واحدة. كما نسبت إليه تسمية "البحر الشامي" في أثناء الفتوحات الإسلامية، بالإضافة إلى التسمية التي أطلقها بعض الجغرافيين المغاربة وعلى رأسهم "الشريف الإدريسي" ألا وهي "بحر الزقاق" باعتباره طريق يسلكه الناس إلى حيث يقصدون.

كما تطرقت الباحثة الأمريكية "أيلين لايبسون" إلى وصف البحر المتوسط حيث قالت: "إن معظم الناس يفكرون في البحر الأبيض المتوسط ككتلة واحدة من الماء تفصل بين مساحات الأرض الواسعة لكل من أوروبا، إفريقيا وآسيا، وأنه بحر تحيط به دول ذات هويات ومصالح مختلفة تماما مع ذلك فإن البحر يوحد بالقدر الذي يفصل به، والدول التي تحيط به مرتبطة بعلاقة الجوار".¹

ويعترف علماء الجغرافيا الطبيعية والبشرية أن البحر الأبيض المتوسط يعتبر وحدة حقيقية لا يمكن فصلها، ف ساحله الشمالي متكامل مع ساحله الجنوبي.²

1 عكروم، مرجع سابق، ص ص.33،34

2 رتيبة برد، الحوار الاورومتوسطي، من برشلونة إلى منتدى 5+5 ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2008/2009)، ص. 48.

المبحث الثالث: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة المتوسط:

لمنطقة البحر الأبيض المتوسط موقع استراتيجي هام في العالم، ما جعل منها نقطة تقاطع ما بين القارات الثلاث أوروبا، آسيا وإفريقيا، وهذا ما اكسبها أهمية خاصة في السياسات الدولية.

لقد أضفت خصائص الموقع الجغرافي للمنطقة، منذ القدم، أهمية فريدة من النواحي الإستراتيجية، الاقتصادية، والحضارية، ما جعل منها معبرا رئيسيا لطرق المواصلات البرية، والبحرية، والجوية، وكذا مهدا للحضارات الإنسانية على مر التاريخ.¹

ومن أجل إظهار الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المتوسط، تم تقسيم المبحث إلى ثلاثة مطالب، ففي المطلب الأول سنتناول الأهمية الجيوسياسية، الأهمية الاقتصادية في المطلب الثاني، وأخيرا الأهمية الحضارية في المطلب الثالث.

المطلب الأول: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المتوسط

تمثل منطقة البحر الأبيض المتوسط رهانا استراتيجيا هاما، وهذا يعود للميزات البحرية الهامة، وكذا الموقع الفريد من نوعه، والذي يتمثل في كونه نقطة التقاء القارات الثلاث أوروبا، آسيا، وإفريقيا، ويعتبر نقطة وصل بين المحيطين الأطلسي والهندي.

لقد قال الباحث الأمريكي "مورتن كابلن" ليعبر على أهمية الحوض المتوسطي: "إن مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقد القادم واحتمالا للجيل القادم أيضا على تطور المنطقة المحيطة بحوض البحر الأبيض المتوسط، فالربع الشمالي يحتوي على أكبر تركيز للقوة البشرية الماهرة في العالم، والربع الجنوبي يمتلك مصادر واسعة

1 فيلا لي، مرجع سابق، ص، 11.

ورخيصة للطاقة، فيعد استمرار تدفقها في العقدين القادمين ضروري للصحة الاقتصادية والسياسية العالمية.¹

وبالتالي فإن منطقة البحر الأبيض المتوسط هي قلب الأرض والذي يسيطر على قلب الأرض يسيطر على العالم.² وهذا ما بينه "ماكيندر" من خلال معادلته الشهيرة التي تقول بأن من يحكم شرق أوروبا يسيطر على قلب الأرض، ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية، ومن يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم.³

كما كتب "ألفريد. ت. مهان" الخبير الأمريكي في الإستراتيجية البحرية عام 1892 فيقول: "جعلت الظروف البحر الأبيض المتوسط يلعب دورا تجاريا وعسكريا في تاريخ العالم اكبر من أي مسطح مائي آخر يتمتع بالحجم ذاته فقد سعت أمة بعد أمة للسيطرة عليه ولا يزال الصراع مستمرا، فالمنطقة المتوسطية هي نقطة التقاء بين أوروبا، وإفريقيا وآسيا، وتوجد بالمنطقة أهم المعابر البحرية الدولية على غرار مضيق جبل طارق بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي."⁴

ويمكن الإشارة إلى أن البحر الأبيض المتوسط بممرات مائية أخرى على غرار مضيق جبل طارق والمحيط الأطلسي والمتمثلة في الممرات المائية التركية (البوسفور، والدردينيل وبحر مرمرة)، وقناة السويس، ما جعله معبرا هاما في مجال التجارة العالمية.

إن هذه الأهمية والتي تكتسبها جغرافية المتوسط جعلت منه محل أطماع القوى الكبرى، ويظهر ذلك من خلال التنافس الدولي على المنطقة خاصة ما بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك عن طريق إطلاق عدة مشاريع ومبادرات

1 تيباني، مرجع سابق، ص ص. 51، 52.

2 فيصل سماره، البعد الإنساني في الشراكة الأوروبية، من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الاتحاد من أجل المتوسط: (1995-2008)، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة تيزي وزو: قسم العلوم السياسية، جوان 2013)، ص. 19.

3 برد، مرجع سابق، ص. 48.

4 سماره، مرجع سابق، ص. 20.

مختلفة تستهدف الفضاء المتوسطي، وهذا ما يعكس الأهمية الجيوسياسية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط.¹

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية لمنطقة المتوسط

يعتبر البحر الأبيض المتوسط فضاءً اقتصادياً بامتياز، وهذا نظراً للموقع الاستراتيجي الذي يتمتع به، بالإضافة إلى حيازته على أهم الموارد الطبيعية، والتي يمكن أن تتحول إلى اقتصادية بعد أن يتم استثمارها، وهذا ما يجعلها أهم مفاتيح القوة، فكلما كثرت وتنوعت هذه الموارد، كلما سهل على الدولة بناء قوتها الاقتصادية.²

لقد عرفت أهمية القوة الاقتصادية ازدياداً في ظل التغيرات الدولية الجديدة مع نهاية الحرب الباردة، فأصبحت القوة الاقتصادية الهدف الأسمى الذي تسعى إليه الدول، لإبراز مكانتها في الساحة الدولية.

إن للبحر الأبيض المتوسط أهمية اقتصادية، فهو يعتبر منطقة عبور بحرية للتجارة العالمية، فهي تنشط وتسهل عمليات التصدير والاستيراد، وقد ارتبطت هذه الأهمية بالعصور التاريخية القديمة، وقد ازدادت الأهمية الاقتصادية لمنطقة المتوسط في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بعد فتح قناة السويس، ومع اكتشاف النفط في المنطقة، قامت القوى الكبرى بنقل وإقامة شركات تنقيب النفط إلى المنطقة مما زاد من حركية السفن والناقلات النفطية للأسواق الأوروبية والأمريكية، ولذلك نجد أن أكبر تركز للشركات النفطية موجود في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مثل: شركة اكسون، وشركة شال.³

1 تيباني، مرجع سابق، ص.56.

2 فيلا لي، مرجع سابق، ص.12.

3 برد، مرجع سابق، ص.59.

يعتبر البحر الأبيض المتوسط حلقة وصل بين الشرق والغرب، فهو يسهل عملية نقل النفط من الدول المنتجة والمصدرة له شرقا إلى الدول المستوردة له غربا، فالمتوسط يشهد نقل حوالي خمسة مليون طن من النفط الخام يوميا، فهو يعرف حركية كثيفة بين ضفتيه الشمالية والجنوبية،¹ فالموانئ تلعب دورا فعالا في نظام النقل المتوسطي بين البر والبحر، ومن بين أهم الموانئ نجد: ميناء مرسيليا (فرنسا)، ميناء برشلونة (اسبانيا)، ميناء اسطنبول (تركيا)، ميناء تنجر ميد (المغرب).

فقد البحر الأبيض المتوسط أهميته في النقل التجاري مع اكتشاف العالم الجديد، حيث تحول إلى المحيط الأطلسي، وبعدها أعيد فتح قناة السويس استعادت منطقة المتوسط مكانته، وهذا كان في القرن العشرين، ومن ثم ازدادت أهميته بسبب نشاطه التجاري العالمي.²

المطلب الثالث: الأهمية الحضارية لمنطقة المتوسط

يعتبر البحر الأبيض المتوسط مهد الحضارات الإنسانية منذ القدم، إذ نمت على سواحه أعظم الحضارات البشرية كالحضارة المصرية (الفرعونية)، الإغريقية، والرومانية، والإسلامية، كما أنه مهد الديانات الثلاث، الإسلامية، المسيحية واليهودية.³ وقد شكلت هذه الحضارات نسيجاً تاريخياً طبع علاقات شعوب المنطقة بسمات مميزة منها الايجابية ومنها السلبية⁴

وقد انعكس هذا الإرث التاريخي على شعوب المنطقة حالياً، بنفس المكونات ونفس المفعول، إذ لا يزال مكوناً فاعلاً في وعي الشعوب، ونلاحظ ذلك من خلال العلاقة بين الضفتين، وهذا يظهر من خلال تقارب الأفكار والمعارف الإنسانية ما بين الضفتين، وذلك

1 برد، مرجع سابق، ص. 60.

2 تيباني، مرجع سابق، ص. 60، 61.

3 فيلا لي، مرجع سابق، ص. 14.

4 برد، مرجع سابق، ص. 61.

في ميادين شتى كالفن، السياسة والثقافة، ما جعل شعوب المنطقة يسعون لحماية هذا الإرث المتوسطي المميز خاصة الديني منه والذي يجمع ما بين الديانات الثلاثة: الإسلام، والمسيحية واليهودية.¹

وصف المتوسط على أنه منبع النور كونه ذو طابع حضاري جوهري لتجمع مختلف الحضارات والثقافات فيه، ويعتبر نقطة تاريخية هامة وحيوية حدثت فيها وحولها العديد من الأحداث التاريخية العظيمة والحساسة.²

1 برد، مرجع سابق، ص. 62.

2 البحار والمحيطات، في: mawdoo3.Com، تاريخ الاطلاع: 22.06.2016

الفصل الثاني:

التهديدات الأمنية

الجديدة في المتوسط

المبحث الأول: الإرهاب

يعتبر مفهوم أو مصطلح الإرهاب أحد أهم وأبرز المفاهيم التي سيطرت على التحليلات وحقل العلاقات الدولية — رغم قدمه — خاصة في فترة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، نتيجة تنامي وتعاضم الظاهرة واتساعها لتشمل حتى أقوى الدول في العالم، وعليه تعاضم كذلك الاهتمام به كظاهرة وكمفهوم نتيجة التهديد الذي أصبح يشكله. ولعل فهم وتفسير هذه الظاهرة يقدم الكثير من سلوكيات وسياسات وردود أفعال الكثير من الدول تجاه دول أخرى، وطبيعة تحول العلاقات فيما بينها.

ولا تعد المنطقة المتوسطية بمعزل عن ظاهرة الإرهاب، فقد شهدت كثيراً من المنظمات الإرهابية التي قامت بعديد العمليات الإرهابية، وهذا ما أدى بدول المنطقة لإيلاء الظاهرة الإهتمام الوافر ضمن سياساتها التعاونية والأمنية من أجل محاولة القضاء منها أو الحد منها على الأقل، ويظهر هذا من خلال السياسات والبرامج والمشاريع التي جاءت بها خاصة أوربا.

مطلب الأول: مفهوم الارهاب و تاريخ ظهوره

الفرع الأول: مفهوم الارهاب

تعريفه لغة: تعتبر كلمة (الإرهاب) مشتقة من الفعل المزيد (أرهب)، ويقال : (أرهب فلاناً) أي: خوَّفه وفرَّعه، وهو المعنى الذي يدل عليه الفعل المضعف (رهب)، أما الفعل المجرد من المادة نفسها وهو (رهب يرهب رهبةً ورهباً) فيعني: خاف، فيقال: (رهب) الشيء رهباً ورهبةً أي: خافه، والرهبة: الخوف والفرع.¹

¹ لمياء بنت سليمان الطويل، "الفرق بين الجهاد والإرهاب" مجلة البحوث الإسلامية، ع.97 (رجب - شوال 1433هـ)، ص ص. 189-266.

التعريف الإصطلاحي:

من خلال تتبع مفهوم ومصطلح الإرهاب يظهر عدم وجود إجماع على تعريف محدد موحد لع سواءً على المستوى الدولي أو المستوى العلمي، ويرجع هذا إلى عدة عوامل وإشكالات إيديولوجية ونظرية وتفسيرية وثقافية متصلة ومرتبطة بالمفهوم في حد ذاته، فما يُعد عملاً إرهابياً في نظر فئة أو دولة أو مجتمع معين، قد يعد عملاً جهادياً أو بطولياً أو حقاً أو دفاعاً عن النفس والشرف والوطن عند فئة أو دولة أو مجتمع آخر.¹

وعليه يمكن استعراض بعض التعاريف العامة حول المفهوم ومنها:

تعريف "هاردمان": يعود تعريف الإرهاب إليه، حيث يرى أن: "الإرهاب يشمل منهجاً أو نظرية كامنة، ويرمي من خلال مجموعة منظمة أو حزب لتحقيق أهداف معلنة وذلك باستخدام العنف."

كما حدد " أليكس شميد" Alex Schmid في كتابه " الإرهاب السياسي " Political Terrorism، وبعد مراجعة مائة تعريف للإرهاب مجموعة من العناصر المشتركة بين مختلف التعريفات للإرهاب وهي:

- مفهوم تجريدي بدون جوهر.
- لا يكفي تعريف واحد لحصر جميع استخدامات المصطلح.
- غالبية التعريفات تشترك في عوامل عامة.
- معنى الإرهاب مستمد من الضحية المستهدفة.

وعامة يمكن القول بأن الإرهاب أو العمل الإرهابي هو كل عمل يستخدم العنف والقوة أو التهديد بهما ضد الأشخاص والممتلكات، ومن شأنه وطبيعته تشكيل خطر عام يهدد الأمن لما به من رعب وإفزع وترويع للاس أو طائفة أو جماعة معينة.²

¹ أحمد فلاح العموش، مستقبل الإرهاب في هذا القرن (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: مركز الدراسات والبحوث، 2006)، ص.15.

² المرجع نفسه، ص ص. 19، 20.

الفرع الثاني: تاريخ ظهور الارهاب

بدء الإرهاب مع بداية البشرية، وتوارثوه جيلاً بعد جيل. فمنذ الخليقة والإنسان يعيش في الأرض فساداً، وسفكاً للدماء، ولعل ذلك ما دفع الملائكة إلى القول ((أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك))¹.

وفي التاريخ العربي الإسلامي انتشرت بعض مظاهر العنف المنظم، والذي برز من خلال الاغتيالات السياسية، فقد اغتيل الخليفة عمر بن الخطاب، والإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، والحسن بن علي (عليه السلام) على يد الخوارج وهي جماعة إرهابية منظمة كانت تهدف إلى تحقيق غايات سياسية.

كما انتشر في بعض مراحل التاريخ العربي ما يمكن أن نطلق عليه بإرهاب الدولة، والذي تجلّى بأعمال القتل والسبي إبان الحكم الأموي، كما عرف عن الحجاج بن يوسف الثقفي أنه كان يعرض جثث المقاتلات من الخوارج عارية في الأسواق لردع النساء من الانضمام إليهم.

أما الإرهاب بمعناه الحديث فلم يظهر إلا في المجازر التي أعقبت الثورة الفرنسية، والتي أدت إلى قتل أكثر من أربعين ألف إنسان، والأعمال الإرهابية التي قامت بها العصابات الصهيونية في فلسطين، ومجازر الصرب في كوسوفو، والبوسنة، والتي ذهب ضحيتها آلاف المسلمين.

وتنتشر في الوقت الحاضر عديد التنظيمات الممولة بشكل جيد والقادرة على التخطيط والتنسيق فيما بينها لتكون خصماً للدول الكبرى، والتي تستخدم الخطاب الديني في حشد المؤيدين لها.²

¹ سورة البقرة، الآية 30.

² في: <http://abu.edu.iq/researches/65>، تاريخ الإطلاع: 15.08.2016

المطلب الثاني: أنواع الإرهاب:

1. الإرهاب الجماعي المنظم:

وهو الإرهاب الذي تمارسه جماعات منظمة تمويلها وتشرف عليها مؤسسات أو هيئات أو دول معلنة أو غير معلنة، سعياً لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو مذهبية، مثال ذلك الأعمال الإرهابية التي قامت وتقوم بها جماعات ما يُسمى " أنصار الشريعة وتنظيم الدولة الإسلامية " والجماعات الجهادية الإسلامية المسلحة الأخرى على امتداد الوطن العربي، وأبرز أشكال الإرهاب الذي تمارسه هذه الجماعات هي:

الإرهاب الفكري

الضغط النفسي

العنف الجسدي

التهجير

التخريب

التفجير

التصفية الجسدية أو المذهبية أو العرقية.

2. الإرهاب الجماعي غير المنظم:

تقوم به عصابات غير منظمة لتحقيق مآرب خاصة تربط عادة بالأسباب التالية:

أعمال التخريب والنهب والسطو المسلح، أو لأسباب دينية أو مذهبية وهو ما يطلقون عليه "الجهاد في سبيل الله"، مثال ذلك بروز بعض الجماعات الإسلامية في كل من تونس وليبيا ومصر و سوريا والعراق، وتتخذ ممارساتها الإرهابية الاشكال التالية:

التخريب

الإكراه

التهديد

العنف الجسدي

القتل الجنائي

3. الإرهاب الفردي:

وهو فعل يرتكبه الفرد لأسباب عديدة منها: الحصول على المبتغى بشكل يتعارض مع القانون أو المفاهيم الاجتماعية السائدة، أو لأسباب دينية أو مذهبية، ضمن فتاوى ما يسمى "شيوخ"، ويتخذ الإرهاب الفردي أشكالاً متعددة منها:

الإرهاب الفكري

الضغط النفسي

التسفيه والتحقير

القذف

العنف الجسدي

التكفير الفردي أو الجماعي

الإفتاء بهدر دم إنسان أو جماعة أو طائفة القتل الجنائي ضمناً ما يسمى جرائم الشرف.¹

المطلب الثالث: أسباب الإرهاب:

1. الأسباب التربوية والثقافية: فالتربية والتعليم هما أساس تثبيت التكوين الفطري عند الإنسان، فأى انحراف أو قصور في التربية يكون الشرارة الأولى التي ينطلق منها انحراف المسار عند الإنسان، والفهم الخاطئ للدين يؤدي إلى خلق صورة من الجهل المركب، ويجعل الفرد عرضة للانحراف الفكري والتطرف في السلوك، وتربة خصبة لزراع بذور الشر وقتل نوازع الخير، بل ومناخا ملائماً لبث السموم الفكرية من الجهات المغرضة، لتحقيق أهداف إرهابية. ويقع عبء هذا الأمر ومسؤوليته على المؤسسات التي تتولى تربية الأفراد وتعليمهم وتنقيفهم في جوانب التكوين التربوي العام، أو التربوي الخاص كالتعليم الديني، سواء أكانت تلك المؤسسات ذات مسؤولية مباشرة-

¹ في: <http://elmoustakim.com/%D8%A3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9->

15.08.2016 تاريخ الإطلاع: %D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8/

كمؤسسات التعليم العام والجامعي - أم ذات مسؤولية غير مباشرة كوسائل الإعلام بشتى أنواعها.

2. **الأسباب الاجتماعية:** المجتمع هو المحضن الذي ينمو فيه الإنسان، وتنمو فيه مداركه الحسية والمعنوية، فهو المناخ الذي تنمو فيه عوامل التوازن المادي والمعنوي لدى الإنسان. وأي خلل في تلك العوامل، فإنه يؤدي إلى خلل في توازن الإنسان في تفكيره ومنهج تعامله، فالإنسان ينظر إلى مجتمعه على أن فيه العدل وفيه كرامته الإنسانية، وحينما لا يجد ذلك كما يتصور فإنه يحاول التعبير عن رفضه لتلك الحالة بالطريقة التي يعتقد أنها تنقل رسالته. فانتشار المشكلات الاجتماعية ومعاناة المواطنين دوافع إلى انحراف سلوكهم، وتطرف آرائهم وغلوهم في أفكارهم، بل ويجعل المجتمع أرضا خصبة لنمو الظواهر الخارجة على نوااميس الطبيعة البشرية المتعارف عليها في ذلك المجتمع.

3. **الأسباب الاقتصادية:** الاقتصاد من العوامل الرئيسة في خلق الاستقرار النفسي لدى الإنسان؛ فكلما كان دخل الفرد يفي بمتطلباته ومتطلبات أسرته، كلما كان رضاه واستقراره الاجتماعي ثابتا، وكلما كان دخل الفرد قليلا لا يسد حاجته وحاجات أسرته الضرورية، كلما كان مضطربا غير راض عن مجتمعه، بل قد يتحول عدم الرضا إلى كراهية تقود إلى نقمة على المجتمع، خاصة إن كان يرى التفاوت بينه وبين أعضاء آخرين في المجتمع مع عدم وجود أسباب وجيهة لتلك الفروق، إضافة إلى التدني في مستوى المعيشة والسكن والتعليم والصحة، وغيرها من الخدمات الضرورية التي يرى الفرد أن سبب حدوثها هو إخفاق الدولة في توفيرها له بسبب فشو الفساد الإداري، وعدم العدل بين أفراد المجتمع

هذه الحالة من الإحباط والشعور السلبي تجاه المجتمع يولد عند الإنسان حالة من التخلي عن الانتماء الوطني، ونبذ الشعور بالمسؤولية الوطنية، ولهذا يتكون لديه شعور بالانتقام.

4. **الأسباب السياسية:** وضوح المنهج السياسي واستقراره، والعمل وفق معايير وأطر محددة يخلق الثقة، ويوجد القناعة، ويبني قواعد الاستقرار الحسي والمعنوي لدى المواطن، والعكس صحيح تماما، فإن الغموض في المنهج والتخبط في العمل، وعدم الاستقرار في المسير يزعزع الثقة، ويقوض البناء السياسي للمجتمع، ويخلق حالة من الصدام بين المواطنين والقيادة السياسية، وتتكون ولايات متنوعة، وتقوم جماعات وأحزاب، فتدغدغ مشاعر المواطن بدعوى تحقيق ما يصبو إليه من أهداف سياسية، وما ينشده من استقرار سياسي ومكانة دولية قوية.¹

5. **الأسباب النفسية والشخصية:** تتفاوت الغرائز الدافعة للسلوك البشري، فبعضها يدفع إلى الخير وأخرى تدفع إلى غير ذلك، ولهذا يوجد أشخاص لديهم ميول إجرامية تجعلهم يستحسنون ارتكاب الجرائم بصفة عامة، والجرائم الإرهابية بصفة خاصة، بل قد يتعاطشون لذلك، وهؤلاء يميلون إلى العنف في مسلكتهم مع الغير، بل مع أقرب الناس إليهم في محيط أسرهم، نتيجة لعوامل نفسية كامنة في داخلهم تدفعهم أحيانا إلى التجرد من الرحمة والشفقة، بل والإنسانية، وتخلق منهم أفرادا يتلذذون بارتكاب تلك الأعمال الإرهابية. وهذه الأسباب النفسية قد ترجع إلى عيوب أو صفات خلقية أو خلقية، أو خلل في تكوينهم النفسي أو العقلي أو الوجداني، مكتسب أو وراثي.²

المطلب الرابع: الارهاب في المتوسط

عرفت منطقة المتوسط بداية الإرهاب في شكله الحديث بداية من الجزائر في تسعينيات القرن الماضي بعد توقيف المسار الانتخابي، حيث دخلت الجزائر في دوامة

¹ حنا عيسى، "الإرهاب، تاريخه، أنواعه وأسبابه"، في:

<http://www.abouna.org/content/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8%D8%8C-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%87%D8%8C-%D8%A7%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9%D9%87-%D9%88%D8%A7%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8%D9%87>

تاريخ الإطلاع: 25.08.2016

² المرجع نفسه.

الإرهاب لسنوات عديدة، إلا أن أغلب الدول المتوسطية و خاصة الأوروبية منها لم تعرف آنذاك بأن ما يحدث في الجزائر كان إرهابا بل أغلب تحليلاتهم كانت تتكلم عن حرب أهلية بين الجزائريين.

إلا بعد أن شهدت أعمالا إرهابية على أراضيها كما هو الحال في فرنسا في 1994-1996 و نذكر:

- تفجير بلاس ديغول باريس 17/08/1995، قنبلة مخبأة في صندوق القمامة، حيث أخلقت عن إصابة 16 شخصا.
- تفجير في محطة بورت رويال 03/12/1996، حيث سجل 4 قتلى و 170 جريحا.¹

كما شهدت أوروبا عدة هجومات في الألفينيات و أبرزها:

- تفجيرات مدريد 2004، حيث سجلت مقتل 191 و إصابة 17750 شخصا.
- هجوم تشارلي إيبدو 01/01/2015، سجل 30 قتلى و 11 جريحا.
- هجومات باريس 11/11/2015، مقتل 125 و إصابة 350 شخصا.²
- و كذا عرفت المنطقة جماعات إرهابية منظمة في صفتها الجنوبية و هي:
- تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي.
- تنظيم الدولة الإسلامية في العراق و الشام (داعش).

1في: <http://www.menace-terroriste.com/chronologie-terrorisme-islamique-en-france.html>

2 وائل نوري، "أبرز الهجمات الإرهابية في أوروبا (إنفوغرافيك)"، في: <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/261484.html> ، تاريخ الأطلاع: 2016/09/24

المبحث الثاني: الجريمة المنظمة

تعد الجريمة المنظمة ظاهرة قديمة قدم المجتمع البشري، هددت قيم جماعته فأضحت نمطاً من أنماطه السلوكية، وظاهرة تأثرت بثقافة وتاريخ الشعوب، كما أنها تعد ظاهرة من أشد ظواهر السلوك الإنساني تعقيداً، ومن أهم التهديدات التي تواجه أمن وسلامة ومصالح الأفراد والمجتمعات بشتى صورها.

ومن هذا المنطلق لتتم دراسة هذه الظاهرة قامت الدراسة بتقسيم المبحث إلى أربعة مطالب، الأول ستتطرق فيه إلى مختلف التعاريف والخصائص المتعلقة بظاهرة الجريمة المنظمة، سنتناول في الثاني صور الجريمة المنظمة، أما فيما يخص المبحث الثالث والأخير فستتطرق فيه إلى الآليات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة.

المطلب الأول: مفهوم الجريمة المنظمة

1 - تعريف الجريمة المنظمة:

ظهرت الجريمة المنظمة مع نشأة المافيا الإيطالية الصقلية في أواخر القرن الثالث عشر، وهي تعتبر أم المنظمات الإجرامية، وذلك خلال فترة احتلال الفرنسيين لأراضي الجزيرة الإيطالية عام 1282م، حيث روى الرئيس الأسبق لعائلة "بونا نو" في نيويورك "جوزيف بونا نو" في كتابه (رجل الشرف) أنه في العام 1282م في أسبوع الآلام كانت الصلوات المسائية في العاصمة "باليرمو" تقام في الكنائس.

وقد تطورت ظاهرة الجريمة المنظمة مع بداية التسعينات، وذلك نتيجة للتطورات الاجتماعية والاقتصادية والعولمة والثورات العلمية وخاصة في مجال الاتصالات.

يعد تعريف الجريمة المنظمة من أهم المشكلات التي تؤرق العديد من الباحثين، وكانت هناك العديد من المحاولات لتحديد مفهومها وطنياً، إقليمياً ودولياً، إلا أنه لم يحدد لها تعريف دقيق نظراً لاختلاف آراء ووجهات نظر رجال الفقه والقانون، وستحاول

الدراسة قدر الإمكان من خلال إعطاء عدة تعاريف الوصول إلى تعريف أقرب ما يكون للواقع.¹

التعريف لغة:

الجريمة لغة من جرم — جريمة أي جرم وهي بذلك الجرم والذنب، وكلمة جريمة أصلها من جرم، بمعنى كسب وقطع، وكانت هذه الكلمة مستخدمة منذ القدم للدلالة على كسب المكروه غير المستحسن.

أما اصطلاحاً: هي المخالفة القانونية التي يقرر لها القانون عقاباً بدنياً (مادياً) أو عقاباً اعتبارياً (معنوياً)، والجرم هو التعدي على العلاقات والروابط الإنسانية بمعانيها المختلفة سواء منها القانونية أو الاجتماعية والإنسانية.²

تعريفات عامة:

الجريمة المنظمة هي نشاط إجرامي يعتمد على التخطيط، وهي كذلك عمل جماعي يقوم به عدد من الأفراد المؤهلين ذوي الخبرة العالية لتحقيق الكسب المالي السريع من خلال استخدام الوسائل والتقنيات المتطورة وغير المحظورة.

تعريف الانتربول:

"جماعة من الأشخاص تقوم بحكم تشكيلها بارتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة وتهدف أساساً لتحقيق الربح دون تقييد بالحدود الوطنية".³

1 أديبة محمد صالح، الجريمة المنظمة: دراسة قانونية مقارنة، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2009، ص. 09.

2 منيرة مقدر، التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة، رسالة ماستر في غير منشورة، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق، 2014/2015)، ص. 7.

3 "مفهوم الجريمة المنظمة" في: www.khefellahnahla.unblog.fr/2013/03/1، تاريخ الإطلاع: 2016/07/14

ويعرف علم الاجتماع الجنائي الجريمة بأنها: ظاهرة اجتماعية طبيعية لا تعد شاذة، ويتغير مفهومها من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر.¹

كما عُرِفَتْ بأنها نتاج المجتمعات الحديثة، تمثل تنظيمات كبرى تقوم بنشاطات غير شرعية.²

التعريفات الفقهية للجريمة المنظمة:

إن غالبية الفقهاء يؤكدون ويتفقون على صعوبة إيجاد تعريف موحد جامع ومانع للجريمة المنظمة سواء في الفقه العربي أو الغربي.

أ- بالنسبة للفقه العربي:

يعرفها الدكتور ماروك نصر الدين: "بأنها الجريمة التي تأخذ طابع التعقيد والاحتراف القائم على التخطيط المحكم والتنفيذ الدقيق، والمدعم بإمكانيات تمكنها من تحقيق أهدافها مستخدمة في ذلك كل الوسائل والسبل ومستندة إلى قاعدة من المجرمين والمحترفين."³

أما في الأردن فيعرفها الفقه الجنائي: "بأنها الجريمة التي يرتكبها عدد غير قليل من الأشخاص المحترفين للأفعال غير المشروعة، والذين يتخذون هذه الأفعال مهنة، وهؤلاء الأشخاص يعملون غالبا تحت قيادة أشخاص متميزين، نحو أنشطة مضادة للمجتمع يحققون من ممارستها أرباحا طائلة، وهم في كل ذلك يستخدمون الوسائل التي توفرها الحضارة المادية لهم من أجهزة تقنية حديثة، ووسائل المواصلات بغية تحقيق أهدافهم الاقتصادية."⁴

1 علاء الدين شحاتة، التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة (القاهرة: أتراك للنشر والتوزيع، ط.1، 2000)، ص.20.

2 صالح، مرجع السابق، ص.12.

³ نصر الدين ماروك، "الجريمة المنظمة بين النظرية والتطبيق"، مجلة الصراط، ع.2000، س.2 (2000)، ص.13.

⁴ عبد الرحيم صدقي، الإجماع المنظم، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة: كلية الحقوق، 2001)، ص.13.

ب- بالنسبة للفقهاء الغربي:

عرف بعض الفقهاء الألمان الجريمة المنظمة من خلال بيان الخصائص الأساسية لها وهي: "اللجوء للعنف والمهارة والاحتراف بارتكاب الجرائم، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، واستخدام الرشوة وتجاوز الجريمة للحدود الوطنية، وأن الهدف الرئيسي للجماعة الإجرامية هو تحقيق الربح المادي".¹

ويعرفها الفقيه "دونا لد كرسيي": "بأنها جريمة ترتكب من قبل شخص يشغل موقعاً في عمل قائم على أساس تقسيم العمل، ومخصص لارتكاب الجريمة".²

2 - خصائص الجريمة المنظمة:

تمتاز الجريمة المنظمة بعدة خصائص تجعلها تختلف عن الجرائم العادية وهذه الخصائص أو السمات تتجسد فيما يلي:

أ - التخطيط:

يعتبر العامل الأهم في الجريمة المنظمة، فهو يكفل لها النجاح والاستمرار، ويتطلب أفراداً مؤهلين و ذوي خبرة عالية.

ب - الاحتراف:

وهو شرط من شروط الجريمة المنظمة لأن الهدف منها هو الكسب المالي السريع في وقت قصير، وهذا الهدف ليس من أهداف الذين يبحثون عن الكسب المشروع.

1 محمد جهاد بريزات، الجريمة المنظمة (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2005)، ص. 42 .

2 محمد بن سليمان الوهيد وآخرون، الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها في الوطن العربي (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: مركز الدراسات والبحوث، 2003)، ص.13.

ج - التعقيد:

ويعتبر شرطاً من شروط التنظيم فالأمر البسيط لا يحتاج إلى تنظيم وهو سرعان ما ينكشف أمره بوضوح أسبابه.

د - القدرة على التوظيف والابتزاز:

الإجرام المنظم ذكي في اختيار الأشخاص الذين يتعاملون معهم، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وله القدرة على شراء ضمائر الأشخاص أو تخويفهم والضغط عليهم.

هـ - الخطورة على المجتمع:

لا يستطيع القضاء أن يثبت الجريمة المنظمة في كثير من الأحيان لعدم توفر الأدلة لأن الأشخاص الذين يقومون بالجريمة أصحاب خبرة يعتمدون على التخطيط والتنظيم أساس عملهم، وتأتي خطورتهم من كونهم موجودون ويمارسون الإجرام ولكن لا عقوبة ضدهم.

م - الهدف:

تهدف الجريمة المنظمة إلى الكسب المادي السريع.

ي - التأثير على المجتمع:

تؤدي نتائجها إلى تعطيل التنمية و الفساد في الدولة .

ن - التركيز على التحالفات الإستراتيجية:

أي أن تعقد تحالفات مع المنظمات الإجرامية المحلية وعبر الدول وهذا لتفادي التنافر والتصادم بين هذه المنظمات الإجرامية.

و - الطابع الدولي:

تتصف أنشطة الجريمة عبر الدول بأنها لا تختصر على إقليم الدولة الواحدة فحسب، بل تتعداه إلى أقاليم الدول الأخرى.¹

المطلب الثاني: بعض صور الجريمة المنظمة

حاول الكثيرون وضع حصر للجريمة المنظمة ولكن لم يتمكنوا من ذلك، لأن الإجرام ظاهرة إجرامية متطورة، وصور الجريمة المنظمة متعددة بحيث لا يمكن حصرها. وسنتناول في هذا المطلب صورتين من صور الجريمة المنظمة:

(1) جريمة غسيل الأموال.

(2) جريمة الاتجار في البشر.

أولاً- جريمة غسيل الأموال:

إن الهدف الأسمى والرئيسي للجرائم المنظمة هو تحقيق الربح المالي، ولتحقق هذا الأخير وتفاذي خسارته لابد من تغطيته بعمليات غسيل الأموال، والتي أصبحت حالياً تمثل نشاطاً حيويًا وهامًا لجماعات الجريمة المنظمة، وهذا لما تحققه لها من القوة، الأمن والثروة.

1 "مفهوم الجريمة المنظمة" في: nahla- un blog.Frwww.kheffellah، تاريخ الإطلاع: 14.07.2016

أ- تعريف جريمة غسل الأموال:

يقصد بعملية غسل أو تبييض الأموال القدرة الناتجة عن الأعمال غير المشروعة، وتوجد مسميات أخرى كتبييض الأموال، وتطهير الأموال وتنظيف الأموال، وكلها توظف في نفس المعنى.¹

ويعرفها "جيمس بازلك" بأنها: "النشاطات غير المشروعة التي تهدف إلى إخفاء أو تمويه الأموال الناتجة عن الجريمة المنظمة."²

ب- الآثار الاقتصادية والاجتماعية لعملية تبييض الأموال:

بصفة عامة يمكن تحديد أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لعمليات غسل الأموال فيما يلي:

1. التأثير سلبي على الاقتصاد الجزئي ومن ثم الكلي:

وذلك عن طريق الإضرار بقدرة مؤسسات القطاع الخاص على مواصلة العمل في السوق، بإنشاء وإقامة شركات اقتصادية وهمية، من أجل إخفاء مصادر العائدات المالية التي تخص مرتكبي جرائم غسل الأموال، وهذا كله قد يؤدي إلى إفقاد المؤسسات ذات الأنشطة المشروعة قدرتها على البقاء، والاستمرار، ومن ثم الإضرار بالاقتصاد الكلي.

1 علي لعشب، الإطار القانوني لمكافحة غسل الأموال (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007)، ص. 24.

2 نادر عبد العزيز شافي، تبييض الأموال دراسة مقارنة (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2001)، ص. 25.

2. فشل الحكومات الوطنية في إدارة وتنفيذ السياسات المالية والنقدية بفعالية:

بسبب اتساع الفجوة بين المداخل غير الحقيقية، وضعف الأداء الضريبي وبسبب عمليات التهريب الناتجة عن الأنشطة غير المراقبة في الاقتصاد الخفي، ومن ثم التأثير على حجم الميزانية والموارد اللازمة لعملية التنمية المختلفة.

3. الآثار الاجتماعية السلبية لعملية غسل الأموال:

تؤثر عملية غسل الأموال على المجتمع وذلك عن طريق ارتباطها بالعديد من المشكلات ذات الآثار الاجتماعية السلبية مثل التهريب، تجارة المخدرات، بالإضافة إلى الفساد السياسي والإداري.¹

ج - آليات مكافحة ظاهرة تبييض الأموال:

هناك آليتين اتبعنا لمكافحة ظاهرة تبييض الأموال، وهما كالتالي:

أ. الرقابة على النقد:

عن طريق الرفع من كفاءات الأسواق المالية والمؤسسات النقدية وتأهيل البنوك ووضع قيود على عملية التحويل للتعرف الكامل على هوية المتعاملين وتدريب المراقبين على أساليب أكثر كفاءة في الرقابة والمتابعة وذلك بالتعاون مع الهيئات القانونية اللازمة وتحديد البيانات بشكل دوري.

ب. تحصيل الضرائب:

لعل من أهم منافذ تبييض الأموال هي التهريب الضريبي، ذلك أن العجز الحكومي يعد من أصعب المشاكل التي تواجهها الدول. من أجل ذلك جاءت تدابير

1 خير الله داود، "الفساد كظاهرة عالمية واليات ضبطها"، *المستقبل العربي*، ع.309 (نوفمبر 2004)، ص ص 81-

صندوق النقد الدولي شديدة التركيز على ضرورة الجباية الفعالة وتطوير نظم تحصيل الضرائب ووضع المعايير الكافية لتجنب التهرب الضريبي.¹

2. جريمة الاتجار في البشر:

تعتبر ظاهرة الاتجار بالبشر من بين أخطر المشكلات التي تواجه الإنسانية إلى جانب ظاهرة غسيل الأموال.

أ. تعريف ظاهرة الاتجار بالبشر:

ذهب جانب من الفقه الجنائي إلى تعريف الاتجار بالبشر على أنه: "تجنيد أشخاص أو نقلهم بالقوة أو الإكراه أو الخداع لأغراض الاستغلال بشيء، صورته من ذلك: الاستغلال الجنسي، العمل البحري، الخدمة العسكرية، تجارة الأعضاء البشرية... الخ".²

ب. آثار جريمة الاتجار بالبشر:

1. الآثار الاقتصادية:

- تشويه هيكل العمالة، ويتجسد هذا التشويه في استنزاف وتدمير الموارد البشرية، وارتفاع معدلات البطالة.
- التأثير السلبي على ميزان المدفوعات، مما يؤدي إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات، وانخفاض سعر الصرف.

2. الآثار الاجتماعية:

- يؤدي الاتجار بالبشر إلى التفكك الاجتماعي، مما يؤدي إلى الانهيار الاجتماعي وزيادة معدلات الجرائم بالمجتمع.

1 داود، مرجع سابق، ص. 86.

2 مقدر، مرجع سابق، ص. 83.

- الاتجار بالبشر يدعم الجريمة المنظمة، أي أن الأرباح الناتجة عن الاتجار بالبشر تمول أنشطة إجرامية أخرى.¹

المطلب الثالث: الآليات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة

إن أي جريمة سواء كانت منظمة أو غير منظمة، يترتب عن وقوعها تعارض مصالحتين، المصلحة الوطنية الدولية ومصلحة الأفراد في صيانة حقوقهم الأساسية وحياتهم، وللتصدي لهذه الجرائم لابد من إتباع أساليب وآليات للحد من خطرهما، ومن أهم هذه الآليات نجد:

1. المكافحة في نطاق التشريع الجنائي: وذلك عن طريق :

- فرض عقوبات مالية كمصادرة عائدات الجريمة المنظمة بعد ضبطها.
- فرض عقوبات مالية تقدرها المحكمة على أساس الربح، أو المنفعة، التي يحققها الإجرام المنظم بطرق مباشرة أو غير مباشرة.

2. الاستعلام:

وذلك بالاعتماد على أجهزة الاستخبارات العامة من أجل كشف عمليات وحركات المنظمات الإجرامية وأساليب ومناهج عملها.

3. التعاون الشرطي:

وذلك عن طريق إنشاء وحدات ميدانية تعمل على التحقيق في مختلف البلدان وتتولى القيام بالتفتيش عن المجرمين وتوقيفهم.²

1 المرجع نفسه، ص. 92 .

2 في: www.startimes.com/?t=13145275 ، تاريخ الإطلاع: 15.07.2016

المطلب الرابع: الجريمة المنظمة في المتوسط

تتامت الجريمة المنظمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط بشكل سريع بعد ثورات الربيع العربي، والتي أثرت على الإستقرار الأمني في عديد البلدان، ما مهد الظروف لتنامي خطر مافيا تهريب المخدرات، الأسلحة والبشر على دول البحر الأبيض المتوسط خاصة دولة الجزائر.¹

لقد عرفت الجريمة المنظمة في الجزائر تزايدا مستمرا، وهو ما كشفت عنه آخر إحصائيات مختلف وحدات الدرك الوطني وهي المتعلقة بسنة 2015، فقد أحصت على المستوى الوطني 825 جريمة منها 65 جنائية، و 760 جنحة في مجال القانون العام.

وقد عالجت وحدات المجموعة 187 قضية مخدرات بزيادة 61 حالة، وتمكنت من إيقاف 160 شخص، مع حجز كيلو غرام من المخدرات الصلبة من كوكايين، و 4537 غرام من الكيف المعالج، و 2502 قرصا مهلوسا. كما تم إيقاف شخص بسبب قضية تزوير النقود، وحجز معه مبلغ مالي من العملة الوطنية مزورة يتمثل في 24 ورقة مالية من فئة 1000 دينار جزائري.

وفي إطار السداسي الأول من هذه السنة، تم توقيف 40 شخص، وتم حجز 52824 غرام من الكيف المعالج، 59 قرصا مهلوسا و 15 أسلحة بيضاء من مختلف الأحجام.²

1 هدى مبارك، "السلاح، الحشيش المغربي والهجرة السرية تهدد الجزائر ودول أوروبا... والمافيا"، في:

www.elbilad.net /article/détail lid – 5934 ، تاريخ الإطلاع: 2016/09/26.

2 في: Essalamonline.com/ara/social/45742.html، تاريخ الاطلاع: 2016/09/26.

المبحث الثالث: الهجرة غير الشرعية

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة جديدة، عرفت في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي، تزامن ظهور هذه الظاهرة مع الأوضاع التي شهدتها دول الجنوب في تلك الفترة من أزمات اقتصادية، سوء الأوضاع الاجتماعية، فشل التنمية، الحروب...، و بسبب تضيق عملية الهجرة من طرف الدول الغربية (دول الشمال) بما يسمى بالهجرة المنتقاة أي انتقاء المهاجرين إليها من أصحاب الشهادات والكفاءات والمهن زاد من تنامي هذه الظاهرة.

المطلب الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية و تاريخ ظهورها

1. مفهوم الهجرة غير الشرعية:

"هي الهجرة غير الموثقة أو الهجرة غير الشرعية أو تجارة البشر وفيها ينتقل الفرد أو الجماعة من موقع إلى آخر بحثا عن الرزق، ووضع أفضل اجتماعيا أو اقتصاديا أو دينيا، وفيها تتبدل الحالة الاجتماعية كتغير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية"¹ وعرفت على أنها "تلك التي تتم بطرق غير قانونية نظرا لصعوبة السفر وصعوبة الهجرة الشرعية، حيث تعقدت اجراءات السفر وأصبحت الهجرة الشرعية شبه مستحيلة"²

2. تاريخ ظهور الهجرة غير الشرعية:

بعد الأزمة البترولية التي عرفها العالم في سبعينيات القرن الماضي، أصبح ينظر إلى الهجرة على أنها مشكلة ينبغي حلها، ومن ذلك ظهر الاتجاه نحو غلق الحدود أمام كل أنواع الهجرة.³

1 سحر مصطفى حافظ، الهجرة غير الشرعية: المفهوم والحجم و المواجهة، م.2، ع.2، 2013، ص.47.

2 فائزة ختو، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغربية 1995-2010، رسالة ماجستير

غير منشورة (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2010/2011)، ص. 36.

3 ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2011/2012)، ص. 48.

حيث أخذت هذه المرحلة طابعا أمنيا صارما لجأت من خلاله الدول الأوروبية الى نهج سياسة امنية صارمة عبر تنفيذ قرارات "القانون الجديد للهجرة" الذي يستند الى تبني اجراءات صارمة خاصة فيما يتعلق بمسألة اللاجئين و التجمع الاسري، و ابرام اتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين. وبالتالي كرد فعل لهذه السياسة بدأ ما يعرف بظاهرة الهجرة غير الشرعية.¹

المطلب الثاني: أسباب الهجرة غير الشرعية:

أسباب الهجرة السرية أو غير الشرعية كثيرة سنذكر ثلاثة أسباب هي:

1. الصراعات المسلحة كما هو الحال في البلدان المتأزمة كسوريا والعراق وغيرها.
2. الصراعات الإنثوية والعرقية كما هو الحال في إفريقيا الوسطى وبورما وغيرها.
3. الأسباب الاقتصادية وهذه غير مقتصرة على دولة بعينها، وتكون بسبب البطالة وعدم توفر العيش الكريم.
4. الهجرة غير الشرعية لأسباب إنسانية.

الأشخاص الذين يبحثون عن الهجرة غير الشرعية لإحدى السببين، الأول والثاني، هم غالبا هاربين من الموت وهم مضطرين لذلك، ومن يصل بهذه الطريقة يعتبر لاجئا.

أما الهجرة غير الشرعية لأسباب اقتصادية فهم الأشخاص الذين يبحثون عن الهجرة كما هو واضح في السبب الثالث، فهم غير معرضين للموت، ولكن بسبب ضيق الحياه والعيش في بلادهم يبحثون عن الهجرة غير الشرعية من أجل تحسين مستواهم المعيشي

1 حافظ، مرجع سابق، ص. 49.

وبحثاً عن حياة أفضل، ولكن أسبابهم لا تبرر لهم سلوك هذا الطريق الخطر، الذي لا ننصح به لأي شخص مهما كانت أسبابه، ومحاولة البحث عن طريق آخر آمن.¹

المطلب الرابع: الهجرة غير الشرعية في المتوسط

لقد بدأت سياسة تشجيع الهجرة للدول الأوروبية مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وذلك للحصول على المساعدة من طرف هؤلاء المهاجرين القادمين من الدول المغاربية (جنوب المتوسط)، جراء ما خلفته من دمار سنوات الحرب الطويلة. ولكن سرعان ما تحولت سياسة التشجيع إلى سياسة غلق الحدود في وجه العديد من المهاجرين، بسبب إرتفاع نسبة الهجرة، ما أثر سلباً على التنمية والأمن والاندماج في دول شمال المتوسط، وبسبب سياسة غلق الحدود لجا العديدين من الراغبين في الهجرة إلى الدول الأوروبية ولم تسنح لهم الفرصة بسبب الإجراءات الصارمة المطبقة من طرف دول الإتحاد الأوروبي إلى إتباع طرق غير مشروعة للدخول إلى هذه البلدان، وهذا ما أدى إلى ظهور الهجرة غير الشرعية.

وبالنظر إلى مفهوم الهجرة السرية أو غير الشرعية، فهي تعني التسرب أو الهروب من ظروف ما بالبلد الأصلي نحو بلد آخر دون تأشيرة، إما بهدف العمل والإستقرار في ذلك البلد، أو إستخدام ذلك البلد للعبور إلى بلد آخر.²

تعتبر منطقة المتوسط أكثر المناطق تعرضاً لظاهرة الهجرة عامة والهجرة غير الشرعية بصفة خاصة، وقد أثرت بطريقة مباشرة على الأمن والإستقرار، وأصبحت تهدد البنى الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية للدول.³

1 في : <https://www.immig-us.com>، تاريخ الإطلاع: 30.06.2016

2 فتيحة بوسعادة، "جنة أوروبا تدفعهم للحرق...وعرض البحر مآلهم الأخير"، في: [www.akhersaa-](http://www.akhersaa-dz.com/dossiers-en-cours/121071.html)

dz.com/dossiers-en-cours/121071.html، تاريخ الإطلاع: 2016/09/26.

3 محمد غربي، "التحديات الأمنية للهجرة للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط : الجزائر نموذجا"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والسياسية ، العدد 8 - 2012، ص51.

لقد إحتلت ظاهرة الهجرة مساحة واسعة من إهتمام وسائل الإعلام، وعدد من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والإقليمية، خصوصا وأن هذه الظاهرة أصبحت مشكلة تؤرق الدول المستقبلية لهؤلاء المهاجرين، فمثلا في الجزائر فقد كشفت الإحصائيات والتي قدمتها القوات البحرية الجزائرية والمتعلقة بالهجرة غير الشرعية في سنة 2007، إن أكثر من 1000 جزائري قد حاولوا العبور نحو الضفة الشمالية من البحر الأبيض المتوسط (خصوصا إيطاليا أو إسبانيا)، وذلك بطريقة غير شرعية. وحسب نفس المصادر فإن أكثر من 80 بالمائة من المهاجرين غير الشرعيين تم إنقاذهم في عرض البحر من قبل حراس السواحل. كما أشارت المنظمة الدولية للهجرة في تقرير لها أن الدول الأوروبية سجلت ما بين 2012 و2014 أكثر من 20 ألف طلب لجوء من الرعايا الجزائريين.¹

وفي سنة 2014 وصل عدد المهاجرين غير الشرعيين إيطاليا إلى أكثر من 170 ألف إلى 220 ألف مهاجر.

وقد أعلنت منظمة الهجرة الدولية في سنة 2015، على لسان "جويل ملمان" (المتحدث بإسم منظمة الهجرة الدولية) أن عدد المهاجرين قد وصل إلى مليون شخص، فغالبيتهم وصلوا إلى اليونان وإيطاليا عبر البحر الأبيض المتوسط، ف 90 ألف وصلوا إلى اليونان، وحوالي 97 ألف إلى إيطاليا.

أما التقرير الذي أصدره المرصد الأوروبي ومتوسطي لحقوق الإنسان، فقد أشار إلى أن عدد المهاجرين الذين وصلوا إلى أوروبا خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2015 كلاجئين بلغ 380 ألف شخص.

وقد أشارت آخر الإحصائيات لمنظمة الهجرة الدولية للسنة الجارية (2016) أن عدد المهاجرين بلغ 302 ألف وصلوا إلى الشواطئ الأوروبية، وقد بلغ العدد الإجمالي للوافدين لليونان أقل من 20 ألف شخص منذ مارس من العام الجاري.²

1 في: www.akhersaa-dz.com/dossiers-en-cours/121071-html، تاريخ الإطلاع: 2016/09/26.

2 في: www.elkhabar.com/press/article/112515، تاريخ الإطلاع: 2016/09/26.

المبحث الرابع: انعكاسات التهديدات على الشراكة الأوروبيةمتوسطية

خلفت التحولات التي شهدتها الساحة الدولية في الماضي، والتي تشهدها حالياً، أثراً وانعكاسات كثيرة سواء على الصعيد الاقتصادي أو على الصعيد الأمني، وقد كانت الشاغل الوحيد بالنسبة للعلاقات الأوروبيةمتوسطية.

في هذا المبحث نتطرق الدراسة لانعكاسات هذه التهديدات (الإرهاب، الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة)، وقمنا بتقسيم المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول تتناول فيه انعكاسات التهديدات على التعاون الاقتصادي، أما المطلب الثاني فتتطرق فيه إلى الانعكاسات على التعاون الأمني.

المطلب الأول: انعكاسات التهديدات على التعاون الاقتصادي

إن العلاقات الأوروبية – المغربية في جانبها الاقتصادي، لا تتحدد فقط من خلال التهديدات الأمنية الحديثة، والتي يتعرض العالم لخطرها في أي وقت وفي أي مكان دون أي سابق إنذار، إنما من خلال الانعكاسات والآثار التي تخلفها هذه التهديدات سواء السلبية أو الإيجابية على الجانب الاقتصادي لكلى الطرفين (الدول الأوروبية، ودول المغرب العربي).

لقد أثرت التهديدات الأمنية الجديدة (الهجرة، الإرهاب، والجريمة المنظمة) بشكل سلبي على العلاقات والشراكة الأوروبيةمتوسطية، لاسيما ظاهرة الهجرة المغربية إلى دول شمال المتوسط، حيث أنها أصبحت تمثل مصدر تشنج للعلاقات الأوروبية – المغربية، وهذا نظراً للعدد الهائل من المهاجرين سواء بطريقة شرعية أو غير شرعية، إلى دول الاتحاد الأوروبي خاصة من الجزائر إلى فرنسا، حيث إن أكبر جالية أجنبية في فرنسا هي الجالية الجزائرية، هذا ما أرهق ميزانية الدولة بسبب عدم توفر مناصب شغل حتى للسكان البلد الأصليين، وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة ما أدى انخفاض الناتج الوطني المحلي، نظراً لارتفاع نسبة السكان في المنطقة.

بالإضافة إلى الهجرة نجد أيضا تهديداً آخر وهو الجريمة المنظمة، حيث أن تهريب المخدرات من منطقة شمال إفريقيا إلى أوروبا، والمتاجرة غير المشروعة بالسلاح وارتباطه بالعمليات الإرهابية، وتقشي استحواذ الأموال المبيضة على اقتصاديات شمال إفريقيا، خلق عدة معوقات في العلاقات بين الدول الأوروبية والمغربية، مما أثر سلباً، ويظهر جلياً من خلال التدخل الأوروبي في الشؤون الداخلية للدول المغربية، وهذا لأجل فرض نوع من الرقابة على الطرق التي تنتهجها هذه الأخيرة لمواجهة هذه النشاطات الإجرامية.

على الرغم من كل هذه السلبيات التي خلفتها ولا تزال تخلفها التهديدات في الجانب الاقتصادي إلا أنه هناك جانب إيجابي، ويظهر من خلال تعمد الدول الأوروبية تقديم مساعدات مالية ومادية للدول المغربية، وهذا بهدف مساعدتها على انجاز مشاريع اقتصادية تساهم في تقليص عدد المهاجرين، وكذا الاتفاق على تكثيف التعاون من أجل تخفيف وطأة الهجرة عن طريق برامج تأهيل ومساعدة لخلق فرص عمل للمهاجرين باتخاذ خطوات وإجراءات لازمة لإعادة قبول المواطنين الذين هم في وضع غير شرعي، باعتبار أن الدول الأوروبية بحاجة إلى اليد العاملة الشابة، ما جعلها تبادر للقيام بعقد اتفاقيات مع الدول المغربية من أجل تزويدها بما تحتاجه من يد عاملة.

أما فيما يخص الجريمة المنظمة، فقد قامت الدول الأوروبية بمنح المغرب، باعتباره المصدر رقم واحد في المغرب العربي للمخدرات، هبات مالية وقروض لتمويل تطوير البنيات التحتية للمناطق الشمالية المغربية (منطقة الريف)، التي تعد المنتج الرئيسي للمخدرات. وفي إطار "برنامج ميداء" أقر الاتحاد الأوروبي استراتيجية متعددة القطاعات بمساهمة "البنك الأوروبي للاستثمار" لمحاربة زراعة المخدرات وتشجيع المبادرات التنموية خاصة في المجال الاقتصادي.

المطلب الثاني: انعكاساتها على التعاون الأمني

يعتبر الجانب الأمني أو بالأحرى تحقيق الأمن من بين الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقه العديد من الدول، خاصة مع ظهور التهديدات الأمنية الحديثة في الساحة الدولية، كالإرهاب، الهجرة والجريمة المنظمة...، إلى غير ذلك من التهديدات، وقد أفرز عنه انعكاسات أثرت على العلاقات الأوروبية - المغاربية أمنياً، وهذا ما سنقوم بإبرازه في هذا المطلب.

1. الهجرة:

تعتبر ظاهرة الهجرة الهاجس الأمني الذي يؤرق بلدان الاتحاد الأوروبي والتي تتخوف من ضعفها مقابل تنامي القيم الإسلامية، لاسيما الهجرة السرية التي كانت ولا تزال تهدد تماسك المجتمعات الأوروبية خاصة من الناحية الثقافية، وقد ربطتها (الهجرة السرية) النخب السياسية الأوروبية بالتطرف الإسلامي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.¹

فعدم الاستقرار الناجم عن الحروب الأهلية والدولية، أحد الأسباب الرئيسية لحركات الهجرة، والتي تجبر الأفراد للنزوح من المناطق غير الآمنة إلى المناطق الأكثر أمناً، كذلك نجد البطالة التي تنهك كاهل الدول مصدر الهجرة، ولقد كانت انعكاساتها سلبية ليس فقط على الدول المغاربية المصدرة للهجرة، بل حتى على الدول المستقبل لها، والمتمثلة أساساً في دول شمال المتوسط الواقعة جنوب القارة الأوروبية، ومن انعكاساتها أيضاً أنها كانت السبب في تدهور معايير الجهد والموهبة في المؤسسات المتصلة بالتعليم والبحث العلمي، كما أن هجرة الأدمغة أدى إلى ضعف برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ما جعلها عاجزة عن تبني برامج استراتيجية للتطوير والتحديث، لذا فإن الهجرة غير الشرعية تشكل خطراً على استقرار الدول ونموها، نظراً لما تحمله من

1 كاتيا بواب، علي حواسين، التهديدات الأمنية الحديثة وتأثيرها على العلاقات الأوروبية-مغاربية، مذكرة ليسانس غير منشورة (جامعة مولود معمري: كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009/2010)، ص ص. 160،

مخاطر تهدد أمن استقرار المنطقة المتوسطية عامة، والشراكة الأورومتوسطية خاصة. ولهذا عمدت الدول الأوروبية إلى خلق برنامج عمل لخمس سنوات أقرته قمة برشلونة في عام 2005، والذي وردت فيه قضية الهجرة غير الشرعية وكيفية معالجتها.¹

2. الإرهاب:

يعد الإرهاب من أكبر تهديد للعلاقات الأوروبية – المغاربية، لما له من قدرة عظيمة على القيام بعمليات تخريبية، والتي قد تؤثر على العلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي، والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع حالة التوتر في المنطق. والجزائر كمثال حي على الاعتداءات الإرهابية، حيث أن العديد من الشركات الأوروبية المتواجدة في الجزائر قد تعرضت لأعمال تخريبية، وعمال أوروبيون تعرضوا للتهديد أو القتل أو الاختطاف.

فالجزائر على وجه الخصوص عانت من ويلات الإرهاب، لسنوات عدة في ظل صمت أوروبي ودولي عن الأحداث الدموية التي كانت تتخر الجزائر دولة وشعبا، لتأتي أحداث 11 سبتمبر 2001 فتغير المعادلة كلية، ليصبح الإرهاب تهديدا أمنيا مباشرا ليس لأوروبا فحسب وإنما للعالم بأسره.

إن الإرهاب ورغم تغير النظرة الغربية إليه كونه يهدد العالم بأسره، مازال يؤثر سلبا على العلاقات الأوروبية – المغاربية، فقد جعل الدول المغاربية تابعة بالكامل للدول الغربية، حيث انخرطت فيما يسمى "بالحرب على الإرهاب"، وهذا كله من أجل تحقيق المصلحة الاقتصادية الغربية وذلك لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية.

3. الجريمة المنظمة:

لقد أثرت الجريمة المنظمة على العلاقات بين ضفتي المتوسط كغيرها من التهديدات الأمنية الأخرى، وقد ارتبطت الجريمة المنظمة بظاهرتي الإرهاب والهجرة غير الشرعية

1 محمد غربي، "التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: الجزائر نموذجا"، *الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية*، ع.8 (السداسي الثاني 2012)، ص ص. 55-56.

في المنطقة، وأصبحت مسألة جوهرية في الشراكة الأورو- مغاربية في بعدها المتوسطي، فهي تشكل تهديدا حقيقيا للأمن والاستقرار بمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

إن ظاهرة تهريب المخدرات من منطقة شمال إفريقيا إلى أوروبا، والمتاجرة بالأسلحة، وتفشي ظاهرة غسل الأموال على اقتصاديات شمال إفريقيا وارتباطها بالعمليات الإرهابية، قد خلق عدة مشاكل في العلاقات بين الدول الأوروبية والمغاربية، وأثرت بشكل سلبي عليها.

ولمواجهة هذه الآفات كان لابد من تفعيل تعاون أوروبي - مغاربي باعتباره أفضل وسيلة للتغلب عليها، ولهذا الغرض تم إدراج موضوع مكافحة المخدرات والإتجار بالبشر في اتفاقيات الشراكة الموقعة بين هذه الدول، حيث تم إدراج موضوع مكافحة المخدرات في المادة 62 من الباب الخامس من اتفاقية الشراكة الموقعة بين المغرب والمجموعة الأوروبية وسبل التعاون للقضاء على المخدرات.

وبهذا فقد دفعت المخدرات ومختلف الجرائم المنظمة الأخرى البلدان الأوروبية إلى عقد لقاءات أمنية مع الدول المغاربية خاصة مع المغرب لمواجهة هذه الآفات.¹

1 بواب، حواسين، مرجع سابق، ص. 165.

الفصل الثالث:

السياسات الأوروبية لمواجهة التحديات الأمنية الجديدة

تمهيد:

تعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط بحكم علاقاتها التاريخية المنطقة الأكثر تأثراً وتحسسا للتهديدات الجديدة التي ظهرت على الساحة الدولية (الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة.... الخ)، ما جعلها تقوم بتبني استراتيجية لمجابهة هذه التحديات.

وفي هذا الفصل الذي تم تقسيمه إلى أربعة مباحث، تظهر جليا الاستراتيجية المتبناة من طرف دول منطقة المتوسط عامة ودول الاتحاد الأوروبي خاصة، ففي المبحث الأول سنتطرق فيه الدراسة إلى دراسة مجموعة 5+5، وفي المبحث الثاني سنتناول فيه مشروع الشراكة الأوروبيةمتوسطية (مسار برشلونة)، أما المبحث الرابع فستتحدث فيه الدراسة عن سياسة الجوار الأوروبي، أما فيما يخص المبحث الرابع فستدرس فيه مشروع الاتحاد من أجل المتوسط.

المبحث الأول: مجموعة 5+5

يعتبر حوار 5+5 من أكثر الحوارات نجاحا وقدرة على تحقيق عدة مصالح، وهذا بحكم الطبيعة الجغرافية والجيوسياسية لمنطقة المتوسط عامة ومنطقة غرب المتوسط خاصة.

وستتطرق الدراسة في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، الأول ستتطرق فيه إلى الخلفية التاريخية لظهور ونشأة مجموعة 5+5، وفي المطلب الثاني سنتناول أهم الأهداف التي جاءت بها المجموعة، أما فيما يخص المطلب الثالث فتتعرض فيه إلى أهم الحوارات التي تطرقت إليها مجموعة 5+5 .

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لنشأة مجموعة 5+5

تعود فكرة إنشاء مشروع التعاون غرب المتوسط إلى ثمانينات القرن العشرين، في مبادرة للرئيس الفرنسي "فرانسوا ميتران" خلال زيارة له للرباط في (1983م)، حينما قام باقتراح لإنشاء مجلس الأمن والتعاون لغرب المتوسط ضم كل من المغرب، الجزائر، تونس، فرنسا، إيطاليا وإسبانيا.

وبسبب رفض بعض الدول لهذه المبادرة ، جمدت ولم تطبق على أرض الواقع إلا في 1990م، حيث عرفت انطلاقها الأولى في الاجتماع الوزاري المنعقد بروما يوم 1990/10/10، والذي صدر عنه إعلان روما التأسيسي، ضم عشرة دول، خمسة منها مغربية (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، وموريتانيا) والتي تمثل الضفة الجنوبية للمتوسط، أما الخمس الباقية (فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، البرتغال، ومالطا) والتي تمثل الضفة الشمالية للمتوسط.¹

1 " قمة خمسة زائد خمسة، " في: [http://www.5plus5.tn/arabic/historique du dialogue.htm](http://www.5plus5.tn/arabic/historique%20du%20dialogue.htm), تاريخ

الإطلاع: 18.07.2016

وقد كان هدفه رعاية حوار فاعل بين وزراء خارجية هذه الدول الذين سيلتقون دوريا كل سنة لتبادل وجهات النظر حول المسائل ذات الاهتمام المشترك وذلك للمساهمة في إيجاد حلول للمسائل السياسية والأمنية.

- بناء علاقات حسن جوار من أجل تنمية حوار الثقافات المختلفة الموجودة في المنطقة في إطار التسامح والتفاهم.

- العمل على تحسين التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار التضامن لتقليص الفوارق الموجودة بين صفتي المتوسط.

المطلب الثاني: الظروف الدولية و الإقليمية لظهور مجموعة 5+5:

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وانتشار موجات التحرر وظهور التنظيمات الدولية والإقليمية، بدأ المتوسط يشهد العديد من محاولات التقارب بين صفتيه، بفتح قنوات التواصل ومد جسور التعاون، ولعل أولها كان في إطار هيئة الأمم المتحدة من خلال أهدافها و مبادئها الساعية لتحقيق الأمن والسلم الدوليين.

كما كان لتنظيم دول عدم الانحياز دوراً بارزاً في العمل على جعل المتوسط بحيرة أمن وسلام من خلال نشاط الدول المتوسطية الأعضاء في التنظيم في مسعى أبعاد مصادر التوتر عن المنطقة. ويبقى الحوار العربي الأوروبي سنة 1973م كأول محاولة جادة بين صفتي المتوسط للتواصل والتعاون بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية وجامعة الدول العربية في إطار إقليمي، وكانت المحاولة ممتدة لطريق الحوار التقارب الإقليمي بين حضارتين.

ولكن الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي وما حدث من تغيرات على بنية التنظيم الدولي و العلاقات الدولية، وتطور مفاهيم الأمن الدولي أحدث تغيير على أفكار واستراتيجيات الدول المتوسطية والقوى الكبرى ذات المصالح في المتوسط فكان المشهد الإقليمي مشجعا على التقارب، وذلك لاستتاب الأمن والاستقرار في الفضاء المتوسطي.

وفي ظل هذه الظروف والمعطيات الإقليمية والدولية، عرف الفضاء المتوسطي خاصة القسم الغربي حراكا متواصلا للحوار والتعاون والشراكة، كالحوار في إطار مجموعة 5+5 والتي تعتبر أساس الحوارات في غرب المتوسط، حيث تعود المبادرة إلى سنة 1983م عندما طرحها الرئيس الفرنسي "فرا نسوان متران" أثناء زيارته للمملكة المغربية. والتي انطلقت 1990 "إعلان روما" ثم تعثرت لأسباب عديدة، بالإضافة إلى الحوار المتوسطي لاتحاد ارويا الغربية والحوار في إطار شمال الأطلسي، فهاتان المبادرتان في التنسيق والتعاون استخباراتيا و عملياتيا.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى هناك ظروف أخرى أكثر تأثيرا، و تتمثل في تأسيس اتحاد المغرب العربي، المنافسة الأمريكية لفرنسا وللأوروبيين في المغرب العربي، والتجاذب داخل الاتحاد الأوروبي بعد توسيعه.

1- تأسيس اتحاد المغرب العربي:

والذي كان في 17/02/1989م بحضور رؤساء دول المغرب العربي الخمس، وشكل حدثا مميزا. لتحقيق تطلعات شعوب المغرب العربي في الوحدة .

2- المنافسة الأمريكية لفرنسا وللأوروبيين في المغرب العربي:

بعد نهاية الحرب الباردة وظهور الفراغات الاستراتيجية التي رفعت من حدة التنافس الاقتصادي والاستراتيجي بين أقطاب الاقتصاد العالمي، وفي هذا السياق جاء مشروع الشراكة الأمريكية المغاربية و المعروف بمشروع "ايزنستات" سنة 1997م والذي يهدف إلى إقامة شراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المغرب العربي لدعم أمن واستقرار المنطقة.

3- تجاذب الاتحاد الأوروبي للمتوسط ومنطقة المغرب العربي:

بالنظر إلى نتائج الأطر التعاونية بين الاتحاد الأوروبي ودول الجنوب المتوسط ومنها المغاربية، تبدو متواضعة لأسباب ظرفية وهيكلية وأسباب سياسية، اقتصادية، واستراتيجية، إلا أن ذلك لم يثن الدول الأوروبية على مواصلة البحث عبر طرق وصيغ

تعاونية أخرى كقيلة بان تحقق الأهداف والغايات في التعاون الأورو متوسطي والأورو – مغاربي، وتقطع الطريق عن تدخل قوى اقتصادية أخرى.¹

المطلب الثالث: محاور التعاون الإقليمي غرب المتوسط

1. الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط:

تعتبر الهجرة ظاهرة بشرية قديمة، و ظاهرة عالمية معقدة في عالمنا المعاصر، وبالرغم من أن الهجرة تعتبر قديمة قدم الإنسان نفسه، إلا أن عملية الهجرة و النزوح بشكل جماعي يعد حديثا، حيث يعود إلى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث تشير الإحصائيات إلى أن أكثر من 25 مليونا قد هاجروا من أوروبا خلال السنوات 1870 إلى 1918م، لكن الهجرة قد تقلصت بشكل ملحوظ بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث وصلت إلى شبه توقف خلال عقد الثلاثينيات من القرن العشرين. وتعتبر هجرة اليهود إلى فلسطين بعد الحرب العالمية الثانية من أكبر الهجرات المعاصرة، حيث وصل عددهم إلى أكثر من مليون جاء معظمهم من أوروبا، وشمال أفريقيا، والشرق الأوسط.

هناك عدة أطر تحليلية تحاول إعطاء مقاربات شاملة تفسر لنا ظاهرة الهجرة وحركة الأشخاص، سواء من قبل المختصين في المجال الاقتصادي أو علم الاجتماع أو الجغرافيا وهذه الأطر هي التالية:

1. النظرية النيوكلاسيكية:

تعود هذه النظرية إلى نموذج " التطور في الاقتصاد المزدوج " لصاحبه ، W.A. Lewis حيث أكدت مختلف الأدبيات الاقتصادية على الفوارق الجغرافية في توزيع الدخل

1 رزقي منذر، "من التقارب المتوسطي إلى الحوار 5+5"، مجلة البرلمان العربي، ع. 102 (2007)، ص.141.

بين الأفراد الاقتصاديين كعامل رئيسي مسبب للهجرة الخارجية، وقد أدمجت مقارنة الهجرة كعامل مسير لحياة اقتصادية أفضل مقارنة بما هي عليه في بلدان الأصل.¹

2. نظرية التبعية:

إن تطور الرأسمالية أدى إلى نظام عالمي مكون من دول مركزية مصنعة متطورة، ودول محيطة متخلفة، تربطهما علاقة غير متكافئة تؤدي إلى تبعية المحيط للمركز، تعتبر هذه النظرية أن الهجرة هي شكل من أشكال استغلال دول المركز للمحيط، تكون نتيجته تعميق عدم المساواة في الأجور ومستويات المعيشة الموجودة بين الأفراد في دول المحيط والمركز.²

3. النظرية الاجتماعية:

سوسيولوجيا الهجرات هو فرع من فروع السوسيولوجيا المعاصرة ظهر في مطلع القرن الماضي مع مدرسة شيكاغو وتطور في أوروبا خلال فترة السبعينات، يدرس أثر وفود المهاجرين وانعكاسات ذلك على المجتمع المضيف، كما يدرس مجموعة من المشاكل التي يخلفها عدم الاندماج، و هو اتجاه نظري وامبريقي يهتم بدراسة ووصف وضعية الهشاشة التي يعيشها الشباب المهاجر. فهذه النظرية تهتم بدراسة الجوانب الاجتماعية والثقافية، ووضعيات مجتمعات المهاجرين المقيمين، مع التركيز على وضعية الاستغلال والتمييز الاجتماعي والثقافي.³

1 سمير محمد عياد، "سياسات الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة"، ورقة مقدمة للملتقى الوطني الثاني حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية وآثارها الدولية: حالة الجزائر، جامعة الشلف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 25، 26 ماي 2011، ص ص. 5، 6.

2 سمير محمد عياد، "الهجرة في المجال المتوسطي: العوامل والسياسات"، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول الأمن في المتوسط واقع وآفاق، 2008، ص ص. 12.

3 "سوسيولوجيا الهجرة"، في: [https://www.facebook.com/.../posts/278495482236518\(15 avril 2012 تاريخ الإطلاع: 2016/09/21\)](https://www.facebook.com/.../posts/278495482236518(15%20avril%202012%20تاريخ%20الإطلاع%202016/09/21%20))

2. محاربة الإرهاب:

سجل تاريخ 11 سبتمبر 2001 م كمحطة هامة في تاريخ العلاقات الدولية، فما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية، قلب المفاهيم وغير الموازين على المستوى الدولي. إن الحرب ضد الإرهاب، غيرت الكثير من المفاهيم السائدة، تماما كما غيرت نهاية الحرب العالمية الثانية مفاهيم علاقات التوازنات بين الدول. إن المشكلة متعلقة بالفراغ القيادي على أكثر من مستوى في عالم ما بعد الحرب الباردة، بمعنى عجز النظام الدولي القائم عن إدارة توازنات المجتمع الدولي الراهن، فمن عادة التاريخ أن ينتج نظاما جديدا بعد نهاية فترات الحروب الواسعة، إن أحداث 11 سبتمبر أدت إلى إعادة تنظيم أجزاء كبيرة من الخريطة الجيو - سياسية العالمية، وهذا معناه بالمفهوم السياسي أن "العنصر الأمني" أصبح السمة المهيمنة على العلاقات الدولية، والدليل أن الشرق الأوسط أصبح تحت لواء الولايات المتحدة الأمريكية، ومن جهة أخرى أوروبا الموحدة تحاول أن تكون شريكا فاعلا في رسم معالم النظام الدولي الجديد عن طريق طرحها عدة مبادرات إقليمية. ومنه فإن موقف الدول الأوروبية وتعاملها مع ظاهرة الإرهاب الدولي مر بمرحلتين: الأولى مرحلة رفض الاعتراف والتعامل مع الظاهرة باعتبارها ظاهرة بعيدة عن الدول، ومرحلة ثانية مرتبطة باقتناعها واعترافها بضرورة التعامل الجماعي لمواجهة الظاهرة التي أصبحت تتخذ بعدا دوليا واسعا.

4. الجريمة المنظمة:

إن الصراع ضد الجريمة المنظمة العابرة للحدود من أهم ما يميز القرن الحالي، بحيث تطورت الجريمة المنظمة على المستوى العالمي باقتحامها ميادين جديدة، وذلك عن طريق اكتسابها تقنيات متطورة، وذلك باستنادها على شبكات تنظيمية واسعة. إن لانتشار الجريمة المنظمة بشكل واسع، أضاف خطورة أخرى إلى المخاطر التي تهدد كيان العالم. لعل أكثر ما يميز الجريمة في العصر الحالي هو ارتباطها بعنصر التنظيم، بحيث أنها تعمل بالاشتراك فيما بينها وبكفاءة وانسجام كبيرين، وأكثر من ذلك، نجدها تقسم العالم

إلى مناطق سيطرة ونفوذ، مما يؤكد فتح المجال على صراعات مستقبلية في العالم. كما استفادت الجريمة المنظمة العابرة للحدود من التطور التكنولوجي والوتيرة السريعة للتحويلات العالمية المتتالية والموازية لحركة العولمة، فهذا الوضع ضاعف من سرعة الحركة والتنقلات التي أصبحت أمرا يصعب التحكم فيه. كما أدى بالمنظمات الإجرامية العابرة للحدود إلى مطابقة طرق نشاطها حسب قطاع التجارة غير الشرعية، فهي تستثمر في تجارة المخدرات والأشخاص، والأسلحة، وتشجع الهجرة غير الشرعية، بحيث يمثل المهاجر المصدر الأول لتزويد الشبكات الإجرامية، ونجد من بين أهم أشكال الجريمة المنظمة : تبييض الأموال، وتجارة المخدرات...الخ.¹

1 بن سعدون، مرجع سابق، ص 61 — 73

المبحث الثاني: مسار برشلونة

لقد انطلق مسار برشلونة، والمعروف أيضا بشراكة الأورومتوسطية، في مؤتمر برشلونة سنة 1995.¹ والذي انعقد في برشلونة على مدار يومين 27-28 نوفمبر 1995م لمناقشة المشروع المتوسطي المقدم من طرف الاتحاد الأوروبي. ولقد شارك في هذا المؤتمر 47 دولة، 27 منها مشاركة رسميا في أشغال المؤتمر وهي الدول المتوسطية 15 دولة من الاتحاد الأوروبي و12 من الضفة الجنوبية للمتوسط، أما باقي الدول فقد قسمت إلى مجموعتين: مجموعة الدول الحاضرة في المنصة الدبلوماسية ومجموعة المدعويين الخاصين.²

ومن دوافع انعقاد هذا المؤتمر:

- فشل الحوار العربي - الأوروبي.
 - سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام العالمي.
 - التنافس الأمريكي الأوروبي على المنطقة خاصة بعد بروز مشروع الشرق الأوسط الجديد.
 - ظهور ما يسمى بالتهديدات الأمنية الجديدة (الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية...) و تعد ظواهر مؤثرة على أمن واستقرار المنطقة.³
- وارتكز هذا المؤتمر في بيانه الختامي على ثلاثة مسارات أو محاور أساسية، المحور الأول: المحور السياسي الأمني، و يهدف إلى التعاون في الميدانين السياسي والأمني لتحقيق فضاء مشترك يسوده السلام والاستقرار.
- المحو الثاني: المحور الاقتصادي المالي، ويهدف إلى التعاون على المستوى الاقتصادي والمالي لإيجاد إقليم مشترك يعمه الرخاء.

1 في : ec.europa.eu/europeaid/how/evaluation/.../1264_exsum_ar.pdf تاريخ الإطلاع: 19.07.2016.

2 رتيبة برد، الحوار الأورو متوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5 (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2009/2008)، ص. 107-109.

3 المرجع نفسه، ص. 103-106.

أما المحور الثالث: المحور الاجتماعي الثقافي الإنساني، ويهدف إلى التعاون القضايا الاجتماعية والثقافية والإنسانية لترقية التفاهم بين الثقافات والتبادلات بين مختلف المجتمعات المدنية.¹

المطلب الأول: المحور السياسي الأمني

يهدف المؤتمر من خلال محوره السياسي الأمني إلى:

- إنشاء فضاء مشترك للسلم والأمن انطلاقاً من مبدأ أن أمن واستقرار المنطقة هي غاية مشتركة.
- ترقية الأمن الإقليمي من خلال وضع مجموعة من الإجراءات مثل منع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وجعل كل من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.²
- ولتحقيق هذان الهدفان شددت الأطراف المشاركة على:
- العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذا التزامات القانون الدولي وخاصة تلك الناجمة على التنظيمات الجهوية والاتفاقات الدولية الإقليمية.
- دعم الحوار بين كل الأطراف من أجل تسهيل تبادل المعلومات حول المسائل الخاصة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية والعمل على القضاء على التعصب بكافة أنواعه.
- احترام المساواة في حق الشعوب ومبدأ تقرير المصير.
- الامتناع عن أي تدخل مباشر أو غير مباشر في شؤون الدول المشاركة واحترام وحدة أراضيها، كذلك العمل على فض مختلف النزاعات بالطرق الرسمية، وعدم اللجوء للقوة ضد وحدة أقاليم الدول الشريكة.

¹ ec.europa.eu/europeaid/how/evaluation/.../1264_exsum_ar.pdf ، تاريخ الإطلاع: 19.07.2016

2 برد، مرجع سابق، ص. 126.

- دعم التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ومحاربة المخدرات بأنواعها.¹

المطلب الثاني: المحور الاقتصادي – المالي:

يهدف المؤتمر في مجاله الاقتصادي المالي إلى تعزيز التعاون من أجل تحقيق منطقة رخاء، وذلك عن طريق:

- إنشاء منطقة أورو متوسطة للتبادل الحر سنة 2010م.
- الرفع من المساعدات المالية وترقية الاستثمار من خلال مشروع MEDA ، والذي يعتبر الأداة المالية الأساسية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي لتفعيل الشراكة، عن طريق تقديم قروض مالية ومنح لدول الضفة الجنوبية. حيث جاء هذا البرنامج على فترتين مدتهما خمس سنوات، وتتمثل في: I MEDA 1995-2000، بغلاف مالي قدره 3435 مليون أورو، و II MEDA بغلاف مالي قدره 5350 مليون أورو.

القروض المقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار لبعض بلدان جنوب المتوسط في الفترة (1995-2001)

البلدان	القروض الممنوحة
الجزائر	1483
تونس	1081.3
المغرب	1508
مصر	1549
مجموع القروض	5621.3

المصدر: وزارة المالية 2002 - الوحدة: ملايين أورو

1 فيصل سمارة، البعد الانساني في الشراكة الاورو مغاربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الاتحاد من أجل المتوسط: (1995-2008) (جامعة مولود معمري: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013)، ص.34.

وجاء من أجل:

- تطوير البنية التحتية والاتصالات والمعلومات والخدمات والسياحة.
- إيجاد مناخ مناسب للاستثمار الأجنبي المباشر والتعاون بين الشركات.
- تشجيع تنمية اقتصادية متكاملة.
- تنمية امكانيات البحث والتأهيل العلمي خاصة في مجال العلوم ونقل التكنولوجيا والتقنيات.¹

المطلب الثالث: المحور الاجتماعي الثقافي الإنساني

جاء في هذا الشق من المؤتمر:

- التأكيد على أن الثقافة والحضارة في ضفاف المتوسط تشكل عنصراً أساسياً في التقارب بين الشعوب، ومن هنا لابد من تعزيز التبادل الثقافي.
- تنمية الموارد البشرية عن طريق تأهيل الأفراد وفق سياسات مستدامة للبرامج التنموية.
- إشراك المجتمع المدني في عمليات التحول بأنواعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- تنظيم تظاهرات ثقافية مشتركة للتعبير عن الموروث الثقافي.
- تنمية المبادلات بين المجتمع المدني عن طريق البرامج اللامركزية للتعاون.²
- تطوير الخدمات الصحية العامة، والتعاون الطبي في حالة الكوارث.
- التعاون التام، والتعاون بين السلطات الإقليمية للدول المشاركة للتحديات المشتركة.
- العمل على تحسين الأوضاع المعيشية، والمساهمة في إيجاد حل لأزمة الشغل، وزيادة مستوى العمالة للسكان في الدول المتوسطة.
- الاهتمام بقضية الهجرة في العلاقات الأوروبية متوسطة، وخاصة فيما يتعلق بتدفق وضغط الهجرة، وكذا تحسين الأوضاع المعيشية للمهاجرين الشرعيين.³

1 برد، مرجع سابق، ص ص. 129-135.

2 سمارة، مرجع سابق، ص. 38.

3 برد، مرجع سابق، ص. 138.

المبحث الثالث: سياسة الجوار الأوروبي

تتبنى سياسة الجوار عن الإتحاد الأوروبي وتندرج في إطار المشروع الأوروبي للسياسة الخارجية والأمن المشتركة،¹ التي تم إطلاقها عام 2003 حيث تهدف إلى إقامة "حلقة من الأصدقاء"، خاصة بعد توسيع الإتحاد الأوروبي الذي حدث عام 2004،² وكذا إنشاء منطقة استقرار، أمن وازدهار مشتركة تتمتع بقدر عالي من التعاون الاقتصادي والتكامل والسياسي. حيث تعني هذه السياسة بلدان الحوض المتوسط الشريكة في الشراكة الأوروبية ومتوسطة ما عدا تركيا بسبب وضعها كمرشحة للانضمام للإتحاد الأوروبي، إضافة إلى دول شرق أوروبا: روسيا، أوكرانيا، مولدافيا، بلاروسيا، وبلدان البلقان الغربية.³

ومن مبادئ هذه السياسة اعتماد مقاربة الثنائية في التعامل والتعاون واعتماد التقارير القطرية، واعتماد المقاربة التمايزية والتصاعدية التي تسير وفقاً لمبدأ "مدى الالتزام بالقيم المشتركة، والقدرة على تنفيذ الأولويات المتفق عليها بصفة مشتركة". وكذا الإشرافية الإيجابية، واعتماد مراقبة عملية التنفيذ لضمان حسن سير علاقاتها الجوارية.⁴

ولقد زودت هذه السياسة بأداة مالية جديدة عُرفت بالحوار الأوروبي وأداة المشاركة وهي أداة جديدة ستحل محل برنامج "ميذا" في الدول المشاركة في هذه السياسة بدايةً من 2007 بقيمة 14.9 مليون أورو.

وجاءت سياسة الجوار مكملة لمسار برشلونة، وهذا حسب ما عبرت عنه " بينيتا فيريرو فالديز" مفوضة العلاقات الخارجية وسياسية الجوار الأوروبي، بقولها: " أن سياسة الجوار الأوروبي لا تحل محل مسار برشلونة، بل هي محسن لها".⁵

1 جيسلين غلاسون ديشوم، "سياسة الجوار الأوروبية"، وثيقة تحضيرية للمنتدى المدني الأوروبي متوسطي 2006.

2 برد، مرجع سابق، ص 214.

3 ديشوم، مرجع سابق.

4 برد، مرجع سابق، ص 214.

5 سمارة، مرجع سابق، ص 49.

وبالتالي، يمكن إدراجها في إطار المحاور الثلاثة من مسار برشلونة، حيث عملت على معالجة الأوضاع من خلال:

• دعم المسار السياسي والأمني: وذلك من خلال مساعدة الدول الجوارية الشريكة في جهود الإصلاح السياسي، خاصة في ما يتعلق بسياسة القانون، الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وهذا الدعم ينبع من ضرورة بناء منطقة استقرار سياسي وتحقيق الأمن في المحيط المجاور لأوروبا عامة، وفي المتوسط خاصة، مع ما سببته ظاهرة الهجرة غير الشرعية والإرهاب من توتر في المنطقة، بحيث تقدم هذه السياسة الأوروبية إغراءات لشركائها مقابل معالجة والتحكم في الظاهرة.

• دعم المسار الاقتصادي والمالي: بتقديم مقترحات للتعاون والتبادل والاستثمار، ومساعدة الدول في مساعي إعادة الهيكلة، علماً أن معظم الدول المجاورة والشريكة لأوروبا تباشر تحولات اقتصادية معتبرة، ومنه جاء هذا الدعم الاقتصادي والتجاري وفي ميدان الاستثمار وفق مقاربة " اتفاق التبادل الحر العميق والكامل" مع جميع الشركاء الذين تضمهم السياسة الجوارية، عن طريق تشجيع جهود التغيير الاقتصادي وخلق مناخ الاستثمار ودعم الاندماج الاقتصادي، والتعاون في الميادين الحساسة.

• دعم المسار الاجتماعي الثقافي الإنساني: ففي الجانب المتعلق بالهجرة وتنقل الأفراد تنص السياسة الأوروبية الجديدة للجوار على ضرورة الليونة في الإجراءات المتعلقة بمنح التأشيرة وتخفيف العراقيل المرتبطة بالتنقلات الشرعية للأفراد، خاصة لأغراض تجارية، علمية وسياحية. وكذا ضرورة العمل في إطار مقاربة شاملة تسمح بالتحكم في التنقل والهجرة، والتعاون معاً في محاربة الهجرة السرية، والعمل على حسن التحكم في الحدود. ضف إلى ذلك ضرورة تسهيل التبادلات التربوية والتكوينية، الثقافية والعلمية، وكذا التبادل المتعلق بممثلي المجتمع المدني والسلطات الجهوية والمحلية، والتبادلات ما بين المؤسسات.¹

1 برء، مرجع سابق، ص 216-217.

المبحث الرابع: الاتحاد من المتوسط

بعد أن فشلت كل المحاولات لإنجاح مشروع الشراكة الأوروبية ومتوسطة، ظهر مشروع جديد يطلق عليه مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، وهو يعتبر الصيغة الجديدة لمسار برشلونة، والذي يستهدف تعزيز التفاهم والترابط بين أطراف الشراكة الأوروبية ومتوسطة.

وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى ثلاثة مطالب ، المطلب الأول سنتطرق فيه إلى نشأة الاتحاد من أجل المتوسط ، المطلب الثاني سنتحدث فيه عن الأهداف المرسومة من قبل الاتحاد من أجل المتوسط، أما المطلب الثالث والأخير فسنتناول التحديات التي تواجه الاتحاد من أجل المتوسط.

المطلب الأول: نشأة الاتحاد من أجل المتوسط

نشأة مبادرة الاتحاد المتوسطي تعود للمهندس الحقيقي الأول "هنري غينو" وهو المستشار الشخصي للرئيس الفرنسي "نيكولاس ساركوزي".

أصبحت الفكرة موضوع هام ومشوق بالنسبة للرئيس الفرنسي في خطابه أثناء الحملة الانتخابية للرئاسات، و طرح المشروع لأول مرة في 7 فيفري 2007 ، وقد أشاد "ساركوزي" بضرورة إنشاء "اتحاد متوسطي"، الذي يتكون من دول الاتحاد الأوروبي المطلة على البحر الأبيض المتوسط وهي : (تركيا، سوريا، لبنان، إسرائيل، مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب).¹

1 أحمد مختار الجمال، "الاتحاد من أجل المتوسط : بداياته وتطوراته ومستقبله"، **قضايا** (المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ديسمبر 2008)، ص. 42.

وعبر الرئيس الفرنسي عن إصراره على تجسيد فكرة الإتحاد المتوسطي من خلال خطابه الرئاسي الأول عشية فوزه في الانتخابات الرئاسية في شهر ماي من عام 2007 ، وقد أبدى استعدادا لتليين الصيغة المتوسطية، فبعد لقائه بالمستشارة الألمانية "أنجيلا ميركيل"، عرضت عليه تغيير تسمية "الاتحاد المتوسطي" الضيقة على حد رأيها إلى تسمية "الاتحاد من أجل المتوسط" والذي يعتبر أشمل، ويشمل جميع اتجاهات منطقة المتوسط.

أراد الرئيس الفرنسي من هذه الفكرة أن تكون إطارا اندماجيا حقيقيا على غرار الإتحاد الأوروبي، و تعهد بأن يكرس كامل جهوده لتحقيق هذه المبادرة الطموحة مباشرة بعد الخطاب الرسمي الذي ألقاه الرئيس الفرنسي "نيكولاس ساركوزي" في طنجة، ودعوته للدول المتوسطية إلى الإتحاد من أجل تحقيق هذه المبادرة.

وقد انطلق ساركوزي من خلفية تتمحور حول ثلاثة عوامل أساسية هي: مقتضيات الشراكة الأمنية لمحاربة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، موجة الإساءة إلى الإسلام، ولرموزه في أوروبا، والمشاكل الناجمة عن اندماج الجالية المسلمة في أوروبا، أما العامل الثالث فيتمثل في حل معضلة اندماج تركيا في الاتحاد الأوروبي، والتي لاقت اعتراضا من طرف فرنسا.¹

2. تعريف الاتحاد من أجل المتوسط:

يعرف الاتحاد من أجل المتوسط على أنه: "منظمة حكومية دولية تجمع بين الدول الثماني والعشرين أعضاء، الاتحاد الأوروبي وخمسة عشر بلداً من الساحلين الجنوبي والشرقي للبحر المتوسط. وهو يعتبر منتدى فريداً من نوعه لتعزيز التعاون الإقليمي والحوار في المنطقة الأورومتوسطية."²

1 "الاتحاد من أجل المتوسط: هل هو مشروع قابل للتنفيذ؟"، مجلة الأنباء، ع. 49، الأحد 29 يونيو 2008.

2 في: ufmsecrariat.org/ar/who-we-are ، تاريخ الإطلاع: 20.08.2016

وقد عرف في بداية إطلاقه بمشروع **الاتحاد المتوسطي**، وهو هيئة تضم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إضافة إلى الدول المطلة على البحر المتوسط بالإضافة إلى الأردن وموريتانيا، وقد أعلن الرئيس الفرنسي (**نيكولاس ساركوزي**) في 13 يوليو 2008 عن انطلاق هذا الاتحاد. ويهدف الاتحاد إلى إقامة مشروعات تنمية بشأن البحر المتوسط والدول المطلة على شواطئه، ويرى الكثيرون أن المشروع سيعيد تفعيل مبادرة برشلونة التي انطلقت في 1995 وضمت كل من (الجزائر، تونس، المغرب، مصر، إسرائيل، السلطة الفلسطينية، الأردن، لبنان، سوريا، تركيا، والاتحاد الأوروبي).¹

3. ظروف عقد مؤتمر الإتحاد من أجل المتوسط:

عادت فكرة المتوسطية مؤخرا لتشكل اهتماما دوليا إقليميا كبيرا، لتضم الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، من خلال المبادرة الجديدة "**الاتحاد من أجل المتوسط**".

وأما فيما يخص دوافع نشأة الاتحاد من أجل المتوسط فهي تقريبا نفس التي انشأت عن طريقها المبادرات السابقة و نذكر من بين أهم دوافع إنشاء المبادرة الجديدة:

- الشلل الذي أصاب مسار برشلونة، يعتبر سببا هاما لضرورة البحث عن إيجاد صيغة جديدة لبعث و إحياء الفكرة المتوسطية وتنشيطها.
- الأزمات والنزاعات التي تعرفها منطقة المتوسط تعتبر هاجسا يهدم كل جهود الشراكة و التعاون في المنطقة، فقضية الصراع العربي الإسرائيلي هي المشكلة الأساسية أمام كل مشاريع الشراكة الأورومتوسطية، بالإضافة إلى قضية الصحراء الغربية، التي تعتبر آخر شكل من أشكال تصفية الاستعمار في القرن الواحد و عشرين، و ما يترتب عن احتلال المغرب للأراضي الصحراوية من توتر في العلاقات المغاربية، الأمر الذي يعكر ويجمد جهود التعاون.

¹ " الإتحاد من أجل المتوسط"، في: [https:// ar.wikipedia-org/](https://ar.wikipedia-org/) ، تاريخ الإطلاع: 22.08.2016.

• تعتبر قضية الأمن من أبرز دوافع خلق إطار جديد للتعامل مع الظواهر المؤثرة على أمن و استقرار منطقة المتوسط، حيث أصبحت هذه الأخيرة تعرف أكثر من أي وقت مضى تآزما كبيرا من جراء مشاكل عدة مهددة للدول الأوروبية، مثل مشكلة الهجرة وغير الشرعية والإرهاب، كذا المخدرات وما ينتج عنها من جريمة منظمة عابرة للحدود.

المطلب الثاني: أهداف مشروع الاتحاد من أجل المتوسط

إن مشروع برشلونة الجديد (الإتحاد من أجل المتوسط) هو مشروع رائد بتموحياته وأهدافه، بحيث عبر عن اهتمامه بتطوير اقتصاديات الدول الأعضاء في الاتحاد، وخاصة دول جنوب المتوسط، والعمل على تشجيع التبادل العلمي والثقافي بين دول شمال الحوض وجنوبه، ما فسخ المجال لإقامة حوار ما بين الحضارات.

وقد قدم عدة توصيات حول موضوع تنظيم الهجرة ومحاربة الإرهاب، بالإضافة إلى تأمين الموارد المائية والطاقة، الحفاظ على البيئة والمناخ، وكذا إرساء قواعد السلام والاستقرار في المنطقة، وكذلك دعم وتكريس معالم الحرية، حقوق الإنسان والديمقراطية.¹

و يهدف كذلك مشروع الاتحاد من أجل المتوسط إلى تحقيق عدة أهداف منها :

• مكافحة تلوث البحر المتوسط (تنظيف مياه البحر وشواطئه مع التركيز على المياه والصرف الصحي).

• الطرق البرية والبحرية السريعة (تحسين النقل بين الموانئ بأحداث طرق سريعة بحرية بالإضافة إلى دعم إنجاز ما لم ينجز بعد من الطريق السريعة المغربية وربما تشمل هذه الطريق كل الدول على شاطئ المتوسط الجنوبي في وقت لاحق).

5 خوسيه مونتيلا اغيليرا، مسودة الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية (بشأن البعد الإقليمي للاتحاد من أجل المتوسط)، الاجتماع الثاني العام، توصيات للمستقبل، أغادير، 29 يناير 2011 ص ص. 4، 5.

- الحماية المدنية (التعاون في الوقاية من والاستعداد والاستجابة للكوارث الطبيعية ومن صنع الإنسان).
- الطاقة البديلة (بحث مدى فعالية "خطة المتوسط للطاقة الشمسية" لتوليد الطاقة الشمسية ودعم البحوث والدراسات في مجال مصادر الطاقة البديلة للنفط والغاز).
- التعليم (إقامة جامعة أور ومتوسطة يكون مقرها في سلوفينيا تشجع الحراك الأكاديمي والدرجات العلمية لجامعات الدول الأعضاء).
- مبادرة أعمال المتوسط (إقامة هيئة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر المساعدة الفنية وتوفير الأدوات المالية باستخدام المساهمات الطوعية من الدول الأعضاء).¹

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه مشروع الاتحاد من أجل المتوسط

يواجه الاتحاد من أجل المتوسط تحديات عدة مما يثير الشكوك حول إمكانية نجاح مسار هذا المشروع، و تحقيق الأهداف التي رسمت له، و من بين أهم التحديات العراقيل نذكر:

إن الاتحاد الجديد مازال أمام (هاجس الثنائية) شمال - جنوب (فالإتحاد يجمع بين ضفتين متميزتين: دول أوروبية منسجمة مع بعضها في إستراتيجياتها الساعية إلى تحقيق مصالحها بشكل عام، ودول الجنوب الغير متجانسة أصلا فيما بينها حول الرؤى والمصالح و الأهداف)، بحيث لكل واحدة خصائصه، إستراتيجياتها وطموحاتها الضعيف في معادلة، الأهم من هذا، وجود إسرائيل داخل هذا الإتحاد، يعني وجود عنصر الانشقاق، فالصراع العربي الإسرائيلي سيشكل الخلاف الأساسي بين دول الإتحاد، كونه العقبة

1 "الإتحاد من أجل المتوسط"، في: <https://ar.wikipedia.org/wiki> ، تاريخ الإطلاع: 18.08.2016.

الأساسية الواقفة أمام نجاح مسار هذا الإتحاد، إضافة إلى صعوبة تحقيق الأمن والسلام في المنطقة بين دول في حالة حرب غير معلنة مع بعضها .

إن دول جنوب حوض المتوسط ترتبط بعضويتها في اتحادات و مجالس أخرى، كالإتحاد الأفريقي و مجلس الجامعة العربية . وانضمام هذه الدول إلى إتحاد جديد، قد يؤدي على الأقل إلى انشغالها عنها، و قد يؤدي إلى إقصاء و تهميش الدول الأخرى العضوة في تلك الاتحادات، و التي لم يتم دعوتها للمشاركة في عضوية الإتحاد الجديد بسبب موقعها الجغرافي خارج منطقة الحوض . وهذا الهاجس لا يشمل دول جنوب المتوسط فقط، بل يشمل دول شمال الحوض أيضا. فالإتحاد الأوروبي لم يكتف مخاوفه من انفصال دول شمال أوروبا من الإتحاد الأوروبي واندماجها بالإتحاد الجديد، وعلى أساس هذه المخاوف، كانت المطالبة بتحويل تسمية الإتحاد الجديد من " الإتحاد المتوسطي " إلى " إتحاد من أجل المتوسط"، كي تستبعد نقاط التشابه مع الإتحاد الأوروبي من جهة، ومن جهة أخرى دعا الإتحاد الأوروبي إلى مشاركة كافة دول الإتحاد (27) في عضوية الإتحاد الجديد، كي لا يبقى مقتصرًا على الدول الأوروبية الواقعة شمال حوض المتوسط، إن هذا الهاجس تمكنت دول شمال الحوض من معالجته، دون أن تتوصل دول جنوب المتوسط إلى ذلك.

من أهم المصاعب التي تواجه المشروع المتوسطي الجديد هي مشكلة وضع المشروع حيز التطبيق، فعلى سبيل المثال، خصصت في إطار مسار برشلونة (برنامج ميذا) مبالغ مادية ضخمة من أجل تمويل المشاريع الاقتصادية في دول جنوب الحوض، إلا أن هذه المبالغ لم ترى النور أبداً، لأن أوروبا اليوم أمام مشاكل مادية بسبب الارتفاع الحاصل في أسعار مصادر الطاقة، و هذا ما سيثير التساؤل حول ما إن كان بإمكان الاتحاد الأوروبي توفير مبالغ مادية جديدة لتمويل مشروع الإتحاد من أجل المتوسط ؟

إضافة إلى أن منطقة البحر الأبيض المتوسط من المناطق الضعيفة من الناحية البيئية، وهذا يعود إلى عدم تكافؤ توزيع الموارد الطبيعية، وكذلك معاناة المنطقة من التلوث

البيئي، ما قد يسبب في تغير المناخ، إضافة إلى كل هذه التحديات نجد الهجرة وهي تعتبر أهم تحدي يواجه منطقة البحر الأبيض المتوسط.¹

1 اغيليرا، مرجع سابق، ص ص. 5-7 .

الخلاصة:

من خلال تحليل موضوع الإستراتيجية الأوروبية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، تبين أن لمنطقة المتوسط أهمية بالغة، ما جعلها محل تنافس وأطماع الدول الكبرى بما فيها الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، وكذا الساحة التي تطورت وبرزت فيها التهديدات الجديدة (الإرهاب، الجريمة المنظمة، والهجرة... الخ)، ما دفع دول شمال المتوسط إلى تبني سياسات لمواجهة ومجابهة هذه التحديات مستعينة بتعاون دول جنوب المتوسط باعتبارها المروج الأول لهذه التهديدات.

لقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات، والتي تعد كخلاصة شاملة للموضوع محل الدراسة، وتتمثل فيما يلي :

- إن لموضوع الأمن أهمية كبيرة خاصة عندما يتعلق الأمر بالمناطق الأكثر توترا وتعرضا للأزمات، فمنطقة البحر الأبيض المتوسط تعتبر مثالا لهذه المناطق، باعتبار أن لها موقع استراتيجي فريد، قد لا يقارن بالمناطق الأخرى، ما يظهر أهميتها، وهذا ما يستوجب توفر عنصر الأمن فيها، بسبب التحديات الجديدة التي ظهرت في المنطقة مؤخرا مسببة في ذلك تعكر صفو الاستقرار في المنطقة.

- إن التحولات التي شهدتها الساحة الدولية في الماضي، ومازالت تشهدها لحد الآن، قد تركت آثارا على العلاقات الدولية.

ولما كان موضوع الأمن من الأولويات الأساسية التي لا بد أن تهتم بها الدول، خاصة مع التحديات الأمنية الجديدة التي ظهرت على الساحة الدولية أمثال الهجرة، الإرهاب، والجريمة المنظمة، والتي أثرت على العلاقات الأوروبية ومتوسطة أحيانا ايجابيا وأحيانا أخرى سلبيا .

وفي هذه الدراسة قمنا بدراسة ثلاثة تحديات أمنية، يمكن اعتبارها من بين أهم وأخطر التهديدات التي قد تواجه العالم وهي كالتالي :

1 - الهجرة :

لقد مثلت الهجرة ومازالت مصدر تهديد لأمن الدول الأصل (الدول المغاربية)، وكذلك لأمن الدول المُستقبلية (الدول الأوروبية)، فهي هاجس أمني يؤرق بلدان الاتحاد الأوروبي والتي تتخوف من تراجع قوتها البشرية في أوروبا مقابل تنامي عدد المهاجرين من دول جنوب المتوسط .

وقد وقعت دول الجنوب في دوامة الهجرة غير الشرعية حيث تعد هذه الأخيرة ظاهرة عالمية تمس كل الدول، إلا أنه برزت بشكل كبير في حوض البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى أنها أخذت أبعادا سياسية حيث خلقت التوترات بين حكومات البلدان المصدرة والمستقبلية لها، ولمحاصرة هذه الظاهرة لابد من تبني ووضع إستراتيجية وهذا من أجل ضمان الأمن والاستقرار في المنطقة .

2- الإرهاب :

لقد شكل الإرهاب ومازال أكبر تهديد على العلاقات الأوروبيةمتوسطية، وهذا بسبب الأعمال التخريبية التي يتميز بها، وقد أدى الانتشار الواسع له إلى تهديد الأمن والاستقرار في منطقة المغرب العربي الكبير، جنوب الساحل الإفريقي وأوروبا، ولهذا تم وضع آليات ملائمة لمكافحة الإرهاب عن طريق تطوير كفاءة الأجهزة الأمنية، رسم استراتيجية واضحة ومتكاملة للقضاء على الإرهاب .

3- الجريمة المنظمة :

بفعل تنامي مخاطر الجريمة المنظمة على الأمن الأوروبيمتوسطي، وعليه فقد أصبحت من المسائل الجوهرية في العلاقات الأوروبيةمتوسطية، في بعدها المتوسطي باعتبارها تشكل تهديدا حقيقيا للأمن والاستقرار بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، خاصة بعد تحولها إلى ظاهرة عابرة للحدود، ولمواجهتها صاغت الدول الأوروبية والمغاربية مجموعة من السياسات الهادفة إلى حلها.

الملاحق

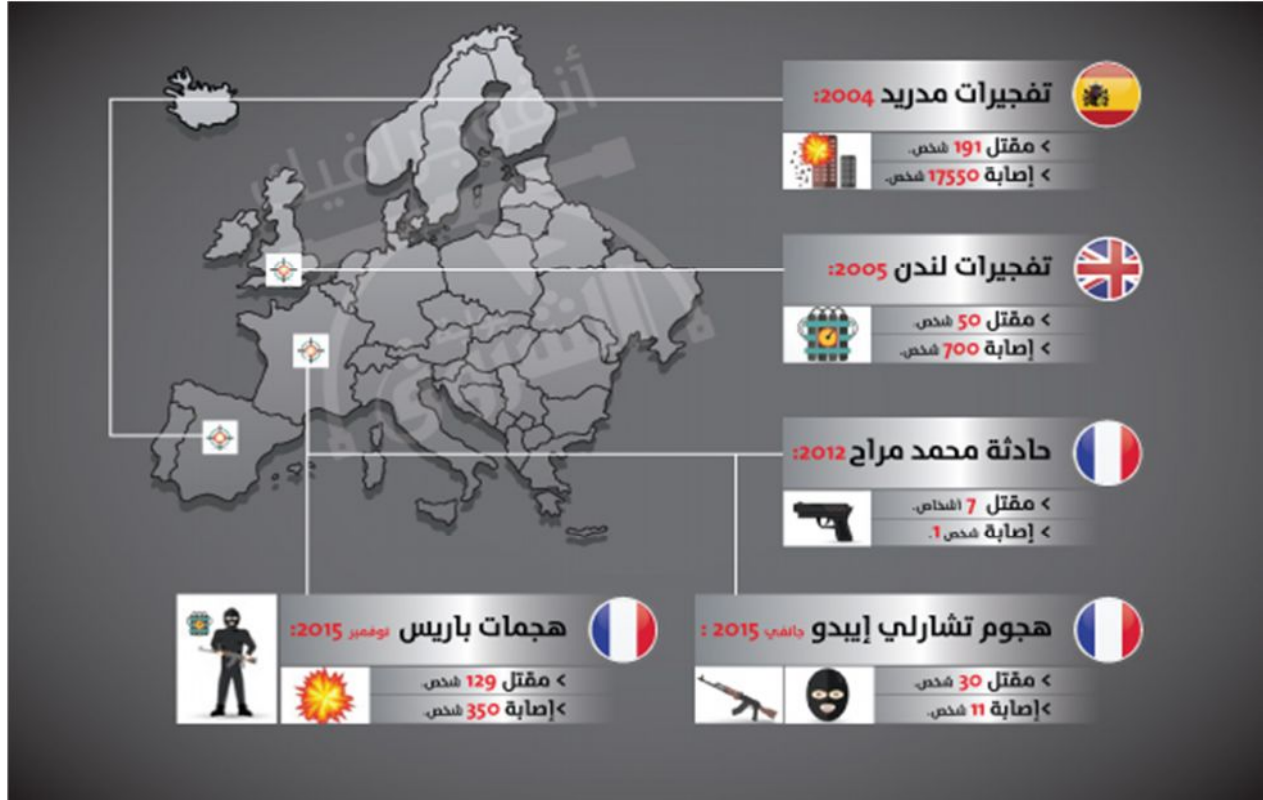
خارطة الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط



المصدر:

<https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%88%D8%A7%D8%A8%D8%A9:%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7#/media/File:Mittelmeeranrainer.png>

خارطة أبرز الهجمات الإرهابية في أوروبا



المصدر: <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/261484.html>

إعلان برشلونة

إعلان برشلونة الذي تم تبنيه في المؤتمر الأوروبي- المتوسطي في 27 و 28 تشرين الثاني/ نوفمبر من العام 1995

الوزراء.. المشاركون في المؤتمر الأوروبي- المتوسطي في برشلونة:

- مشددون على الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط ومدفوعون بالإرادة لإعطاء علاقتهم المستقبلية بعدا جديدا، يركز على تعاون شامل ومتضامن على مستوى الطبيعة الممتازة لعلاقات سبناها الجوار والتاريخ؛
- مدركون بأن الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة تشكل، على جانبي البحر الأبيض المتوسط تحديات مشتركة تتطلب حلا شاملا ومنسقا؛
- مصممون من أجل هذا على خلق إطار متعدد الأطراف ودائم لعلاقاتهم، يركز على روح المشاركة مع احترام ميزات وخواص وقيم كل المشاركين؛
- معتبرون هذا الإطار المتعدد الأطراف كمكمل لتوطيد العلاقات الثنائية وذي ذاتية سيتم التركيز عليها بإتمام اتفاقات تجمع أوروبية- متوسطية وعلى ضوء خلاصات المجلس الأوروبي، بإنجاز بدء التنفيذ الكامل للاتحاد الجمركي مع تركيا والتوسيع المتوقع للاتحاد الأوروبي نحو الجنوب بما يخص قبرص ومالطا، الذي من شأنه توطيد البعد المتوسطي لهذا الاتحاد؛
- مشددون على أن هذه المبادرة الأوروبية- المتوسطية لا تهدف إلى الحل محل المبادرات الأخرى المباشر بها من أجل السلام والاستقرار والنمو في المنطقة، ولكن ستساهم في دفع هذه إلى الأمام. يدعم المشاركون تحقيق تسوية سلام عادلة وشاملة ومستديمة في الشرق الأوسط تركز على القرارات الملائمة لمجلس أمن الأمم المتحدة وعلى المبادئ المذكورة في الدعوة إلى مؤتمر مدريد حول السلام في الشرق الأوسط؛
- مقتنعون بأن الهدف العام الذي يقضي بجعل البحر الأبيض المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون من شأنهما تأمين السلام والاستقرار والازدهار، يفرض توطيد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ونمو اقتصاديا واجتماعيا مستديما ومتوازنا ومكافحة الفقر وتنمية أفضل للفهم بين الثقافات، كلها عناصر رئيسية للمشاركة.

يوافقون على إقامة مشاركة عامة أوروبية- متوسطية، بين المشاركين عبر حوار سياسي معزز وتنمية التعاون الاقتصادي والمالي وإضفاء أكبر على قيمة الأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية. وتشكل هذه المحاور الجوانب الثلاثة للمشاركة الأوروبية المتوسطية.

مشاركة سياسية وأمنية: تعريف مجال مشترك من السلام والاستقرار يعبر المشاركون عن قناعتهم بأن السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط يشكلون مكسبا مشتركا يتعهدون على تشجيعه وتوطيده بكل الوسائل التي بحوزتهم. من أجل هذا يوافق المشاركون على قيادة حوار سياسي مكثف ومنظم يركز على الاحترام للمبادئ الجوهرية للقانون الدولي ويعيدون التأكيد على عدد من الأهداف المشتركة في مجال الاستقرار الداخلي والخارجي.

عملا بهذا يتعهد المشاركون عبر البيان المبدئي التالي على:

- العمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان وكذلك للواجبات الأخرى الناتجة عن القانون الدولي وبالتحديد تلك التي تنجم عن الأدوات الإقليمية والدولية المشاركين فيها؛
- تنمية دولة القانون والديمقراطية في جهازهم السياسي مع الاعتراف ضمن هذا الإطار بحق كل

- مهم بحرية اختيار وتنمية جهازه السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعدلي(*)؛
- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، إضافة إلى الممارسة الفعلية والمشروعة(*) لهذه الحقوق والحريات، بما فيه حريات الرأي وحرية التجمع لأهداف سلمية، وحرية التفكير والضمير والدين فرديا وجماعيا مع أعضاء آخرين في نفس المجموعة، بدون أي تمييز بسبب العنصر والجنسية واللغة والدين والجنس؛
- التقدير برضا عبر الحوار بين كل الفرقاء، إلى تبادلات المعلومات حول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، والحريات الجوهرية، والعنصرية وكره الأجانب(*)؛
- احترام وفرض احترام التنوع والتعددية في مجتمعاتهم وتشجيع التسامح بين مختلف مجموعاتها والمكافحة ضد مظاهر التعصب وبالأخص العنصرية وكره الأجانب. يشدد المشاركون على أهمية التأهيل المناسب في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛
- احترام مساواتهم المستقلة وكذلك كل الحقوق المتعلقة باستقلاليتهم وتنفيذ واجباتهم المضطلع بها وفقا للقانون الدولي بحسن نية؛
- احترام مساواة حقوق الشعوب وحقوقهم في تدبير شؤونهم بأنفسهم مع العمل في كل لحظة طبقا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والنماذج الملائمة في القانون الدولي، بما فيه تلك التي تتعلق بوحدة الأراضي للدول، (نص مأخوذ عن مرسوم هيلسينكي النهائي)؛
- متابعة إعادة التأكيد على حق الشعوب في تدبير شؤونها بنفسها مع الأخذ بعين الاعتبار للحالة الخاصة للشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية أو لأشكال أخرى من السيطرة والاحتلال الخارجيين، والاعتراف بحق الشعوب باتخاذ التدابير المشروعة وفقا لميثاق الأمم المتحدة من أجل إنجاز حقوقهم المطلقة في تقرير المصير، (نص مأخوذ عن بيان الجمعية العامة للأمم المتحدة بمناسبة الذكرى الخمسينية لتأسيسها)؛
- الامتناع طبقا لنماذج القانون الدولي عن كل تدخل مباشر أو غير مباشر في شؤون شريك آخر الداخلية؛
- احترام حدود ووحدة كل من الشركاء؛
- التخلي عن التهديد أو استخدام القوة ضد وحدة الأراضي أو الاستقلال السياسي لشريك آخر وعن كل أسلوب لا يتوافق مع أهداف الأمم المتحدة، (بما فيه كسب الأراضي بالقوة) وحل خلافاتهم بأساليب سلمية؛
- توطيد التعاون من أجل الوقاية ضد الإرهاب ومكافحته تحديدا بالتصديق على الأدوات الدولية التي يشاركون فيها وتطبيقها، وبالانضمام إلى تلك الأدوات، وكذلك بكل التدابير الملائمة؛
- المكافحة ضد انتشار وتنوع الجرائم المنظم ومحاربة أفة المخدرات بكل أشكالها؛
- العمل على عدم انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنوية بتعهد كل المشاركين على الانضمام إلى معاهدة الحد من الأسلحة النووية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية وعلى التنفيذ بحسن نية للتعهدات في إطار الاتفاقيات التي تربطهم بما يخص السيطرة على التسلح وتجريد السلام وعدم انتشار الأسلحة؛(1)
- عدم التجهز بقدرات عسكرية تتعدى الحاجات المشروعة للدفاع مؤكدين في نفس الوقت إرادتهم للوصول إلى نفس الدرجة من الأمان والثقة المتبادلة على أدنى المستويات الممكنة من القوة والسلاح؛
- تشجيع الظروف التي من شأنها تنمية علاقات حسن الجوار فيما بينهم ودعم العمليات التي تهدف الاستقرار والأمن والازدهار والتعاون على المستوى الإقليمي والتحت إقليمي؛
- دراسة وسائل واستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط" (بما في ذلك إمكانية وضع عقد أوروبي-متوسطي).

مشاركة اقتصادية ومالية: بناء منطقة ازدهار متقاسمة

يشدد المشاركون على الأهمية التي يعلقونها على النمو الاقتصادي والاجتماعي المستديم والمتزن في أفق

تحقيق هدفهم ببناء منطقة ازدهار متقاسمة.
يعترف الشركاء بأهمية مسألة الدين في النمو الاقتصادي لبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط. ونظرا لأهمية علاقاتهم، يوافقون على متابعة الحوار حول هذه المسألة في (المنتدىات الملائمة) [إطار المشاركة الأوروبية- المتوسطية].

ملاحظون بأن على الشركاء مجابهة تحديات مشتركة، بالرغم من تظاهر هذه على درجات مختلفة، يحدد المشاركون الأهداف الأصلية على المدى البعيد:

- تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم؛
- تحسين ظروف الحياة للسكان، ورفع مستوى الاستخدام وتخفيف فوارق النمو في المنطقة الأوروبية- المتوسطية؛
- تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين.

من أجل تحقيق هذه الأهداف، يوافق المشاركون على إقامة مشاركة اقتصادية ومالية تركز مع الأخذ بعين الاعتبار لمختلف درجات النمو على:

- التأسيس التدريجي لمنطقة تبادل حر؛
- تنفيذ تعاون وتداول اقتصادي ملائمين في المجالات المعنية؛
- زيادة ضخمة للمعونة المالية من الاتحاد الأوروبي إلى شركائه.

أ) منطقة تبادل حر:

ستحقق منطقة التبادل الحر عبر اتفاقية أوروبية- متوسطية جديدة واتفاقيات تبادل حر بين شركاء الاتحاد الأوروبي. حدد المشاركون سنة 2010 كتاريخ علمي للتأسيس التدريجي لهذه المنطقة التي ستشمل مجمل التبادلات مع احترام الواجبات الناجمة عن OMC (التنظيم الدولي للتجارة).
[تتجول المنتجعات المصنعة في هذه المنطقة بحرية وبدون أي حاجز تعريفي انطلاقا من التدفقات التقليدية، وضمن الحدود المسموح بها في مختلف السياسات الزراعية، سيتم تحرير تجارة المنتجات الزراعية تدريجيا عبر المنفذ التفضيلي والمتبادل. سيتم تحرير حق الإنشاء وتقديم الخدمات تدريجيا مع الأخذ بعين الاعتبار لاتفاقية الكات] [سيتم إزالة العوائق التعريفية وغير التعريفية تدريجيا في وجه تبادلات المنتجات المصنعة والزراعية وفقا لمنهج يناقش ويوافق عليه بين كل الشركاء. ستحرر تبادلات الخدمات، بما فيها الحضور التجاري وحركة الأشخاص الضرورية لتأمين هذه الخدمات، تدريجيا مع الأخذ الوافي بعين الاعتبار لاتفاقية الكات].

يقرر المشاركون تسهيل التأسيس التدريجي لهذه المنطقة ذات التبادل الحر بـ:

- تبني التدابير الملائمة فيما يخص قواعد الأصل، والتصديق الإثباتي، وحماية الملكية الفكرية والصناعية، والمضاربة؛
- متابعة وتنمية السياسات المرتكزة على مبادئ الاقتصاد الحر وتكامل اقتصادياتهم مع أخذ حاجاتهم ومستويات نموهم بعين الاعتبار؛
- الإقدام على استواء وتحديث البنيات الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع وتنمية القطاع الخاص، ورفع القطاع الإنتاجي إلى المستوى المطلوب، ووضع إطار دستوري وقانوني ملائم لسياسة الاقتصاد الحر. إضافة إلى ذلك، سيجدون لتخفيف العواقب السلبية التي قد تنجم عن هذا الاستواء على المستوى الاجتماعي وذلك بتشجيع برامج لصالح السكان الأكثر فقرا؛
- تشجيع الأولويات الهادفة إلى تنمية تبادلات التكنولوجيا.

ب) تعاون وتداول اقتصاديين:

سيتم تنمية التعاون وبالأخص في المجالات اللاحقة الذكر وفي هذا الصدد:

- يعترف المشاركون بواجب دعم النمو الاقتصادي بالتوفير الداخلي، قاعدة كل استثمار، وبلاستثمارات الخارجية المباشرة معا. يشددون على أنه من المهم تأسيس جو مناسب لهما وبالتحديد عبر إزالة العوائق في وجه هذه الاستثمارات تدريجيا، التي قد تؤدي إلى تبادلات للتكنولوجيا وزيادة الإنتاج والتصدير.
- يؤكد المشاركون بأن التعاون الإقليمي، المحقق على أساس اختياري وبالأخص من أجل تنمية التبادل بين الشركاء أنفسهم، يشكل عاملا رئيسيا في سبيل التشجيع على تأسيس منطقة تبادل حر؛ يشجع المشاركون الشركات على عدة اتفاقات فيما بينها ويتعهدون بدعم هذا التعاون والتحديث الصناعي وذلك بمنح جو وإطار قانوني مواعين. يعتبرون القيام ببرنامج دعم تقني للشركات ذات الحجم الصغير والمتوسط أمرا ضروريا؛
- يشدد المشاركون على ترابطهم في مجال البيئة الذي يفرض تحليلا إقليميا وتعاوننا مكثفا وكذلك تنسيقا أفضل للبرامج المتعددة الأطراف الموجودة بالتأكيد على تعلقهم باتفاقية برشلونة وب "بام". يعترفون بضرورة التوفيق بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، وإدراج المسائل البيئية في الأوجه المناسبة للسياسة الاقتصادية، وتخفيف العواقب السلبية التي قد تنتج عن النمو في مجال البيئة يتعدون بإنشاء برنامج أعمال ذات أولوية على المديين القصير والمتوسط، بما في ذلك المكافحة ضد التصحر، وتكثيف الدعم الفني والمالي للملائم لهذه الأعمال؛
- يعترف المشاركون بالدور الرئيسي للنساء في التنمية وينهضون بتشجيع مشاركة النساء الفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفي خلق فرص العمل؛
- يشدد المشاركون على أهمية الحفاظ على الموارد السمكية وإدارتها إدارة منطقية، والتحسين للتعاون في مجال البحث عن الموارد بما فيها تربية المائيات، ويتعهدون بتسهيل التأهيل والبحث العلمي والنظر في خلق الأدوات المشتركة؛
- يعترف المشاركون بالدور البناء لقطاع الطاقة في المشاركة الأوروبية- المتوسطية الاقتصادية ويقررون توطيد التعاون وتعميق الحوار في مجال سياسات الطاقة. يقررون خلق الشروط الشاملة والملائمة لاستثمارات وأعمال الشركات العاملة في ميدان الطاقة وذلك بالتعاون من أجل خلق الظروف التي من شأنها السماح لهذه الشركات بتوسيع شبكات الطاقة وتشجيع الربط فيما بينها؛
- يعترف الشركاء بأن التزويد بالماء وكذلك الإدارة المناسبة وتنمية الموارد سيشكلون مسألة أولوية لكل الشركاء المتوسطيين وأنه من الضروري تنمية التعاون في هذه المجالات؛
- يوافق المشاركون على التعاون من أجل تحديث وإعادة بنیان الزراعة وتشجيع النمو الريفي المتكامل. سيتوجه هذا التعاون بالتحديد نحو محاور المعونة الفنية والتأهيل، والدعم للسياسات المعمول بها من قبل الشركاء من أجل تنويع الإنتاج وتخفيف التبعية الغذائية، وتشجيع زراعة تحترم البيئة. يوافقون أيضا على التعاون في هدف استئصال الزراعات غير الشرعية.
- يوافق المشاركون أيضا على التعاون في مجالات أخرى وفي هذا الصدد:
- يشددون على أهمية تنمية وتحسين البنية التحتية بما في ذلك خلق جهاز مواصلات فعال، وتنمية تكنولوجيات المعلوماتية وحديث الاتصالات. في سبيل هذا، يوافقون على إعداد برنامج للأولويات؛
- يتعهدون باحترام مبادئ القانون البحري الدولي وبالأخص الأداء الحر للخدمات في مجال المواصلات الدولية والمنفذ الحر إلى الحمولات الدولية؛
- يتعهدون بتشجيع التعاون بين الوحدات المحلية (ولايات، محافظات..) ومن أجل تنظيم الأراضي؛
- يوافقون على توطيد القدرات الذاتية في البحث العملي والتطوير، والمساهمة في تأهيل العاملين في القطاعين العلمي والتقني، والحث على المشاركة في مشاريع البحث المشتركة انطلاقا من خلق الشبكات العلمية؛

- يوافقون على تشجيع التعاون في مجال الإحصائيات من أجل التوفيق بين الطرق وتبادل المعطيات.

(ج) معونة مالية:

يعتبر المشاركون أن تحقيق منطقة تبادل حر ونجاح المشاركة الأوروبية- المتوسطية يرتكزان على زيادة ضخمة في المعونة المالية، التي يجب أن تشجع قبل كل شيء تحريك كالفاليات الاقتصادية المحلية ضمن آفاق نمو داخلي مستديم. يلاحظون في هذا الصدد:

- إن الجلسة الأوروبية في كان وافقت على احتياطي بمبلغ 4685 مليون إيكو لهذه المعونة خلال الفترة التي تتراوح ما بين 1995 و1999، وذلك بشكل اعتمادات مالية متوفرة لدى المجموعة الأوروبية. يضاف على هذا تدخل BEI، بشكل ديون بمبلغ اضخم وكذلك المساهمات المالية الثنائية للدول الأعضاء؛
- إن تعاوننا ماليا فعلا تتم إدارته في إطار برمجة متعددة السنوات، تأخذ ذاتيات كل من الشركاء بعين الاعتبار، أمرا ضروريا؛
- إن إدارة صالحة على مستوى الاقتصاد الجمعي تعتبر ذات أهمية جوهرية من أجل تأمين النجاح لمشاركتهم. يوافقون في سبيل هذا على تشجيع الحوار حول سياساتهم الاقتصادية وحول أسلوب تحسين التعاون المالي إلى أقصى الحدود.

مشاركة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية: تشجيع التبادلات بين المجتمعات المدنية: يعترف المشاركون بأن تقاليد الثقافة والحضارة على جانبي البحر الأبيض المتوسط، والحوار بين الثقافات والتبادلات الإنسانية والعلمية والتكنولوجية تشكل عنصرا رئيسيا في التقارب والتفاهم بين الشعوب وتحسين الإدراك المتبادل. في هذا السياق يوافق المشاركون على خلق مشاركة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية. في سبيل هذا:

- يؤكدون من جيد بان الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان هما شرطان ضروريان لتقارب الشعوب. يشددون في هذا الصدد على أهمية الدور الذي تستطيع أجهزة الإعلام القيام به بشأن المعرفة والتفاهم للثقافات كمنبع للإثراء المتبادل بين الأطراف؛
- يلحون على الميزة الرئيسية لنمو الموارد السنينة سواء بما يخص التعليم والتأهيل تحديدا للشباب أو في مجال الثقافة. يعبرون عن إرادتهم في تشجيع التبادلات الثقافية ومعرفة لغات أخرى مع احترام الهوية الثقافية لكل شريك، وتنفيذ سياسة مستديمة للبرامج التربوية والثقافية. في هذا المجال، يتعهد الشركاء بأخذ التدابير التي من شأنها تيسير التبادلات الإنسانية وبالتحديد عبر تحسين العمليات الإدارية؛
- يشددون على أهمية قطاع الصحة في النمو المستديم ويعبرون عن إرادتهم في تشجيع المشاركة الفعالة للتجمعات السكنية في التدابير الصحية والمعيشية للسكان؛
- يعترفون بأهمية النمو الاجتماعي الذي حسب رأيهم، يجب أن يواكب كل نمو اقتصادي يعلقون أهمية خاصة على احترام الحقوق الاجتماعية الجوهرية بما فيها الحق في النمو؛
- يعترفون بالدور الرئيسي الذي بإمكان المجتمع المدني القيام به في عملية تنمية كل جوانب المشاركة الأوروبية- المتوسطية كعامل أساسي لتفاهم أفضل وتقارب بين الشعوب؛
- نتيجة لذلك، يوافقون على توطيد و/ أو ترتيب الأدوات اللازمة لتعاون غير مركزي في سبيل تشجيع التبادلات بين فعاليات النمو في إطار القوانين الوطنية: المسؤولون عن المجتمع السياسي والمدني، العالم الثقافي والديني، الجامعات، البحث، أجهزة الإعلام، الجمعيات، النقابات والشركات الخاصة والعامة؛
- يعترفون بأهمية تشجيع الاتصالات والتبادلات بين الشباب في إطار برامج تعاون غير مركزية؛

- يشجعون أعمال الدعم لصالح المؤسسات الديمقراطية وتوطيد دولة القانون والمجتمع المدني؛
- يعترفون بأن التطور السكاني الحالي يشكل تحدياً رئيسياً تتم مواجهته بواسطة السياسات الإسكانية المناسبة من أجل تسريع الإقلاع الاقتصادي؛
- يعترفون بالدور المهم الذي تلعبه الهجرة في علاقاتهم. يوافقون على تكثيف التعاون فيما بينهم من أجل تخفيف وطأة الهجرة بواسطة برامج تأهيل مهني ومساعدة على خلق فرص العمل وغيرها.
- يتعهدون بتأمين الحماية لمجمل الحقوق المعترف بها في القانون الموجود حل المهاجرين المستقرين شرعياً على أراضيهم. [يعترف الشركاء بواجباتهم من أجل إعادة قبول مواطنيهم الذين تركوا بلادهم. من أجل هذا سيعتبر الاتحاد الأوروبي مواطني الدول الأعضاء كمقيمين طبقاً لتعريف المجموعة الأوروبية؛]
- يقررون إقامة تعاون وثيق في كل مجالات الهجرة الخفية؛
- يوافقون على دعم التعاون عبر تدابير مختلفة تهدف إلى الوقاية من الإرهاب ومكافحته بشكل فعال؛
- يعتبرون أيضاً من الضروري المكافحة معاً وبشكل فعال ضد تهريب المخدرات والإجرام الدولي والرشوة؛
- يشددون على أهمية المكافحة بدون تردد ضد المظاهر العنصرية وكره الأجانب وضد التعصب، ويوافقون على التعاون في هذا السبيل.

متابعة المؤتمر

المشاركون:

- باعتبارهم أن مؤتمر برشلونة وضع أسس عملية مفتوح ومدعوة للتطور
- باعتبار تأكيدهم على إرادتهم بتأسيس مشاركة تركز على مبادئ وأهداف معرفة بالإعلان الحاضر؛
- بعزمهم على إعطاء هذه المشاركة الأوروبية- المتوسطية صيغة واقعية؛
- بقناعتهم بأنه من الضروري متابعة الحوار الشامل المفتوح وتحقيق مجموعة من الأعمال الفعلية في سبيل الوصول إلى هذا الهدف؛

يتبنون برنامج العمل المرفق.

سيجتمع وزراء الشؤون الخارجية دورياً من أجل تأمين متابعة تطبيق البيان الحاضر وتحديد الأعمال الذاتية للمساهمة في تحقيق أهداف المشاركة.

ستخضع الأعمال المختلفة لمتابعة على شكل اجتماعات موضوعية مناسبة للوزراء والموظفين الكبار والخبراء وتبادل الخبرات والمعلومات والاتصالات بين المشاركين من المجتمع المدني أو حسب أي وسائل أخرى مناسبة. ستشجع الاتصالات على مستوى النوادي والوحدات المحلية.

وسوف يتم العمل على تشجيع الاتصالات بين الهيئات البرلمانية والسلطات الإقليمية والمحلية. وسوف تجتمع بانتظام لجنة مشكلة من مسؤولين كبار، تدعى "اللجنة الأوروبي-متوسطية لعملية برشلونة"، وتتكون من ممثلي الرئاسة الثلاثية لمجلس الاتحاد الأوروبي وممثل كل شريك من الشركاء المتوسطيين، ومهمتها هي تقدير وتقييم عملية متابعة أنشطة الشراكة علاوة على تحديث برنامج العمل وفقاً لمقتضى الحال.

وسوف تتولى الإدارات التابعة للجنة الأوروبية، القيام بالأعمال التحضيرية وأعمال المتابعة الخاصة بالاجتماعات النابعة من برنامج برشلونة للعمل، وأيضاً الاجتماعات النابعة من النتائج التي تنتهي إليها اللجنة الأوروبي-متوسطية لعملية برشلونة.

وسوف ينعقد الاجتماع القادم لوزراء خارجية دول الشراكة في النصف الأول من عام 1997، في إحدى الدول المتوسطية الضالعة في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، من أجل الشروع في المزيد من المشاورات

مؤتمر برشلونة: برنامج عمل

مقدمة:

يهدف البرنامج الحاضر إلى ترجمة أهداف مؤتمر برشلونة ترجمة عملية واحترام مبادئه عن طريق تدابير إقليمية ومتعددة الأطراف. يعتبر أيضا تكميلا للتعاون الثنائي المعمول به نتيجة الاتفاقيات المعقودة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين والتعاون الموجود حسب التجمعات المتعددة الأطراف الأخرى. سيتم التحضير والمتابعة لمختلف التدابير وفقا للمبادئ والكيفيات المشار إليها في بيان برشلونة. في ما يلي، يتبع تحديد للتدابير الأولوية التي يجب اتخاذها لتنمية التعاون. لا تمنع هذه توسيع التعاون الأوروبي- المتوسطي ليشمل تدابير أخرى إذا نتج القرار عن الشركاء.

تتوجه هذه التدابير إلى الدول ووحداتها المحلية أو الإقليمية وإلى فعاليات المجتمع المدني. تستطيع دول أخرى الانضمام إلى التدابير المتوقعة في برنامج العمل وذلك بعد موافقة المشاركين. يجب أن يتم التنفيذ بأسلوب مرن وشفاف.

في المستقبل وبعد موافقة المشاركين، سيأخذ التعاون الأوروبي- المتوسطي بعين الاعتبار، وكما يليق، الآراء والتوصيات الناجمة عن الحوارات المناسبة على مختلف المستويات في المنطقة. يجب البدء بتنفيذ البرنامج حالما أمكن بعد مؤتمر برشلونة. سيتم تحضير تقييم خلال المؤتمر الأوروبي- المتوسطي المقبل على شكل تقرير ناجم عن دوائر المفوضية الأوروبية وبالتحديد انطلاقا من التقارير الناتجة عن مختلف الاجتماعات ومختلف الفرق المذكورة في مايلي، وبالتنسيق مع [المجموعة المناسبة] المعنية وفقا لبيان برشلونة.

2. مشاركة سياسية وأمنية: تعريف مجال مشترك من السلام والاستقرار من أجل المساهمة في الهدف الذي يقضي بتشييد تدريجي لمنطقة سلام واستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط سيجتمع موظفون كبار دوريا وذلك اعتبارا من الفصل الأول لعام 1996:

- سيجرون حوارا سياسيا من أجل تحديد الأساليب الأكثر تناسبا ل ترجمة مبادئ بيان برشلونة ترجمة فعلية على ساحة الواقع.
- سيقدمون اقتراحات واقعية في الوقت المناسب في سبيل المؤتمر الأوروبي- المتوسطي لوزراء الشؤون الخارجية المقبل. سيتم تشجيع معاهد السياسة الخارجية في المنطقة الأوروبية- المتوسطية لتكوين شبكة تعاون أكثر نشاطا بإمكانها دخول حيز العمل ابتداء من 1996.

3. مشاركة اقتصادية ومالية: بناء منطقة ازدهار متقاسمة: ستعقد اجتماعات دورية على مستوى الوزراء أو الموظفين أو الخبراء حسب الحاجة من أجل تشجيع التعاون في المجالات التالية. من الممكن أن تكمل هذه الاجتماعات عند الضرورة بمؤتمرات أو منتديات باستطاعة القطاع الخاص المشاركة فيها.

تأسيس منطقة تبادل حر أوروبية- متوسطية:

وفقا للمبادئ المنصوص عليها في بيان برشلونة، يعتبر تأسيس منطقة تبادل حر عنصرا رئيسا في المشاركة الأوروبية- المتوسطية.

سيتناول التعاون بالأخص، التدابير الفعلية التي تهدف إلى تشجيع التبادل الحر وكل ما ينتج عنه، يعني ما هو آت:

- التوفيق بين القواعد والطرق في مجال الجمارك وبالأخص احتمال الإدخال التدريجي للأصل التراكمي. سيتم عند الاقتضاء فحص الحلول الملائمة لحالات معينة وبروح إيجابية؛
- التوفيق بين النماذج وبالتحديد بواسطة اجتماعات يتم تنظيمها من قبل التنظيمات الأوروبية للنماذج؛
- الإزالة لكل العوائق التقنية التي لا مبرر لها من وجه تبادل المنتجات الزراعية وتبني التدابير المناسبة بما يتعلق بقواعد الصحة النباتية والحيوانية وغيرها من أساليب التقنين حول المواد الغذائية؛
- - التعاون بين دوائر الإحصائيات للحصول على معطيات عملية ناتجة عن استخدام طرق متوافقة -إمكانات التعاون الإقليمي والتحت إقليمي (بدون المس بالمبادرات المعمول بها ضمن أطر أخرى).

استثمار:

يهدف التعاون إلى المساهمة في خلق الجو الإيجابي لإزالة الحواجز أمام الاستثمار، وبالتحديد بالتفكير المعمق حول تحديد الحواجز والأساليب لتشجيع هذه الاستثمارات بما فيه في القطاع المصرفي. صناعة: التحديث الصناعي وتحسين التنافسية يشكلان عنصرين رئيسيين في نجاح المشاركة الأوروبية- المتوسطة. في هذا الصدد، باستطاعة القطاع الخاص أن يلعب دورا أكبر في النمو الاقتصادي للمنطقة وخلق فرص العمل. سيتوجه التعاون بالتحديد نحو:

- توافق البنية الصناعية مع متغيرات البيئة الدولية وبالأخص مع انبثاق مجتمع المعلوماتية؛
- الإطار والتحضير لتحديث وإعادة تركيب بنية الشركات الموجودة وبالتحديد في القطاع العام بما فيه التخصيص؛
- استخدام النماذج الأوروبية أو الدولية وتحديث تجارب المطابقة وعمليات التصديق الإثباتي والاعتماد وكذلك نماذج الجودة.

ستعطي أساليب تشجيع التعاون بين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وخلق الظروف المؤاتية لنموها، اهتماما خاصا بما في ذلك تنظيم المنتديات عندما تقتضي الحاجة مع الاعتماد على الخبرة المكتسبة في إطار البرنامج MED INVEST وضمن الاتحاد.

زراعة:

مع التذكير بأن هذه المسائل تدخل في مجملها ضمن العلاقات الثنائية، سيتناول التعاون في هذا المجال المحاور التالية:

- الدعم للسياسات المعمول بها من قبل الشركاء من أجل تنويع الإنتاج؛
- تخفيف التبعية الغذائية؛
- تشجيع زراعة تحترم البيئة؛
- التقارب بين الشركات والتجمعات والتنظيمات المهنية للشركاء على قاعدة اختيارية؛
- الدعم للخصوصية؛
- المعونة الفنية والتأهيل؛
- التقارب بين نماذج الصحة النباتية والحيوانية - النمو الريفي المتكامل بما في ذلك تحسين الخدمات الأساسية وتنمية الأعمال الاقتصادية الملحقه؛
- التعاون بين المناطق العربية وتبادل الخبرة والمهارة في مجال التنمية الريفية؛
- تنمية المناطق المتأثرة باستئصال الزراعات غير الشرعية؛

مواصلات:

الوجود للروابط الفعالة والمتداخلة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين وبين الشركاء أنفسهم وكذلك المنفذ الحر إلى سوق الخدمات في قطاع المواصلات البحرية الدولية يشكّلان عاملين رئيسيين لتنمية التدفقات التجارية ولحسن سير المشاركة الأوروبية- المتوسطية. لقد تم خلال العام 1995 عقد اجتماعين لوزراء المواصلات لدول غرب حوض البحر الأبيض المتوسط، وعلى أثر المؤتمر الإقليمي لتنمية المواصلات في حوض البحر الأبيض المتوسط، تبنت المجموعة المتوسطية للمواصلات عبر المجاري المائية برنامجاً متعدد السنوات.

سيتناول التعاون بالتحديد:

- وضع جهاز فعال ومتعدد الجهات عقد المواصلات الجوية والبحرية عبر- المتوسطية وذلك بتحسين وتحديث المرافئ والمطارات، وحذف القيود التي لا مبرر لها، وتسهيل الإجراءات وتحسين الأمان البري والجوي، وتوفير القواعد البيئية على مستوى رفيع بما فيه تدقيق أكثر فعالية في التلوث الناجم عن النقل البحري ووضع أجهزة متوافقة لإدارة حركة المرور؛
- خلق روابط برية شرق- غرب على السواحل الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط.
- ربط شبكات المواصلات المتوسطة بالشبكة الأوروبية بطريقة تؤمن عملها المتداخل.

طاقة:

على أثر المؤتمر ذي المستوى الرفيع الذي عقد عام 1995 في تونس واجتماع المتابعة في أثينا، لقد تم خلق "ندوة للطاقة" أوروبية- متوسطية تضم وزراء وموظفين كباراً. من أجل خلق الجو الملائم لاستثمار وعمل الشركات المنتجة للطاقة يتركز التعاون المستقبلي بالتحديد على:

- الأساليب لتشجيع انضمام دول البحر الأبيض المتوسط إلى المعاهدة حول الميثاق الأوروبي للطاقة؛
- التخطيط في مجال الطاقة؛
- تشجيع الحوار بين المنتجين والمستهلكين؛
- الكشف والتكرير والنقل والتوزيع والتجارة الإقليمية وعبر الإقليمية للنفط والغاز؛
- الإنتاج والتفريغ للفحم الحجري؛
- إنتاج ونقل الكهرباء ووصل الشبكات وتشبيدها.
- فعالية الطاقة؛
- موارد الطاقة الجديدة والمتجددة؛
- المسائل البيئية المتعلقة بالطاقة؛
- تنمية برامج مشتركة للبحث؛
- عمليات التأهيل والإعلام في مجال الطاقة.

اتصالات وتكنولوجيا المعلوماتية:

في هدف تأسيس شبكة اتصالات حديثة وفعالة، سيتناول التعاون بالأخص:

- البنيات التحتية في مجال المعلوماتية والاتصالات (إطار تقنين أدنى، نماذج تجارب المطابقة، تداخل الشبكات، الخ...)
- البنيات التحتية الإقليمية بما فيها الروابط مع الشبكات الأوروبية؛ - المنفذ إلى الخدمات - الخدمات الجديدة في مجالات تطبيق أولوية.

وجود بنيات تحتية أكثر فعالية في مجالي المعلوماتية والاتصالات سيسهل تعزيز التبادلات الأوروبية-

المتوسطة والمنفذ إلى مجتمع المعلوماتية الجديد الذي يتكون حالياً. من المتوقع أن يعقد مؤتمر إقليمي خلال 1996 من أجل التحضير لتحقيق المشاريع الرائدة والتي تهدف إلى إظهار الفوائد الفعلية الناجمة عن مجتمع المعلوماتية.

تنظيم الأراضي:

سيتناول التعاون بشكل خاص:

- تعريف استراتيجية تنظيم للأراضي في المنطقة الأوروبية- المتوسطية من شأنها تلبية حاجات وذاتيات الدول؛
- تشجيع التعاون عبر الحدود في مجالات ذات إفادة متبادلة.

سياحة:

اعتمد وزراء السياحة، خلال اجتماعهم في الدار البيضاء عام 1995، الميثاق المتوسطي للسياحة. سيتناول التعاون بالأخص مجالات الإعلام وتشجيع التأهيل.

بيئة:

يتناول التعاون بشكل خاص:

- تقييم المشاكل البيئية في حوض البحر الأبيض المتوسط وتحديد الإجراءات التي يجب أخذها إذا اضطر الأمر؛
- صياغة مقترحات من أجل تأسيس ومن ثم تحيين برنامج عمل أولوي على المديين القصير والمتوسط في مجال البيئة، يتم تنسيقه من قبل المفوضية الأوروبية ويكمل بأعمال على المدى البعيد. من بين مجالات العمل الرئيسية يجب أن يضم هذا البرنامج: الإدارة المتكاملة للمياه والأراضي والمناطق الساحلية، إدارة النفايات، الوقاية ضد تلوث الهواء والبحر الأبيض المتوسط ومكافحة هذا التلوث وحفظ وإدارة التراث الطبيعي والمشاهد والمواقع الطبيعية، حماية وحفظ وإعادة بناء الغابات المتوسطية وخصوصاً بالوقاية والسيطرة على انجراف وتلف الأراضي وحرائق الغابات والمكافحة ضد التصحر، نقل خبرة المجموعة بما يخص تقنيات التمويل والتقنين والتدقيق البيئي، أخذ المشاكل البيئية بعين الاعتبار في كل السياسات؛
- أداء حوار مطرد لمتابعة تطبيق برنامج العمل؛
- دعم التعاون الإقليمي والتحت إقليمي وتمتين التنسيق مع خطة العمل للبحر الأبيض المتوسط؛
- التشجيع لتنسيق أفضل للاستثمارات المختلفة الأصل ولوضع العقود الدولية في هذا المجال؛
- رعاية وتبني وتنفيذ التدابير القانونية والقضائية عند الضرورة وبالتحديد التدابير الوقائية والنماذج المناسبة على مستوى رفيع.

علوم وتكنولوجيا:

سيتناول التعاون بالأخص:

- تشجيع البحث والتنمية بمواجهة مشكلة الاختلال المتصاعد للإنجازات العلمية مع أخذ مبدأ المنفعة المتبادلة بعين الاعتبار
- تعزيز تبادلات الخبرات في القطاعات والسياسات العلمية التي من شأنها أن تسمح للشركاء المتوسطيين خفض الهوة بالنسبة لجيرانهم الأوروبيين وتشجيع نقل التكنولوجيا؛
- المساهمة في تأهيل العاملين في القطاع العلمي والتقني بتوطيد المشاركة في مشاريع البحث

المشتركة.

على أثر الاجتماع الوزاري الذي عقد في "صوفيا انتيبوليس" في مارس/ آذار 1995، لقد تم تأسيس لجنة للرقابة. ستعقد هذه اجتماعها الأول مباشرة بعد مؤتمر برشلونة. ستهتم بتقديم توصيات من أجل تطبيق أعمال أولوية تحدد على مستوى الوزراء.

مياه:

لقد تم تبني الميثاق المتوسطي للماء في روما عام 1992: لقد تم تبني الميثاق المتوسطي للماء في روما عام 1992: تعتبر المياه مسألة أولوية لكل الشركاء المتوسطيين وستزداد أهميتها مع تضائل الموارد المائية. سيهدف التعاون في هذا القطاع إلى:

- تقييم الوضع مع أخذ الحاجات المستقبلية بعين الاعتبار؛
- تحديد التدابير لدعم التعاون الإقليمي؛
- تقديم اقتراحات من أجل تسويق التخطيط والإدارة -معا إن اقتضى الحال- للموارد المائية؛
- المساهمة في خلق منابع جديدة للماء.

صيد الأسماك:

نظرا للأهمية التي يكسوها الحفاظ والإدارة الواقعية للمخزون السمكي في البحر الأبيض المتوسط، سيعزز التعاون في إطار الهيئة العامة لصيد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط. على أثر المؤتمر الوزاري حول صيد الأسماك الذي عقد في هيراكليون عام 1994، سيباشر بعمل متابعة ملائم في المجال العدلي بشكل اجتماعات ستعقد خلال عام 1996. سيتم تحسين التعاون في مجال البحث عن الموارد السمكية بما في ذلك تربية المائيات وفي مجالي التأهيل والبحث العلمي.

مشاركة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية: تشجيع التبادل بين المجتمعات المدنية تنمية الموارد الإنسانية:

يجب أن تساهم المشاركة الأوروبية- المتوسطية في تحسين مستوى التربية في كل المنطقة مع اهتمام خاص بالشركاء المتوسطيين. من أجل هذا ستخضع السياسات التعليمية لحوار مطرد سيتخصص، في المرحلة الأولى في التأهيل المهني والتكنولوجيا المطبقة على التربية، الجامعات وغيرها من معاهد التعليم العالي والبحث. في هذا الصدد، وكذلك في مجالات أخرى، سيعطي دور المرأة اهتماما خاصا. ستساهم أيضا المدرسة الأوروبية- العربية لإدارة الشركات في غرناطة بالاشتراك مع المؤسسة الأوروبية في "تورين" في هذا التعاون. سيعقد اجتماع للممثلين عن قطاع التدريب المهني (أصحاب القرار "الجامعيون" المدربون، الخ...) في هدف مقارنة مفاهيم الإدارة الحديثة. سيعقد اجتماع لممثلين لقطاع التدريب المهني (أصحاب القرار، الجامعيون، المدربون.. الخ.) بهدف مقارنة مفاهيم الإدارة الحديثة. سيعقد اجتماع لممثلي العالم الجامعي والتعليم العالي. ستعزز المفوضية الأوروبية برنامجها CAMPUS MED

سيدعى أيضا لاجتماع حول مجال التكنولوجيا في قطاع التربية.

بلديات:

يجب أن تشارك البلديات في سير المشاركة الأوروبية المتوسطية. سيشجع ممثلو المدن على اللقاء سنويا لاستعراض التحديات المشتركة التي يجب عليهم مجابتهها ومن أجل مقارنة تجاربهم. سيتم تنظيم هذه اللقاءات من قبل المفوضية الأوروبية في إطار برنامج التحضر المتوسطي MED URBS اعتمادا على

الخبرة الماضية: حوار بين الثقافات والحضارات:

نظرا للأهمية التي تكسو تحسين التفاهم المتبادل عبر تشجيع التبادلات الثقافية وتعدد اللغات سيجتمع موظفون وخبراء من أجل طرح اقتراحات عمل فعلية تتعلق بالمجالات التالية دون الحصر: التراث الثقافي والفني، التظاهرات الثقافية والفنية، الناتج المشترك (مسرح وسينما) الترجمات وإمكانيات نشر الثقة الأخرى، التأهيل. سيشجع التفاهم الأفضل بين الأديان الرئيسية الموجودة في المنطقة الأوروبية-المتوسطة على التسامح المتبادل والتعاون. ستدعم عملية عقد اجتماعات دورية بين ممثلي الأديان وكذلك علم الدين والجامعيين والأشخاص الآخرين الذين يهتمهم الأمر بهدف التغلب على سوء الفهم والجهل والتعصب الديني وتشجيع التعاون على القاعدة. يمكن استخدام المؤتمرات التي عقدت في استوكهولم (من 15 إلى 18 يونيو/ حزيران 1995) وتوليد (من 4 نوفمبر/ تشرين الثاني 1995 وبون (15 و 16 نوفمبر/ تشرين الثاني 1995) كأتملة في هذا الصدد.

أجهزة الإعلام:

سيشجع التفاعل الوثيق بين أجهزة الإعلام على تفاهم ثقافي أفضل. سידعم الاتحاد الأوروبي بنشاط عبر برنامج MED MEDIA ، سيعقد اجتماع سنوي لممثلي عالم الإعلام في هذا الإطار.

شبيبة:

ستساهم عملية تبادل الشباب في تحضير الأجيال القادمة لتعاون أوثق بين الشركاء الأوروبيين والمتوسطين. ومن ثم يجب وضع برنامج تبادل أوروبي-متوسطي للشباب يركز على الخبرة المكتسبة في أوروبا ومع أخذ حاجات الشركات بعين الاعتبار. يجب أن تأخذ هذه البرامج بعين الاعتبار أهمية التأهيل المهني وبالأخص للذين لا يملكون لكفاءات وتأهيل المرشدين والمساعدين الاجتماعيين الموجهين للعمل مع الشباب. ستقدم المفوضية الأوروبية الاقتراحات اللازمة قبل الاجتماع الأوروبي-المتوسطي للمقبل لوزراء الشؤون الخارجية. تبادلات بين المجتمعات المدنية:

تنمية اجتماعية:

يجب أن تساهم المشاركة الأوروبية-المتوسطة في تحسين ظروف الحياة والعمل لشعوب الشركاء المتوسطيين. في هذا الصدد، يعلق الشركاء اهتماما خاصا على احترام وتشجيع الحقوق الاجتماعية الأساسية. من أجل هذا ستجتمع فعاليات السياسة الاجتماعية دوريا على المستوى الملائم.

هجرة:

نظرا لأهمية مسألة في العلاقات الأوروبية-المتوسطة، سيتم تشجيع عقد الاجتماعات من أجل الوصول إلى اقتراحات تخص التدفق والضغط الناتجين عن الهجرة. ستأخذ هذه الاجتماعات بعين الاعتبار، ودون الحصر، الخبرة المكتسبة في إطار برنامج MED MIGRATION وبالأخص في ما يتعلق بتحسين ظروف الحياة للمهاجرين المستقرين شرعيا في الاتحاد.

إرهاب

تهريب المخدرات، إجرام دولي، هجرة غير شرعية

يجب أن تشكل المكافحة ضد الإرهاب أولوية لكل الفرقاء. في سبيل هذا سيجتمع موظفون دوريا في بهدف توطيد التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية وغيرها. سيجتمع موظفون دوريا من أجل تحديد التدابير الفعلية التي يجب أخذها لتحسين التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية والجمركية والإدارية وغيرها للمكافحة ضد تهريب المخدرات والإجرام الدولي. سيجتمع موظفون دوريا لتفحص التدابير الفعلية التي يجب أخذها لتحسين التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية والجمركية والإدارية وغيرها للمكافحة ضد الهجرة غير الشرعية. سيتم تنظيم كل هذه

الاجتماعات مع الأخذ بعين الاعتبار وكما ينبغي بضرورة تمهيد مختلف متفارقة يراعي الحالة الخاصة لكل دولة.

يجب أن تشكل المكافحة ضد الإرهاب أولوية لكل الفرقاء. في سبيل هذا سيجتمع موظفون دوريا في بهدف توطيد التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية وغيرها. سيجتمع موظفون دوريا من أجل تحديد التدابير الفعلية التي يجب أخذها لتحسين التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية والجمركية والإدارية وغيرها للمكافحة ضد تهريب المخدرات والإجرام الدولي. سيجتمع موظفون دوريا لتفحص التدابير الفعلية التي يجب أخذها لتحسين التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية والجمركية والإدارية وغيرها للمكافحة ضد الهجرة غير الشرعية. سيتم تنظيم كل هذه الاجتماعات مع الأخذ بعين الاعتبار وكما ينبغي بضرورة تمهيد مختلف متفارقة يراعي الحالة الخاصة لكل دولة.

5. اتصالات دستورية:

حوار برلماني أوروبي- متوسطي:
يدعى البرلمان الأوروبي لأخذ المبادرة قرب مجالس برلمان أخرى، في طرح الحوار الأوروبي- المتوسطي المستقبلي الذي بإمكانه أن يسمح للمنتخبين في مختلف الدول الشركاء بالإقدام على تبادلات أوجه النظر حول سلسلة واسعة من الموضوعات.

اتصالات أخرى بين المؤسسات:

ستساهم الاتصالات المترددة بين الأجهزة الأوروبية الأخرى وبالأخص اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للمجموعة الأوروبية وممثلهم المتوسطيين في تفاهم أفضل للمسائل الكبرى التي تهم المشاركة الأوروبية- المتوسطية. في سبيل هذا، تدعى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأخذ المبادرة لتأسيس روابط مع مثيلاتها المتوسطيين. في هذا الصدد، ستعقد قمة أوروبية- متوسطية للجانب الاقتصادي والاجتماعية في مدريد في 12 و 13 ديسمبر/ كانون الأول.

قائمة المراجع النهائية

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- (1) القرآن الكريم.
- (2) أحمد فلاح العموش، *مستقبل الإرهاب في هذا القرن* (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: مركز الدراسات والبحوث، 2006).
- (3) أدبية محمد صالح، *الجريمة المنظمة: دراسة قانونية مقارنة*، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2009.
- (4) حسنين توفيق إبراهيم، *النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).
- (5) صلاح نيوف، *مدخل إلى الفكر الاستراتيجي* (الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك: كلية العلوم السياسية، د.ت.ن)، ص ص. 6، 7.
- (6) علاء الدين شحاتة، *التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة* (القاهرة: أتراك للنشر والتوزيع، ط.1، 2000).
- (7) يوسف شكري فرحات، *معجم الطلاب* (بيروت: دار الكتب العلمية، 2001)، ص. 22.
- (8) علي لعشب، *الإطار القانوني لمكافحة غسل الأموال* (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007).
- (9) لينده عكروم، *تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط: قراءة تصويبيه* (جامعة محمد خيضر: دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، د.ت.ن).
- (10) محمد بن سليمان الوهيد وآخرون، *الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها في الوطن العربي* (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: مركز الدراسات والبحوث، 2003).
- (11) محمد جهاد بريزات، *الجريمة المنظمة* (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2005).
- (12) نادر عبد العزيز شافي، *تبييض الأموال دراسة مقارنة* (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2001).

المقالات:

- (13) "الاتحاد من أجل المتوسط: هل هو مشروع قابل للتنفيذ؟"، مجلة الأنباء، ع. 49، الأحد 29 يونيو 2008.
- (14) أحمد مختار الجمال، "الاتحاد من أجل المتوسط: بداياته وتطورات ومستقبله"، قضايا (المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ديسمبر 2008)، ص. 42.
- (15) جيمس ميللر، "نظرية المباريات في الإدارة والمفاوضات"، خلاصات كتب المدير ورجال الأعمال، س. 11، ع. 13 (جويلية 2003)، ص ص. 1-8.
- (16) حسين محمد الطاهر، الأمن القومي العربي: مدخل نظري، مجلة دراسات يمنية، ع. 48 (صنعاء: 1992م)، ص. 158.
- (17) خير الله داود، "الفساد كظاهرة عالمية واليات ضبطها"، المستقبل العربي، ع. 309 (نوفمبر 2004)، ص ص 81-85.
- (18) رزقي منذر، "من التقارب المتوسطي إلى الحوار 5+5"، مجلة البرلمان العربي، ع. 102 (2007)، ص. 141.
- (19) رفعت سيد أحمد، الأمن القومي العربي بعد حرب لبنان: دراسة في تطور المفهوم، مجلة شؤون عربية، ع. 35 (تونس: 1984م)، ص. 80.
- (20) سحر مصطفى حافظ، الهجرة غير الشرعية: المفهوم والحجم والمواجهة، م. 2، ع. 2، 2013، ص. 47.
- (21) فوزية خدا كرم، "التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية"، مجلة العلوم السياسية - بغداد، ع. 43 (تموز/كانون الأول 2011)، ص ص. 174، 175.
- (22) لمياء بنت سليمان الطويل، "الفرق بين الجهاد والإرهاب" مجلة البحوث الإسلامية، ع. 97 (رجب - شوال 1433هـ)، ص ص. 189-266.
- (23) محمد غربي، "التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: الجزائر نموذجاً"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع. 8 (السداسي الثاني 2012)، ص ص. 55-56.
- (24) نصر الدين ماروك، "الجريمة المنظمة بين النظرية والتطبيق"، مجلة الصراط، ع. 2000، س. 2 (2000)، ص. 13.

(25) محمد غربي، "التحديات الأمنية للهجرة للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط : الجزائر نموذجا"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والسياسية ، العدد 8 - 2012، ص51.

(26) أحمد فريجة، لدمية فريجة "الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة"، دفا تر السياسة والقانون، ع.14 (جانفي 2016)، ص.20.

(27) الرسائل الجامعية:

- (1) رتيبة برد، الحوار الاورومتوسطي، من برشلونة إلى منتدى 5+5 ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2009/2008).
- (2) ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الانساني، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2012/2011).
- (3) عبد الرحيم صدقي، الإجراء المنظم، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة: كلية الحقوق، 2001).
- (4) فاطمة فيلا لي، مسار التعاون في حوض المتوسط - الشراكة الاورومغاربية نموذجا، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية، 2009/2008).
- (5) فايزة ختو، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية 1995-2010، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2011/2010).
- (6) فيصل سماره، البعد الإنساني في الشراكة الاورومغاربية ،من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الاتحاد من أجل المتوسط:(1995-2008)، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة تيزي وزو: قسم العلوم السياسية، جوان 2013).
- (7) كاتيا بواب، علي حواسين، التهديدات الأمنية الحديثة وتأثيرها على العلاقات الأورومغاربية، مذكرة ليسانس غير منشورة (جامعة مولود معمري: كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010/2009).
- (8) محمد بن أحمد بن إبراهيم السادة، النظام الإقليمي العربي بعد حرب الخليج الثانية، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 1998/1997).
- (9) منيرة مقدر، التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة، رسالة ماستر في غير منشورة، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق، 2015/2014).
- (10) وهيبة تباري، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي، دراسة حالة:الإرهاب، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة تيزي وزو: قسم العلوم السياسية، جوان 2014).

الأوراق البحثية والدراسات غير المنشورة:

- (1) خوسيه مونتيليا اغيليرا، مسودة الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية (بشأن البعد الإقليمي للاتحاد من أجل المتوسط)، الاجتماع الثاني العام، توصيات للمستقبل، أغادير، 29 يناير 2011.
- (2) سمير محمد عياد، "الهجرة في المجال المتوسطي: العوامل والسياسات"، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول الأمن في المتوسط واقع وآفاق، 2008.
- (3) سمير محمد عياد، "سياسات الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة"، ورقة مقدمة للملتقى الوطني الثاني حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية وآثارها الدولية: حالة الجزائر، جامعة الشلف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 25، 26 ماي 2011.
- (4) جيسلين غلاسون ديشوم، "سياسة الجوار الأوروبية"، وثيقة تحضيرية للمنتدى المدني الأورومتوسطي 2006.

المراجع باللغة الأجنبية:

Books :

- 11) Laura Neack and Jeanne Hey, "Generational change in Foreign Policy Analysis", in Laura Neack and al. (eds), **Foreign Policy Analysis** (New jersey: Prentice Hall, 1995).

Articles :

- 12) Barry Buzan , *People State And Fear : An Agenda For International Security Studies In The Post Cold War* (Bonlder : Lynne Rienner Publishers ,1991).

المراجع الإلكترونية:

- (1) علي جلال حسين، أحمد سليمان علي العموش، " التكتلات الاقتصادية الكبرى ومسيرة التبعية والتكامل العربي"، في http://jps-dir.com/forum/forum_posts.asp?TID=3674 تاريخ الاطلاع: 2013/08/13.

(2) "البحر الأبيض المتوسط"، في: <http://ency.kacemb.com> تاريخ الإطلاع: 2016/04/20

(3) www.elwatanelarabi.com/news.php?extend.347، تاريخ الإطلاع: 2016/04/20 .

(4) البحار والمحيطات"، في: [mawdoo3.Com](http://mawdoo3.com)، تاريخ الإطلاع: 22.06.2016

(5) في: <http://abu.edu.iq/researches/65>، تاريخ الإطلاع: 15.08.2016

(6) في: <http://elmoustakim.com/%D8%A3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8/>، تاريخ الإطلاع: 15.08.2016

(7) حنا عيسى، "الإرهاب، تاريخه، أنواعه وأسبابه"، في:

<http://www.abouna.org/content/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8%D8%8C-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%87%D8%8C-%D8%A7%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9%D9%87-%D9%88%D8%A7%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8%D9%87>، تاريخ الإطلاع: 25.08.2016.

(8) <http://www.menace-terroriste.com/chronologie-terrorisme-islamique-en-france.html>، تاريخ الإطلاع: 2016/09/24

(9) وائل نوري، "أبرز الهجمات الإرهابية في أوروبا (إنفوغرافيك)"، في: <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/261484.html>، تاريخ الأطلاع: 2016/09/24

(10) "مفهوم الجريمة المنظمة" في: www.kheffellah.fr/nahla-un-blog، تاريخ الإطلاع: 14.07.2016

(11) في: www.startimes.com/?t=13145275، تاريخ الإطلاع: 15.07.2016

(12) في: <https://www.immig-us.com/>، تاريخ الإطلاع: 30.06.2016

(13) "قمة خمسة زائد خمسة"، في: [http://www.5plus5.tn/arabic/historique du dialogue.htm](http://www.5plus5.tn/arabic/historique-du-dialogue.htm)، تاريخ الإطلاع: 18.07.2016

(14) هدى مبارك، "السلاح، الحشيش المغربي والهجرة السرية تهدد الجزائر ودول أوروبا... والمافيا"، في: [www.elbilad.net /article/d%C3%A9tail?id=5934](http://www.elbilad.net/article/d%C3%A9tail?id=5934)، تاريخ الإطلاع: 2016/09/26

(15) Essalamonline.com/ara/social/45742.html، تاريخ الإطلاع: 2016/09/26

(16) "سوسيولوجيا الهجرة"، في:

[https://www.facebook.com/.../posts/278495482236518\(15 avril 2012\)](https://www.facebook.com/.../posts/278495482236518(15%20avril%202012))، تاريخ

الإطلاع: 2016/09/21 .

- (17) فتيحة بوسعادة ،"جنة أوروبا تدفعهم للحرقة...وعرض البحر ماثوهم الأخير"،في:
www.akhersaa-dz.com/dossiers-en-cours/121071-html ، تاريخ الإطلاع:
2016/09/26.
- (18) www.akhersaa-dz.com/dossiers-en-cours/121071-html ، تاريخ الإطلاع:
2016/09/26.
- (19) www.elkhabar.com/press/article/112515 ، تاريخ الإطلاع: 2016/09/26.
- (20) في : ec.europa.eu/europeaid/how/evaluation/.../1264_exsum_ar.pdf1 ،
تاريخ الإطلاع: 19.07.2016.
- (21) ec.europa.eu/europeaid/how/evaluation/.../1264_exsum_ar.pdf ، تاريخ
الإطلاع: 19.07.2016
- (22) في : ufmsecreatariat.org/ar/who-we-are ، تاريخ الإطلاع: 20.08.2016
- (23) " الإتحاد من أجل المتوسط،" في: [https:// ar .wikipedia- org/](https://ar.wikipedia.org/) ، تاريخ الإطلاع:
22.08.2016
- (24) "الإتحاد من أجل المتوسط،" في: [https:// ar.wikipedia.org/wiki](https://ar.wikipedia.org/wiki/) / ، تاريخ
الإطلاع: 18.08.2016